الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
برنامج اقتصاديات التنمية

# أثر السياسات التجارية على أداء الاقتصاد الفلسطيني

## دراسة حالة: القطاع الصناعي

## (1994-2012)

**Impact of Trade Policies on The Performance of Palestinian Economy**

**Case Study: The Industrial Sector**

**(1994-2012)**

إعداد الطالب/ إبراهيم العبد حسين سمور

الرقم الجامعي 120100834

إشراف

د. خليل أحمد النمروطي د. سمير خالد صافي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج

إقتصاديات التنمية

1434 هـ - 2013م

**بسم الله الرحمن الرحيم**

# ((وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا))

سورة: طه، الآية (114)

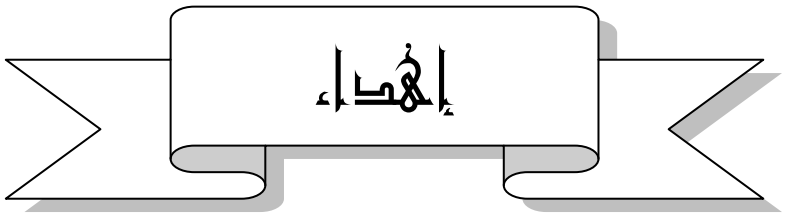


**إلى والديَّ العزيزين أطال الله بقاءهما، وألبسهما ثوب الصحة والعافية، اللذين لهما الفضل عليَّ بعد الله عز وجل**

**إلى إخوتي الأحبة الذين كانوا لا يألون جهداً في دعمي وتشجيعي**

**إلى رفيقة دربي زوجتي الغالية التي سارت معي نحو الحلم خطوة بخطوة**

**إلى أولادي الأحبة**

**إلى أصدقائي وأحبتي في كل مكان**

**إلى شهدائنا الأبرار الذين ضحوا بدمائهم من أجل الحرية**

**إلى أسرانا البواسل نسأل الله أن يفك قيدهم**

**إليهم جميعاً أهدي هذا البحث المتواضع .**

**الباحث**

**إبراهيم العبد حسين سمور**

# شكر وتقدير

**(وَمَا تَوْفِيقِي إِلاّ بِاللَّهِ عليهِ تَوَكَّلْتُ وَإِليهِ أُنِيبُ)** (سورة: هود، الآية [88]).

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات على أن وفقني، وفتح عليَّ في كتابة بحثي هذا، فيا رب لك الحمد حمداً يليق بوجهك وعظيم سلطانك، ولك الشكر والثناء على توفيقك لنا، اللَّهم افتح لنا خيْرَي الدنيا والآخرة إنك أنت الفتاح العليم.

وأتقدم بأسمى آيات الشكر إلى جامعتي الغراء، صاحبة الفضل الكبير(الجامعة الإسلامية) هذا الصرح العلمي الشامخ الذي ننهل منه العلم والحكمة، حيث كان الفضل لها في وصولنا لهذه المرتبة من العلم بعد الله عز وجل .

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى مشرفيَّ العزيزين اللذين لم يبخلا عليَّ بتقديم النصح والإرشاد في كتابة رسالتي وهم **الدكتور/ خليل النمروطي، والدكتور/ سمير صافي** وعلى تفضلهما بالإشراف على رسالتي.

وأتقدم بالشكر إلى **الدكتور/ أحمد بحر** النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي على تشجيعه لنا بمواصلة طريق العلم، وتقديم التسهيلات لنا لاستكمال دراسة الماجستير.

وإلى جميع الزملاء والأصدقاء، وأخص الزميل العزيز محمد أبو عليان في التحليل القياسي، والدكتور محمد أبو تيم على المراجعة اللغوية للرسالة.

**فجزاكم الله خير الجزاء،،،**

## ملخص الدراسة

تناولت الدراسة دور وأهمية السياسات التجارية في التنمية الاقتصادية، التي تعتبر من الركائز الأساسية لتطور الاقتصاد القومي وهدفت هذه الدراسة للتعرف على السياسات التجارية التي طبقتها السلطة الفلسطينية مع الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1994-2012)، من خلال دراسة واقع الاقتصاد الفلسطيني ، وطبيعة التجارة الخارجية الفلسطينية ، وكذلك طبيعة القطاع الصناعي الذي يعتبر الأساس في عملية التنمية الشاملة وبطرح خيارات السياسات التجارية، وباقتراح السياسة التجارية الأنسب للوضع الفلسطيني الخاص من أجل الاعتماد على الذات للتحرر والانعتاق من التبعية الاسرائيلية، وعدم الارتهان للخارج في القرارات السياسية من أجل معالجة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني مثل البطالة والفقر.

وتمثلت مشكلة الدراسة ما أثر السياسات التجارية المطبقة من قبل السلطة الفلسطينية على أداء الاقتصاد الفلسطيني و ما هو تأثير هذه السياسات على القطاع الصناعي . ولقد قامت الدراسة على فرضية وهي ضعف تأثير السياسات التجارية على أداء الاقتصاد الفلسطيني، ممثلاً بالادخار والاستثمار والاستهلاك النهائي الخاص، والتجارة السلعية وحجم قوى العمل وكذلك الأثر على القطاع الصناعي ممثلاً(إنتاج القطاع الزراعي والعاملين بالقطاع الزراعي والصادرات الصناعية والعاملين بالقطاع الصناعي والتسهيلات الائتمانية للقطاع الزراعي والصناعي.وتم استخدام المنهج الوصفي والقياسي لتحليل هذا الأثر.

وخلص الباحث ببعض نتائج أهمها أن السلطة الفلسطينية كان لديها قصور في السياسات التجارية من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني ، واستخدمت سياسة الحرية التجارية للاستيراد دون مراعاة للصناعات الناشئة في ظل الخصوصية الفلسطينية ،مما أدى إلى خروج العديد من الصناعات المحلية من السوق لعدم القدرة على منافسة السلع المستوردة وتفاقم العجز في الميزان التجاري الذي بلغ 3471 مليون دولار لعام 2102.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات تجارية تتواءم مع الحالة الفلسطينية،وذلك باستخدام استراتيجية سياسة إحلال الواردات وتشجيع الصادرات،من أجل الاعتماد على الذات للتحرر من التبعية الإسرائيلية، والعمل على فتح آفاق للتعاون التجاري مع الدول العربية والإسلامية.

# Abstract

The study discusses the role and the importance of trade policies on economic development , which is one of the main pillars for the development of the national economy. The aim of this study is to identify the trade policies applied by the Palestinian Authority with the Palestinian economy during the period (1994-2012), through the study of the Palestinian economy reality, and the nature of the Palestinian foreign trade, as well as the nature of the industrial sector, which is the basis for the overall development process, and offering trade policies options, and to propose the best suited trade policy to the situation of the Palestinian private sectors for self-reliance for the liberation and emancipation of Israeli dependency, and to not dependent on outside political decisions in order to address the economic problems afflicting Palestinian societ such as unemployment and poverty.

The study the problem is: What is the impact of trade policies applied by the Palestinian Authority on the performance of the Palestinian economy, and what is the impact of these policies on the industrial sector? The study has a hypothesis which is " poor impact of trade policies on the performance of the Palestinian economy , represented by: Savings, investment, Private final consumption, merchandise trade, the size of the labor force as well as the impact on the industrial sector represented by (the production of the agricultural sector and workers in the agricultural sector and industrial exports and workers in the industrial sector and credit facilities to the agricultural sector and the industrial .)The descriptive approach was used to record this effect.

The researcher concluded with some results, the most important are, the Palestinian Authority had shortcomings in trade policies for the advancement of the Palestinian economy, and the usage of the free commercial policy for imports without taking into account the emerging industries under the Privacy of Palestine, which led to: The exit of many local industries from the market because of the inability to compete the imported goods,and the worsening of the trade deficit , which amounted to 3471 million dollars in 2102.

The study recommended to adopt trade policies that are compatible with the Palestinian situation, in order to self-reliance for the liberation of Israeli dependency, using the policy of import substitution and export promotion, and working to open up trade cooperation with Arab and Islamic countries to reduce dependence on trade with Israeli occupation.

# فهرس الموضوعات


| | الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| | **إهداء** | أ |
| | **شكر وتقدير** | ب |
| | **ملخص البحث** | ج |
| | **الفصل الأول: محددات البحث والإطار العام للدراسة** | |
| 1.1 | مقدمة البحث | 2 |
| 1.2 | مشكلة البحث | 3 |
| 1.3 | هدف الدراسة | 3 |
| 1.4 | أهمية البحث | 3 |
| 1.5 | فرضيات البحث | 4 |
| 1.6 | تحديد المتغيرات | 4 |
| 1.7 | منهجية البحث | 6 |
| 1.8 | البيانات الثانوية | 7 |
| 1.9 | البيانات الأولية | 7 |
| | **الدراسات السابقة** | |
| 1.10 | تمهيد | 8 |
| 1 | الدراسات المحلية | 8 |
| 2 | الدراسات العربية | 12 |
| 3 | الدراسات الأجنبية | 16 |
| 1.11 | التعليق على الدراسات السابقة | 21 |
| 1.12 | خلاصة الفصل الأول | 23 |
| | **الفصل الثاني: السياسات التجارية في الفكر الاقتصادي** | |
| 2.1 | تمهيد. | 24 |
| 2.2 | تعريف السياسات التجارية. | 24 |
| 2.3 | السياسات التجارية في المدارس الفكرية المتخلفة. | 25 |
| 2.4 | السياسات التجارية في المدرسة الإسلامية | 27 |
| 2.5 | أهداف السياسات التجارية | 30 |

| | الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 2.6 | أنواع السياسات التجارية | 32 |
| 2.7 | أدوات السياسات التجارية | 35 |
| 2.8 | التخطيط الإستراتيجي للسياسات التجارية | 37 |
| 2.9 | الاعتبارات الواجب مراعاتها عند تخطيط السياسات التجارية | 38 |
| 2.10 | أهمية السياسات التجارية في التنمية الاقتصادية | 39 |
| 2.11 | خلاصة الفصل الثاني | 40 |
| **الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الفلسطيني** | | |
| 3.1 | تمهيد. | 41 |
| 3.2 | أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال المرحلة الأولى 1967-1994م. | 41 |
| 3.3 | الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1994-2012م). | 45 |
| 3.4 | المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني | 46 |
| 3.5 | أداء ومساهمة القطاعات الانتاجية في العمالة والناتج المحلي الإجمإلى | 49 |
| 3.6 | التجارة الخارجية الفلسطينية | 54 |
| 3.7 | واقع القطاع التجاري ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي | 54 |
| 3.8 | الميزان التجاري الفلسطيني. | 55 |
| 3.9 | طبيعة التجارة الخارجية الفلسطينية مع الدول المجاورة قبل عام 1994م | 61 |
| 3.10 | التجارة الفلسطينية مع إسرائيل خلال الفترة (1994-2012). | 63 |
| 3.11 | القطاعات الإنتاجية وتأثيرها على التجارة الخارجية. | 64 |
| 3.12 | خلاصة الفصل الثالث | 69 |
| **الفصل الرابع:القطاع الصناعي** | | |
| 4.1 | تمهيد. | 70 |
| 4.2 | واقع القطاع الصناعي (1994-2012). | 70 |
| 4.3 | الصناعات التحويلية. | 72 |
| 4.4 | القيمة المضافة للصناعات التحويلية. | 72 |
| 4.5 | الأداء التصديري للصناعات التحويلية. | 74 |
| 4.6 | أثر السياسات التجارية على القطاع الصناعي. | 75 |
| 4.7 | أثر السياسات التجارية على القطاع الزراعي. | 77 |
| 4.8 | خلاصة الفصل الرابع | 80 |

| | الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| **الفصل الخامس: السياسات التجارية الفلسطينية** | | |
| 5.1 | تمهيد. | 81 |
| 5.2 | السياسات الاقتصادية الكلية الفلسطينية التي قامت بها السلطة الفلسطينية | 81 |
| 5.3 | السياسات التجارية الفلسطينية وارتباطها بالسياسات التجارية الإسرائيلية. | 84 |
| 5.4 | اتفاقية باريس الاقتصادية. | 85 |
| 5.5 | الاتفاقات التجارية. | 87 |
| 5.6 | خيارات السياسات التجارية للاقتصاد الفلسطيني | 88 |
| 5.7 | السياسة التجارية الأنسب للاقتصاد الفلسطيني. | 91 |
| 5.8 | أسباب ومبررات استخدام كلتا السياستين معاً. | 92 |
| 5.9 | متطلبات نجاح سياسة إحلال الواردات. | 95 |
| 5.10 | إستراتيجية تشجيع الصادرات. | 99 |
| 5.11 | خلاصة الفصل الخامس | 101 |
| **الفصل السادس: التحليل القياسي لنماذج الدراسة** | | |
| 6.1 | تمهيد. | 102 |
| 6.2 | منهجية وإجراءات الدراسة. | 102 |
| 6.3 | النموذج الأول أثر السياسات التجارية على الأداء الإقتصادي | 104 |
| 6.4 | النموذج الثاني أثر السياسات التجارية على القطاع الصناعي والزراعي | 116 |
| 6.11 | خلاصة الفصل السادس | 123 |
| **الفصل السابع** | | |
| 7.1 | النتائج الوصفية | 124 |
| 7.2 | النتائج القياسية للنموذج الأول | 125 |
| 7.3 | النتائج القياسية للنموذج الثاني | 126 |
| 7.4 | التوصيات | 128 |
| 7.5 | اقتراح دراسات مستقبلية | 129 |
| المراجع | | 130 |
| الملاحق | | 138 |

# فهرس الجداول


| العنوان | رقم الصفحة |
|---|---|
| جدول رقم (3.1) يوضح حجم التبادل مع إسرائيل خلال الفترة (1971-1993) القيمة مليون دولار. | 44 |
| جدول رقم (3.2) يوضح الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994-2012)القيمة مليون دولار | 47 |
| جدول رقم ( 3.3) يوضح حجم الدين على السلطة الفلسطينية حتي عام 2012 | 47 |
| جدول رقم (3.4) يوضح نسبة البطالة للفترة (1995-2012) للأراضي الفلسطينية | 48 |
| جدول رقم (3.5) يوضح نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالية الكلية للفترة (1994-1012) | 49 |
| جدول رقم (3.6) يوضح نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالية الكلية للفترة (1994-2012) | 51 |
| جدول رقم (3.7) يوضح نسبة مساهمة القطاع التجاري في الناتج المحلي الإجمالي (1994-2012) | 55 |
| جدول رقم (3.8) يوضح حجم العجز في الميزان التجاري (1994-2012)القيمة مليون دولار | 56 |
| جدول رقم (3.9) يوضح التركيب السلعي للصادرات الفلسطينية (1996-2011) القيمة مليون دولار | 57 |
| جدول رقم (3.10) يوضح إجمالي الواردات حسب التصنيف الدولي (1995-2011) القيمة مليون دولار | 58 |
| جدول رقم (3.11) يوضح إجمالي الصادرات حسب المجموعات الدولية للفترة (1996-2011) القيمة مليون دولار | 59 |
| جدول رقم (3.12) يوضح إجمالي الواردات حسب تصنيف المجموعات للدول الفترة (1996-2011) القيمة مليون دولار | 60 |
| جدول رقم (3.13) يوضح حجم التجارة مع الدول العربية خلال الفترة (1971-1993) | 63 |
| جدول رقم (3.14) إجمالي قيمة الصادرات والواردات السلعية من إسرائيل | 64 |
| جدول رقم (3.15) يوضح قيمة الصادرات الزراعية من (1994-2012) | 65 |
| جدول رقم (3.16) يوضح قيمة الصادرات الصناعية من (1994-2012) | 67 |

| العنوان | رقم الصفحة |
|---|---|
| جدول رقم (3.17) يوضح أبرز المؤشرات الاقتصادية لأنشطة التجارة الداخلية في فلسطين، (1998-2012 | 68 |
| جدول رقم (4.1) يوضح عدد المؤسسات الصناعية وأهم المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي | 71 |
| جدول رقم(4.2) يوضح اهم الصناعات التحويلية | 72 |
| جدول رقم (4.3) يوضح القيمة المضافة للصناعات التحويلية (1994-2012) | 73 |
| جدول رقم (4.4) يوضح عدد مؤسسات الصناعات التحويلية وحجم الإنتاج (1997-2011) | 74 |
| جدول رقم (4.5) يوضح ملخص المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي (2010-2012) | 76 |
| جدول رقم( 4.6) يوضح المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي الاردني(2010-2012) | 77 |
| جدول رقم( 4.7) يوضح انتاج القطاع الزراعي خلال الفترة(1994-2012) القيمة مليون دولار | 78 |
| جدول رقم (5.1) يوضح حجم التجارة الخارجية العربية والإسلامية بالنسبة للواردات (القيمة مليار دولار) | 94 |
| جدول رقم (6.1) اختبار التكامل المشترك للنموذج الاول | 107 |
| جدول رقم (6.2) التقدير لمتغيرات النموذج الأول | 109 |
| جدول (6.3) نتائج اختبار VIF للنموذج الأول | 111 |
| جدول رقم (6.4) اختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني | 118 |
| جدول رقم (6.5) نتائج اختبار VIF للنموذج الثاني | 119 |
| جدول رقم (6.6) التقدير لمتغيرات النموذج الثاني | 121 |

# فهرس الأشكال


| العنوان | رقم الصفحة |
|---|---|
| شكل رقم (3.1) يبين حجم العمالة في القطاع الزراعي من (1994–2012) | 51 |
| شكل رقم (3.2) يوضح مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي | 54 |
| شكل رقم (3.3) يبين حجم العمالة في القطاع الصناعي من (1994–2012) | 53 |
| شكل رقم (4.1) يوضح اجمالي الصادرات للصناعات التحويلية | 75 |
| شكل رقم(6.1) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج القياسي للنموذج الاول | 110 |
| شكل رقم(6.2) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج القياسي للنموذج الثاني | 119 |

# الفصل الأول

# محددات البحث والإطار العام للدراسة

**مقدمـــة البحـــث**

**مشكـــلة البحـــث**

**أهـداف البحـــث**

**أهميـــة البحـــث**

**فرضيات البحـــث**

**منهجية البحـــث**

**البيانات الثانـوية**

**البيانات الأوليـة**

**الدراسات السابقة**

**خلاصة الفصل الأول**

## 1.1 مقدمة البحث:

تعد السياسات التجارية من أهم الاستراتيجيات التي تتبناها الدولة في عملية التنمية الاقتصادية، حيث يكون لها دور محوري في التأثير على الاقتصاد بشكل كلي، وتضع الدول السياسات التجارية بما يخدم أوضاعها وأهدافها الاقتصادية، حيث يقوم صانعو السياسات الاقتصادية برسم استراتيجية السياسات التجارية الملائمة للحالة الاقتصادية للدولة وفق الموارد المتاحة، من أجل بناء القاعدة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وبالتركيز على القطاعات الأكثر تفاعلاً وتشابكاً في العمليات الإنتاجية والتجارية المختلفة؛ للمساهمة في توفير الطلب المحلي للاعتماد على الذات، من أجل عدم الارتهان للاقتصاديات المختلفة.

وتولى المدارس الفكرية الاقتصادية الاهتمام بالسياسات التجارية، من أجل التنمية الاقتصادية حيث تكون وفق الاوضاع الاقتصادية التي يعيشها المجتمع، وعلى أثرها تحدد السياسة التجارية، إما الحرية أو الحماية التجارية .

إن الإقتصاد الفلسطيني(الناشئ) يعاني من تشوهات هيكلية عميقة من جراء ممارسات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي خلال العقود الماضية، فقد انتهج سياسات تدميرية للقطاعات الإنتاجية وخاصة لقطاع الصناعة الفلسطينية، من خلال وضع القيود الإدارية والتسويقية على تطوره ونموه، وأصبحت الصادرات ذات طبيعة أولية، من خلال التعاقد من الباطن لصالح المصانع والشركات الإسرائيلية، والتي أدت إلى التبعية المطلقة للاقتصاد الإسرائيلي وتحكمه بجميع المنافذ التجارية للأراضي الفلسطينية مع العالم الخارجي.

إن السياسات التجارية التي اتبعتها السلطة الفلسطينية، هي السماح بحرية الاستيراد من الخارج دون أية قيود أو شروط على السلع المستورده، أثرت بالسلب على القطاعات الإنتاجية في النمو والاستمرار. وفي ظل الواقع الخاص الذي يعيشه الشعب الفلسطيني فى الانعتاق من التبعية الإسرائيلية والمضي قدماً نحو الاستقلال الكامل، وخلق تنمية مستدامة، وبناء اقتصاد قوي يستطيع النهوض بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي أهمها القطاع الصناعي لتحمل أعباء المجتمع لتوفير العيش الكريم له؛ لذا لا بد من تطبيق سياسات تجارية تتواءم مع الحالة الاقتصادية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني.

## 1.2 مشكلة البحث:

لقد مر على قدوم السلطة الفلسطينية 20 عاماً، حيث وضعت عدد من الخطط التنموية بدأً بخطة برنامج الانماء الفلسطيني لعام 1993م انتهاءاً بخطة 2012م..... للنهوض بواقع الاقتصاد الفلسطيني المدمر من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وهي المشكلة الرئيسة التي تتطلب خططاً استراتجية وتنفيذها في مجال السياسات التجارية ذات خصوصية معينة من أجل الاعتماد على الذات وبناء مجتمع قادر على تلبية حاجاته الأساسية من السلع والخدمات، للانعتاق من التبعية السياسية والاقتصادية للخارج، ومن خلال ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس الشامل التالي:

- **ما تأثير السياسات التجارية المطبقة من قبل السلطة الفلسطينية على أداء الاقتصاد الفلسطيني وما هو تأثير هذه السياسات على القطاع الصناعي؟ .**

## 1.3 أهدف البحث:

1- دراسة وتحليل واقع الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة(1994-2012).
2- دراسة القطاع الصناعي وبيان أثر السياسات التجارية على هذا القطاع .
3- تحليل البيانات الاقتصادية لقياس أثر السياسات التجارية المطبقة على أداء الاقتصادي الفلسطيني .
4- تحديد السياسة التجارية المناسبة للاقتصاد الفلسطيني في ظل الخصوصية التي يمر بها .
5- الخروج بتوصيات عملية تسهم في تحسين أداء الاقتصاد الفلسطيني فى الاعتماد على الذات.

## 1.4 أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث في التالي :

1- تحديد مستوى التجارة في الناتج المحلي الإجمالي والوقوف على الواقع التجاري للاقتصاد الفلسطيني .
2- تحليل السياسات التجارية في الاقتصاد الفلسطيني بشكل مفصل، وأثرهاعلى القطاع الصناعي.
3- إلقاء الضوء على خيارات التجارة والآفاق المستقبلية للاقتصاد الفلسطيني.

4- اقتراح السياسات التجارية التي ينبغي اتخاذها لتغيير الواقع بما يعزز الاعتماد على الذات.
5- تزويد صانعي السياسات الاقتصادية التنموية الفلسطينية على مستوى السلطة الفلسطينة بالمعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرار السليم لعلاج مشكلة البطالة والفقر، ولزيادة الصادرات وتشجيع الإنتاج المحلي.

## 1.5 فرضيات البحث:

بالرجوع إلي الدراسات العلمية السابقة، وبناءً على واقع الاقتصاد الفلسطيني قام الباحث بصياغة فرضيات الدراسة حيث قُسمت إلى قسمين:

**الفرضية الأولي وهي:**

ضعف تأثير السياسات التجارية على أداء الاقتصاد الفلسطيني، ممثلاً بالادخار والاستثمار والاستهلاك النهائي الخاص، والتجارة السلعية وحجم قوى العمل.

**الفرضية الثانية وهي:**

1- السياسات التجارية التي وضعتها السلطة الفلسطينية لم تكن ملائمة لخصوصية الاقتصاد الفلسطيني المدمر، مما أدى إلى تدني المساهمة الإنتاجة للقطاعات الاقتصادية الرئيسة.

2- السياسات والإجراءات الإسرائيلية المعقدة على المعابر، واتفاقية باريس الاقتصادية التي أدت إلى ضعف استخدام السياسات التجارية.

## 1.6 تحديد المتغيرات:

لقد قام الباحث بتحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وذلك وفقاً للنظرية الاقتصادية، والدراسات السابقة حول هذا الموضوع، حيث تم الاطلاع على أكثر من 21 دراسة ، وتم بناء المتغيرات الأكثر مناسبة لهذا النموذج وهي كتالي:

**النموج الأول:**

**أ- المتغير التابع: أثر السياسات التجارية على أداء الاقتصاد الفلسطيني، ويقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي.**

**ب-المتغيرات المستقلة وهي كالتالي:**

1- **الاستهلاك النهائي الخاص:** (C1) (وهو يشمل الاستهلاك العائلي النهائي بالدولار) ويقاس من خلال البيانات الإحصائية لمسح الاستهلاك الفلسطيني للفترة(1994-2012).

2- **التجارة السلعية الفلسطينية:**(IM،EX )(وهي تشمل الصادرات والواردات السلعية بالدولار) ويقاس من خلال البيانات الإحصائية لمسح التجارة الفلسطيني للفترة(1994-2012).

3- **الاستثمار**(التكوين الرأسمالي):(I) ويقاس من خلال البيانات الإحصائية لمسح الاستثمار الأجنبي والمحلي بالدولار للفترة(1994-2012) .

4- **الادخار المحلي:** (S) ويقاس من خلال البيانات الإحصائية لمسح المدخرات المحلية في القطاع المصرفي بالدولار من خلال بيانات مركز الإحصاء للفترة (1994-2012) .

5- **حجم قوى العمل** : (L ) ويقاس من خلال البيانات الإحصائية للأفراد القادرين على العمل للفترة، كنسبة مئوية للفترة (1994-2012) .

6- **السياسات والإجراءات الإسرائيلية المعقده بفرض** الإغلاق على الأراضي الفلسطينية وذلك من خلال التقارير الرسمية عن حركة المعابر الفلسطينية من عدد أيام الاغلاقات ،وهي متغير وهمي.(IS) للفترة(1994-2012) .

7- **السياسات التي اتبعتها السلطة الفلسطينية** في توجيه القطاع التجاري من خلال نظام التعامل مع استيراد السلع من الخارج، وتقديم الدعم للمنتج المحلي، و من خلال معدلات الجمارك على السلع الوارده وهي متغير وهمي(GV) للفترة(1994-2012).

**صياغة النموذج القياسي:**

$$Y=f(C1, M, X, I, S, L, D_1, D_2)$$

$$Y_t=B_0+B_1C1_t+B_2M_t+B_3X_t+B_4I_t+B_5S_t+B_6L_t+B_7D_{1t}+B_8D_{2t}+e_t$$

**الإشارات المتوقعة:**

$$B_1<0,\ B_2<0,\ B_3>0,\ B_4>0,\ B_5>0\ \ B_6>0,\ B_7<0,\ B_8>0$$

$D_1$(IS) = السياسات الإسرائيلية في حالة وجودها (الإغلاق, القيود الإجرائية،...الخ وتأخذ القيمة 1، والقيمة 0 في حال عدم وجودها).

$D_2$ (GV)= ضعف أداء السلطة التنفيذية والتشريعية في رسم السياسات التجارية الملائمة للخصوصية الاقتصادية الفلسطينية (في حال وجود الضعف، وتأخذ القيمة 1 ، وتأخذ القيمة 0 في حال عدم وجودها).

t= حجم العينة من(1994-2012)

$e_t$ = الخطأ العشوائي.

**النموذج الثاني**

**أ- المتغير التابع: أثر السياسات التجارية على القطاع الصناعى، ويقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي.**

**ب- المتغيرات المستقلة وهي كالتالي:**

1 - إنتاج القطاع الزراعي **Agr**

2- العاملون بالقطاع الزراعي **Wgr**

3- الصادرات الصناعية **Xld**

4- العاملون بالقطاع الصناعي **Wld**

5- التسهيلات الائتمانية للقطاع الزراعي **Fgr**

6- التسهيلات الائتمانية للقطاع الصناعي**FID**

$$Y=f(AGR, WGR, XID, FGR, FID)$$

$$Y_t=B_0+B_1AGR_t+B_2WGR_t+B_3XID_t+B_4FGR_t+B_5FID_t+e_t$$

**الإشارات المتوقعة:**

$$B_1<0,\ B_2<0,\ B_3>0,\ B_4>0,\ B_5>0$$

## 1.7منهجية البحث:

لإنجاز أهداف الدراسة، استخدم الباحث المنهج الوصفي والكمي، لتقييم السياسات التجارية الفلسطينية، ولتحديد طبيعة وقوة العلاقة بين السياسات التجارية والأداء الاقتصادي، من خلال

استعراض التتبع التاريخي للمدارس الفكرية الاقتصادية المختلفة في استخدام السياسات التجارية وكذلك الاستعانة بأحدث الدراسات النظرية والعملية التي تتناول العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي، على المستوي المحلي والعالمي، مستخدماً في ذلك سلسلة البيانات الزمنية من عام **(1994-2012م)** الصادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني لتحديد المتغيرات التفسيرية لنماذج هذه الدراسة باستخدام البرنامج القياسي EViews7.0 و بالإضافة إلي برنامج Excel 2007.

## 1.8 البيانات الثانوية:

سيتم الحصول على البيانات والمعلومات الثانوية من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة في هذا المجال، من خلال المراجع والدوريات والأبحاث ، والقرارات الحكومية والقوانين ذات العلاقة والمجلات العلمية المحكمة والمتخصصة، والإحصاءات والنشرات الصادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية ، النشرات والتقارير الدولية من قبل المؤسسات الدولية المعنية بالشئون الاقتصادية.

## 1.9 البيانات الأولية

تمثلت مصادر البيانات الأولية في إجراء مقابلات مع خبراء وشخصيات في العمل الاقتصادي بالقطاع الخاص والقطاع العام وذلك من أجل تعزيز نتائج الدراسة.

## الدراسات السابقة

### 1.10 تمهيد:

قام الباحث بالاطلاع على الدراسات السابقة في هذا المجال، من أجل الاستفادة منها، ومجمل الدراسات التي اطلع عليها الباحث هي 21 دراسة منها ثماني دراسات محلية وأربع دراسات عربية وتسع دراسات أجنبية، وسيتم عرض ملخص لكل دراسة والتعليق عليها.

**1- الدراسات المحلية:**

**1- دراسة (مقداد، 2011) أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين-دراسة حالة قطاع غزة:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على جاهزية الصناعة الفلسطينية للتعايش مع العولمة، مع بيان أثر العولمة على الصناعة في فلسطين، والتعرف على قدرة الصناعة المحلية على المنافسة الداخلية والخارجية في ظل الانفتاح الاقتصادي، وآثار الحصار على الصناعة في فلسطين.

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج وهي:

- ضرورة توعية المنتج الفلسطيني بمفهوم العولمة وحرية التجارة والتزاماتها واستحقاقاتها، وبيان العلاقة بينها وبين الحماية الجمركية أو الكمية للصناعات عموماً، والصناعات الناشئة على وجه الخصوص.
- البدء في برامج حماية مؤقتة للمصانع الفلسطينية، تمهيداً لاحتمال تطبيق العولمة ، وذلك من خلال سياسات تجارية معينة، ومرتبطة ببرنامج قوي للتطوير ومن ثم البدء بعد ذلك بمرحلة المنافسة والانفتاح على العالم الخارجي، وذلك بسبب ضعف القدرات التنافسية للسلع الفلسطينية وخاصة في مجال قطاع المنتجات الصناعية التحويلية.
- العمل على الاندماج في الاقتصاد العالمي، بناءً على أسس صحيحة وسليمة من خلال تحديد الوقت المناسب للانفتاح ومجالاته، حتى لا يتعرض الاقتصاد الفلسطيني للأزمات التي تعرضت لها الدول الآسيوية.

**2- دراسة (الجعفري وداوود، 2011) "إعادة بناء قطاع التجارة الخارجية لتحقيق الانتعاش وتكوين الدولة الفلسطينية":**

هدفت هذه الدراسة لتحليل آليات إعادة بناء التجارة الفلسطينية لتحقيق الانتعاش والاستقرار الاقتصادي في الدولة الفلسطينية، وركزت الدراسة على أهمية تنشيط التجارة داخل الصناعات المحلية Intraindustry trade مقابل التجارة بين الصناعات. ويعتبر التصدير السلعي للأسواق الإقليمية والدولية الأساس الذي يشكل قاعدة للانعتاق من استغلال إسرائيل لعوامل الإنتاج الفلسطينية، الأرض، العمالة ورأس المال، التي باتت تستخدم بأكثر من أي وقت مضى في تشغيل الاقتصاد الإسرائيلي؛ لذلك لابد من إعادة النظر في دور التجارة الفلسطينية في تحقيق الأهداف العامة المتمثلة في تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل.

وخلصت الدراسة على ضرورة اتباع سياسات وطنية سليمة، يمكن البدء بتنفيذها على طريق إنعاش الاقتصاد الفلسطيني كأساس لبناء دولة تعتمد على القدرات الذاتية، بعد أن عانى الاقتصاد الفلسطيني من الارتهان للسياسات الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية وتوجيهات الجهات الدولية.

**3- دراسة (زعرب،2005) التجارة الخارجية الفلسطينية واقعها وآفاقها المستقبلية.**

هدفت هذه الدراسة لمعرفة واقع التجارة الخارجية الفلسطينية، والتعرف على طبيعة وحركة التجارة الخارجية للاقتصاد الفلسطيني، وإبراز الخلل الواضح في البنية الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني وكشف عمق ارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي، ودراسة المشاكل والمعيقات لتطوير الميزان التجاري في اتجاه التجارة الخارجية. وطبيعة السياسات التجارية التي قامت بها السلطة الفلسطينية.

وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها:

ضيق قاعدة الصادرات في تغطية الوارادات مما أدى إلي تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وأن السياسات التجارية التي قامت بها السلطة الفلسطينية لم تساعد علي توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية مما أدى إلي تراجع القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية أمام الواردات .

**4-دراسة (مقداد وآخرون، 2004) آليات إحلال السلع المستوردة من إسرائيل:**

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع الاقتصاد الفلسطيني والمشاكل والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها، بتحليل هيكل الواردات والصادرات الفلسطينية من وإلى إسرائيل، وإمكانية تحديد البدائل المحلية للواردات من إسرائيل ومن خلال حجم الاستيراد لهذه السلع.

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج، وهي:

-ضرورة وضع سياسات واقعية تحدث تغييراً تدريجياً لصالح تطور القطاعات الإنتاجية، يمكن أن تسهم في عملية التنمية المطلوبة، وذلك من خلال اعتماد سياسات تقوم على إحلال الواردات للسلع التي يتم استيرادها من إسرائيل.

-أن تكون هناك دراسة لواقع القطاعات الإنتاجية وخاصة للقطاع الصناعي والزراعي من أجل إحداث عملية التنمية والتطوير.

**5- دراسة (القريناوي، 2004) قدرة قطاع الصناعات الغذائية على إحلال الواردات . دراسة حالة قطاع غزة.**

هدفت هذه الدراسة لمعرفة قدرة قطاع الصناعات الغذائية على إحلال الواردات في منشآت قطاع غزة من خلال التعرف على واقع الصناعات الغذائية وحجم طاقتها الإنتاجية وتحليل الهيكل السلعي للصادرات والواردات في مجال الصناعات الغذائية، ومدى قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تطوير المنتج المحلي و حمايته وإمكانية تطبيق سياسة إحلال الواردات.

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج، وهي:

-ضعف دور السلطة في دعم المنتج المحلي وتوفير مقومات تطوره وصموده في مواجهة إجراءات الاحتلال الإسرائيلي أو تبني سياسات تجارية تدفع الأنشطة الصناعية إلى الأمام.

- وأوصت بضرورة تبني سياسة إحلال الواردات كاستراتيجية، لأنها السياسة الحيوية التي تلائم طبيعة الصناعات الغذائية في قطاع غزة ، واتِّباع هذه السياسة لها أهمية كبرى في تطور الصناعات الغذائية، وخلق اقتصاد منافس في المستقبل.

**6-دراسة (نصر الله، 2003) التجارة الخارجية – تحليل ورؤية نقدية:**

هدفت هذه الدراسة لتحليل واقع التبادل التجاري الفلسطيني مع العالم الخارجي، ورصد التغيرات التي طرأت على هذه العلاقة منذ 1967 وحتى نهاية 2002 إضافة لاستعراض الاتفاقيات التجارية الدولية التي أبرمتها السلطة الفلسطينية وخاصة اتفاقية باريس الاقتصادية وتحديد إستراتيجية التصنيع الملائم والسياسة التجارية الداعمة لها، وإمكانية تطبيقها لدعم التجارة الخارجية بهدف الحد من العجز المتفاقم في الميزان التجاري والحد من التبعية الإسرائيلية، وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج والتوصيات، وهي:

- إن السياسية التجارية المتبعة في فلسطين هي انعكاس للسياسة التجارية الإسرائيلية.
- إن الاتفاقات الاقتصادية قد عمقت من تبعية الاقتصاد الفلسطيني بسبب عدم موضوعيتها.
- إن السياسة التجارية والاتفاقات الموقعة لم تساعد على توسيع قاعدة الإنتاج المحلي، بل أدت إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية أمام الواردات.
- وأوصت أنه يجب اتخاذ سياسات تجارية ملائمة لدعم تشجيع الصادرات وإحلال الواردات.

**7-دراسة (الجعفري والزاغة والعارضة،2002) السياسات التجارية الفلسطينية.**

تهدف هذه الدراسة إلى عرض البدائل والخيارات المحتملة للسياسات التجارية الفلسطينية في ظل ثلاث سيناريوهات محتملة، وهي سيطرة إسرائيل على المعابر وتواصل احتكارها للتجارة الفلسطينية واستمرار التشوهات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، والثاني هو إمكانية الانتقال إلى وضع صلاحيات اقتصادية واسعة وغير كاملة، وتسمح بانتهاج السياسات التجارية المناسبة لتطوير قدرة الاقتصاد الفلسطيني وتعزيزها، وتزيد عدد الشركاء إقليمياً وعالمياً، والثالث الانتقال إلى وضع قائم على صلاحيات كاملة عند إنجاز التسوية السياسية التي تمكن صانعي القرار الفلسطيني من انتهاج سياسات تجارية تنسجم مع الأهداف والأولويات التنموية للاقتصاد الفلسطيني في الأجل القصير والطويل.

**8-دراسة (الجعفري والعارضة، 2002) السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة:**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع السياسات المالية والتجارية السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتأثير كل منها على الآخر وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي، وتحليل العوامل المحددة للعجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة العامة والعلاقة التبادلية بينهما وتسليط الضوء على السياسات المالية والتجارية خلال المرحلة الانتقالية، وتوضيح مسئوليتها عن تفاقم العجز في الموازنة العامة والميزان التجارى، وخلصت الدراسة إلى عدم انتهاج سياسات اقتصادية فلسطينية مواتية، تفيد من الزيادة الملموسة في الدخل الإجمالي الفلسطيني المتاح خلال المرحلة الانتقالية، والناجمة أساساً عن العون الدولي، لتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي والتأثير على جانب العرض.

**2- الدراسات العربية:**

**1- دراسة(عبد العزيز،2011) سياسة الانفتاح التجاري ودورها في القدرة التنافسية للدولة.**

هدفت هذه الدراسة لتحليل سياسة الانفتاح التجاري في رفع القدرة التنافسية للدولة، ومعرفة مدى و قدرة تأثير حرية التجارة في دخول الجزائر للاسواق العالمية، وكذلك تحليل مؤشر الانفتاح على النمو الاقتصادي والعمالة وتوزيع الدخل، وأثر هذه السياسة على مستوى التشغيل والبطالة والفقر و لكون نبوع دور هذه السياسة ووظائفها في خدمة القطاعات الاقتصادية المختلفة وارتباطها الوثيق بالنمو الاقتصادي، وخلصت الدراسة إلى أن سياسة الانفتاح التجاري غير المدروسة أدت إلى إغراق السوق الجزائرية ببعض المنتجات الصناعية الأجنبية،مما أدت إلى ضرر جسيم بالصناعات المحلية .

وأوصت الدراسة إلى أنه لابد من وجود سياسات تجارية تساهم في زيادة القدرة التنافسية من خلال حماية الإنتاج المحلي من السلع الأجنبية وذلك وفق سياسات تجارية ملائمة مع الوضع الاقتصادي للدولة.

**2- دراسة (عبد العزيز، 2010) سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة:**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على آثار سياسة الانفتاح التجاري على محاربة الفقر وحماية البيئة، فقد ركزت الدراسة على دراسة مدى الاهتمام العالمي بالانفتاح التجاري والتنمية غير العادلة وادعاءات حماية البيئة، وخلصت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري أدى إلى تدهور شديد فى العدالة الاجتماعية والاقتصادية بفعل تضاعف الأرباح وانهيار سياسات إعادة توزيع الدخل، وأن الدول الغنية هي المستفيدة فقط من سياسة الانفتاح بالدرجة الأولى، وكذلك تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وأوصت بضرورة تطبيق سياسات وطنية تعطي أهمية قصوى في تحديد معايير توزيع الدخل، وأن تكون السياسات التجارية أكثر حساسية لاعتبارات القدرة التنافسية للسلع المحلية على الصعيد الدولي.

**3- دراسة (بلول،2009) السياسة الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر.**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على العلاقة ما بين السياسات الاقتصادية والحد من الفقر، وتوضيح أثر هذه السياسات بشكل دقيق على معدلات الفقر، ومناقشة الحلول المناسبة لمعالجة هذه المشكلة باستخدام أدوات السياسات التجارية، ودراسة العلاقة ما بين الفقر والبطالة والدخل القومي.

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج وهي أن السياسات الاقتصادية التي تتبع بشكل سليم تحد بشكل كبير من معدلات الفقر والبطالة.

وأوصت الدراسة بضرورة دعم المشاريع الإنتاجية المحلية وتقديم الدعم الكافي لها، وتأمين البيئة الاقتصادية المناسبة باستخدام السياسات التجارية المناسبة حتي تستطيع النهوض والنجاح.

**4- دراسة (محمد، 2006)، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظلال العولمة الاقتصادية:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ملامح نظام التجارة الدولية، وكذلك المنظمات الدولية الاقتصادية، وآلية عملها والمبادئ التي تنادي بها في العصر الحديث بتحرير التجارة ورفع القيود الجمركية، وإصلاح السياسات التجارية للدول النامية، وإزالة الحواجز غير الجمركية

والحماية عن المنتجات المحلية، بحجة أن تحرير التجارة في البلدان النامية تعود بكفاءة أعلى في استخدام الموارد البشرية وتحقيق مكاسب التخصص والإنتاج.

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج وهي: أن الدول النامية تتعرض لضغوط كبيرة لتحرير تجارتها، في حين تطبق الدول الصناعية الحماية ضد منتجات البلدان النامية.

وأوصت :

- لابد من العمل بالحماية المؤقتة في بعض القطاعات الصناعية الإستراتيجية أو الناشئة من أجل تثبيت أقدامها وتطوير قدرتها على المنافسة.
- استخدام أسلوب التدرج في تخفيف الحماية وفق نصوص منظمة التجارة العالمية.
- التقليل على الاعتماد على الخارج، واكتساب المزايا التنافسية للتصدير في بعض القطاعات المؤهلة لذلك.

**5- دراسة (مني ،2005) علاقة سياسة الواردات في النمو الداخلي للاقتصاد الوطني، جامعة الجزائر.**

هدفت هذه الدراسة لتحليل السياسات التجارية واستراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر وبشرح تطور السياسة التجارية الجزائرية، وكذلك إبراز دور أثر الواردات في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحليل هذا الاثر على الانتاج المحلي وتطوره لما لها أثر كبير في التنمية الاقتصادية كونها أداة هامة لتمويل العملية الإنتاجية بالمواد الأولية وتجهيزات الإنتاج . وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج وهي:

أن السياسة التجارية لها دور هام في التنمية الاقتصادية كونها وسيله اساسية في توفير المواد الأساسية ، وأوصت باعتماد سياسة تجارية تناسب خدمة أهداف التنمية وتوفير البيئة المناسبة للانتقال بالاقتصاد من مرحلة إلى أخرى .

**6-دراسة (تومي وشقيق، 2004) النمذجة القياسية لقطاع التجارة في الجزائر خلال الفترة (1970-2002):**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال ثلاثة عقود ماضية، من خلال تأثره بالصدمات الخارجية وعدم استقرار أسعار المحروقات وتدهور أسعار الصرف في السوق الدولية، وتأثير التضخم على السلع المستوردة، وكذلك الأثر على العوامل

الداخلية في ضعف الإنتاجية الحدية للعمل الجزائري وتوضيح سياسات الإصلاح الاقتصادي واستخدمت لقياس الأثر نموذجاً قياسياً بتحليل دالة الواردات والصادرات والسلع الوسيطة وأثرها على النمو الاقتصادي.

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج وهي:

-أن السياسات التجارية التي إنتهجتها الجزائر في تلك الفترة، كانت ذات تأثير سلبي على الاقتصاد حيث أدت إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات.

- أن النمو الاقتصادي لا يتوقف فقط على القيام بإجراء سياسات تجارية فقط، ولكن يتوقف على الزيادة في الإنتاج الكمي والنوعي للمنتجات المحلية

- ووأصت بضرورة اتباع استراتجية تطويرية خاصة من قبل الدولة لتطوير الإنتاج المحلي.

**7- دراسة (زروق، 2002)، واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية:**

هدفت هذه الدراسة التعرف على دور سياسات التجارة الخارجية للدول العربية في تفعيل مشاركة اقتصادياتها في الاقتصاد العالمي؛ لاستغلال الفرص التي تهيئها البيئة التجارية العالمية من جراء تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية، ودور سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية في إحداث مشاركة فاعلة للاقتصاديات العربية، وتناولت الدراسة المفاهيم المتعلقة بخيارات السياسات التجارية بين الحماية والحرية والسمات الرئيسية للسياسات التجارية العربية وتحليل أداء التجارة الخارجية وفق البيانات الإحصائية.

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج وهي: سياسات الحرية التجارية تعمل على النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية.

وأوصت الدراسة بحث الدول العربية على إنتهاج خيارات السياسات التجارية ذات التوجه إلى الخارج وإضفاء الشفافية والثبات على هذه السياسات لزيادة الكفاءة الإنتاجية في التصدير والمنافسة، وتقليص الاعتماد على الرسوم الجمركية كمورد رئيس من موارد الخزينة العامة، وإيجاد بدائل ضريبية على القطاعات الإنتاجية والخدمية.

**3- الدراسات الأجنبية:**

**1- دراسة (عثمان وآخرون،2012) أثر الصادرات على النمو الاقتصادي حالة لوكسمبورغ.**

هدفت هذه الدراسة لتحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، باستخدام السياسات التجارية التي انتهجتها الحكومة من خلال تشجيع الصادرات، وبتحليل أثر الإنفاق الحكومي على القطاعات الإنتاجية وعلى التعليم لزيادة الصادرات للفترة (1975-2009) واستخدمت الدراسة النموذج القياسي لقياس الأثر وكان النموذج التالي:

$$Y\ (EG)\ i,\ t = \beta 0 + \beta 1\ (Expt)\ i,\ t + \beta 2\ (GOVT.EXP)\ i,\ t + \beta 3\ (E.EXP)\ i,\ t + e$$

واستخدمت لقياس النمو الناتج المحلي كمتغير تابع والصادرات والدعم الحكومي والإنفاق الحكومي على التعليم كمتغير مستقل وأظهرت النتائج أن جميع المتغيرات لها تأثير قوي على الأداء الاقتصادي وذلك باستخدام الدولة سياسات تجارية تشجيعية، وأوصت بضرورة تقديم الدعم الفني والمالي من قبل الحكومة للقطاعات الإنتاجية والتعليم.

**2- دراسة (هشماتي، 2010) تأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الصين.**

هدفت هذه الدراسة لدراسة أثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي، ومدى أهمية الانفتاح التجاري مساهمته في النمو الاقتصادي، وقامت الدراسة بدراسة التطور التاريخي لنظام التجارة الدولية والسياسات التجارية التي اتبعتها الصين خلال تلك الفترة، وتقييم آثار السياسات التجارية والتجارة الدولية على النمو الاقتصادي، واستخدمت الدراسة نموذج قياسي لقياس أثر ذلك، فقد استخدم النمو في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، والعمل ورأس المال للأسهم والإنتاجية لعوامل الإنتاج، كمتغير مستقل.

$$LN(GDP)=B_0+B_1LN(K_{it})+B_2\ LN(L_{it})+B_3LN(LR\&D_{it})+B_4(YEAR)+V_t-U_t$$

وخلصت الدراسة إلى أن السياسات التجارية المنفتحة أدت إلى نمو سريع في الاقتصاد الصيني من خلال فوائد ثابتة وديناميكية على حجم وهيكل الصادرات من التكنولوجيا وزيادة الإنتاجية للقطاعات المختلفة.

**3- دراسة (الأسكوا، تقييم اتجاهات السياسة التجارية وأثرها على الأداء الاقتصادي في منطقة الأسكوا، 2009):**

تناولت الدراسة تقييم أثر السياسة التجارية على الأداء الاقتصادي في بلدان الأسكوا، ولاسيما مساهمتها في تعزيز التجارة والنمو، ولتزويد واضعي السياسات التجارية بما يلزم من أدوات متصلة بالسياسات التجارية، وكذلك دعم الجهود لإيجاد التوازن بين التجارة والأداء الاقتصادي، وحددت الدراسة النموذج القياسي لقياس أداء السياسات التجارية على الأداء الاقتصادي من خلال المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالى والمتغيرات المستقلة، الاستثمار وفرص العمل، وتوطين التكنولوجيا، وبينت الدراسة أن هذه المغيرات لها تأثير معنوي على الأداء الإقتصادي، وأوصت بضرورة تطوير السياسات من أجل زيادة الكفاءة الإنتاجية لهذه القطاعات.

**4- مؤتمر (إعادة صياغة دور الدولة في الاقتصاد الوطني في ظل الأزمة العالمية، 2009):**

هدف المؤتمر على دراسة المتغيرات الاقتصادية والمالية المتوقعة في ظل النظام الاقتصادي العالمي، وتزايد دور الدولة في التأثير على مقومات الاقتصاد القومي محلياً وعالمياً، والعلاقة بين إعادة تشكيل وتعميق دور الدولة في الاقتصاد، ولتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي للدول العربية، واستشراف الحاجة إلى بناء نظام جديد للاقتصاد العربي والخليجي بصفة خاصة، وخلص المؤتمر إلى أهم التوصيات وهي:

- ضرورة تفعيل دور الدولة في مجال إدارة الاقتصاد الوطني من خلال تبني سياسات تستهدف التركيز على الإنتاج الحقيقي، ووضع الآليات المناسبة لتنفيذ تلك السياسات؛ لما لذلك من آثار إيجابية على خلق فرص العمل الجديدة، وزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي وزيادة الحصيلة الضريبية.
- ضرورة قيام الدولة بإعادة النظر في هيكل وطبيعة السياسة التجارية بما يضمن زيادة التبادل التجاري مع الاقتصاديات الناهضة، وبما يحمي السوق المحلي من مخاطر الإغراق التجاري وتهديد الأنشطة الاقتصادية الوطنية.

- ضرورة الوصول إلى سياسات وطنية محلية تأخذ في الإعتبار الواقع المحلي لتحد من الآثار السلبية لظاهرة العولمة غير المنضبطة.

**5- دراسة (زيبدا وآخرين، 2009)، السياسة التجارية من أجل التنمية.**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على السياسات التجارية التي اتبعتها المكسيك وهي سياسة الانفتاح التجاري، من أجل زيادة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة وزيادة الاستثمار الأجنبي، وزيادة فرص العمل والإنتاجية من قبل الشركات المحلية لتوفير السلع الوسيطة للشركات الأجنبية، وزيادة توسع الدولة في القطاعات الاقتصادية كافة، واستخدمت الدراسة متغيرات لدراسة أثر السياسات التجارية على الأداء الاقتصادي وهي:

**الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع**، واستخدمت (فرص العمل، والادخار، الاستثمار، والصادرات والواردات، والميزان التجاري، والدخل القومي) **كمتغيرات مستقله.**

وخلصت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي كان بطيئاً جداً، وبقيت مستويات الاستثمار منخفضة جداً رغم الزيادة في التجارة؛ مما عرَّض الدولة لعدد من الأزمات الاقتصادية وزيادة معدلات الفقر.

-وأوصت ضرورة تبني سياسات تجارية وفق الواقع الاقتصادي للدولة، وقدرة القطاعات الإنتاجية على المنافسة.

**6- دراسة (تقرير لجنة النمو والتنمية المستدامة، 2008) إستراتيجية النمو المطرد والتنمية الشاملة.**

هدفت هذه الدراسة إلى وضع دراسة مفصلة عن السياسات الاقتصادية والتجارية، لمساعدة صانعي السياسات في وضع استراتيجية النمو الاقتصادي ، وخاصة للدول النامية في ظل الاقتصاد العالمي لتحرير التجارة، وللحفاظ على المنتج المحلي من خلال توفير الحماية التجارية لهذه القطاعات وتقديم الدعم الفني والمالي من قبل القطاع العام من أجل النهوض بهذه الصناعات ووصولها إلي مرحلة النمو والتطور، ومنافسة السلع في الأسواق العالمية من أجل الحد من معدلات البطالة والفقر، وخلصت الدراسة إلى ضرورة اتباع الدولة لسياسات تجارية سليمة تتواءم مع واقعها الاقتصادي وليس حسب الاقتصاد العالمي.

**7-دراسة (روبنسون،2007)، الإطار السياسي للنمو الاقتصادي**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إطار النمو الاقتصادي لدول مختلفة، هل هو فى استخدام الموارد الاقتصادية لتحقيق النمو المستدام أم فى السياسيات التجارية ؟، وأوضحت أهمية توفر الموارد الاقتصادية للدولة من أجل المساهمة في النمو الاقتصادي، وكذلك أهمية السياسات الاقتصادية في المساهمة في نمو الناتج المحلي، وزكزت الدراسة على مجموعة من الدول بدارسة قياس الأداء الاقتصادي باستخدام السياسات التجارية، فقد استخدمت المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، والادخار والعمل ونمو الأسهم وتراكم رأس المال كمتغيرات مستقلة ، وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج وهي:

- أن السياسات التجارية والاقتصادية كان لها دور هام في بناء النمو الاقتصادي والمحافظة علية .

- أن السياسات التجارية هي الأصل في النمو الاقتصادي، وليس الموارد الطبيعية التي تحقق الرخاء الاقتصادي.

وأوصت بضرورة أن تضع سياسات تجارية للدولة من خلال التوافق المجتمعي لهذه السياسات والتي توضع من قبل المختصين وخبراء التنمية في الدولة، وأن تكون صياغة السياسات التجارية وفق الأهداف الوطنية للدولة.

**8-دراسة (غيس، 2007)، السياسة التجارية:**

هدفت هذه الدراسة لدراسة أثر السياسات التجارية في النمو الاقتصادي لتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية للأمم المتحدة، حيث أوضحت الدراسة أن السياسة التجارية يجب أن تكون مرتكزة على تحقيق أهداف إنمائية محددة كالقضاء على الفقر، وتمكين الناس من خلال رفع إنتاجياتهم، والتوزيع العادل لفوائد التجارة، وحماية الصناعات الناشئة من تحرير التجارة وتوضيح دور الحكومة في تحديد الاستراتجيات، والدفاع عنها، والسعي لتحقيقها في مفاوضات التجارة الدولية، وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج وهي:

- أن استخدام السياسات التجارية تعمل كأداة للتنويع الصناعي لمختلف المنتجات، وخلق القيمة المضافة التي يمكن أن توفر صادرات السلع والخدمات، وزيادة في فرص العمل وارتفاع مستوى

الأجور، وحماية الأمن الغذائي.

- أن تكون هناك تشريعات قانونية داعمة في مجال السياسات التجارية من قبل الحكومة.
- استخدام إستراتيجية إنمائية لحماية الشرائح الكبيرة المعرضة للخطر وخاصة فئة المزارعين والصناعات الناشئة، والعمل على تشجيع الصادرات.
- تبني سياسات تجارية زراعية تقلل الاعتماد على واردات المنتجات الغذائية.

**9-دراسة (رودريك، 2000) سياسة التجارة والنمو الاقتصادي:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع السياسات التجارية المطبقة في الدول النامية ومدى انسجام السياسات التجارية مع الوضع الخاص لكل دولة، ومدى خفض الحواجز الجمركية فى تسريع عملية النمو الاقتصادي، وكذلك طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي وحرية السياسات التجارية، وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج وهي:

أن هناك أدلة قليلة على أن سياسة الانفتاح التجاري في السياسات التجارية ترتبط بشكل كبير مع النمو الاقتصادي، حيث استخدم الباحث نموذج قياسي لقياس أثر السياسات التجارية على النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومعدل الواردات والصادرات والاستثمار والتعرفة الجمركية.

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على استخدام سياسات تجارية وفق الوضع الخاص للدولة وليس حسب المنظومة العالمية في تحرير التجارة.

## 1.11 التعليق على الدراسات السابقة:

في ضوء إطلاع الباحث على الدراسات السابقة تبين للباحث ما يلي:

**أهمية الدراسات السابقة**

في ضوء إطلاع الباحث على الدراسات السابقة تبين للباحث ما يلي:

**أهمية الدراسات السابقة**

– إن جميع الدراسات السابقة ذات قيمة علمية عالية، في مجال البحث العملي في تفعيل السياسات التجارية في التنمية الاقتصادية .

–إن أغلب الدارسات التي اطلع عليها الباحث أجريت خلال العشر سنوات الأخيرة، مما يعني أن هذا الموضوع هام جداً وله أهميته ودوره في التنمية الاقتصادية، ويعتبر من أهم الركائز الاقتصادية في الدول

**الاستفادة من الدراسات السابقة**

**الاستفادة من الدراسات السابقة**

– إن دراسة الباحث استفادت من الدراسات السابقة في تحديد النموذج القياسي، لأثر السياسات التجارية على الأداء الاقتصادي، واستخدام الطرق الإحصائية المناسبة للتقدير، التي استخدمت النموذج القياسي، لأثر السياسات التجارية على الأداء الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) وهو المتغير التابع.

– ساعدت الباحث على تكوين خلفية نظرية عن الموضوع ووفرت عليه الجهد في اختيار الإطار النظري العام لموضوعه، ومعرفة المواضيع التي لم تغطيها هذه الدارسات.

**وجه التوافق مع دراستي**

– إن دراسة الباحث تشابهت مع الدراسات السابقة في الإطار النظري للتطور التاريخي السياسات التجارية.

– إن دراسة الباحث تتفق مع الدراسات السابقة (تومي، وهشماتي، وزبيدا، وربنسون، وردويك، والبنك الدولي) في المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة (الاستثمار التعليم التكنولوجي، والصادرات، والنمو السكاني، والإنفاق الحكومي، والعمل).

**وجه الاختلاف مع دراستي**

- أوجه الاختلاف بين دراسة الباحث وهذه الدراسات على المستوى المحلي، هو أن دراسة الباحث، استخدمت السلاسل الزمنية للفترة (1994-2012)، وهذا ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها استخدمت الفترة الزمنية بالكامل للاقتصاد الفلسطيني (1994-2012) وباستخدام أفضل البرامج الإحصائية للنموذج القياسي للحصول على أفضل مقدرات للنموذج.
- وتناولت الدراسة الموضوع بشكل كلي حول أثر السياسات التجارية على الاقتصاد الفلسطيني .

**ما تتميز به الدراسة عن الدراسات السابقة**

- تميزت دراسة الباحث باستخدام متغيرات مستقلة تتأثر بشكل مباشر من تطبيق السياسات التجارية، وهي الصادرات والواردات السلعية والاستثمار والعمل والادخار والاستهلاك النهائي الخاص، السياسات الحكومية الفلسطينية والإجراءات الإسرائيلية كمتغير وهمي.

- تتميز دراسة الباحث عن الدراسات المحلية التي تناولت هذا الموضوع من جوانب مختلفة منها أنها لم تغطِ الموضوع بشكل كلي حول السياسات التجارية كاستراتجية أساسية للاعتماد على الذات، وبناء اقتصاد مقاوم، وكذلك بناء نموذجين قياسيين أحدهما : تأثير السياسات التجارية على الأداء الاقتصادي بشكل كلي، والثاني أثر السياسات التجارية على القطاعات الإنتاجية وهما الزراعة والصناعة، لأهميتهما الكبيرة في النمو الاقتصادي والاعتماد على الذات.

لذلك قام الباحث بعمل دراسة عن السياسات التجارية ككل، وتشمل اقتراح الاستراتجية التي يجب أن تتبع للاقتصاد الفلسطيني الناشئ، في ظل التحرر من التبعية الإسرائيلية لبناء اقتصاد يعتمد على الذات بعيداً عن الارتهان للدول المانحة، وتكون مرجعاً رئيساً لصانعي السياسات الاقتصادية في الدولة.

## 1.12خلاصة الفصل الاول

- تحدثت مقدمة هذا الفصل عن أهمية السياسات التجارية ودورها الأساسى في عملية التنمية الاقتصادية ، والتى تعتبر بمثابة شريان الحياة للدولة .
- أوضحت دور صانعي القرار الاقتصادي برسم استراتيجية السياسات التجارية الملائمة للحالة الاقتصادية للدولة وفق الموارد المتاحة، من أجل بناء القاعدة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وبالتركيز على القطاعات الأكثر تفاعلاً وتشابكاً في العمليات الإنتاجية والتجارية المختلفة للمساهمة في توفير الطلب المحلي للاعتماد على الذات.
- تم إيضاح مشكلة البحث، وفرضياته، وأهميته، وأهدافه، والبيانات الثانوية والأولية، وتحديد المتغيرات لبناء النموذج القياسي.
- استخدام السلسلة الزمنية (1994–2012) للبيانات الإحصائية للدراسة.
- تم ذكر عدد من الدراسات السابقة حول هذا الموضوع على المستوي المحلي والعربي والأجنبي.
- جميع الدراسات السابقة أكدت على الدور الرئيس للسياسات التجارية في دعم وتشجيع المنتج المحلي.
- تم التعليق على الدراسات السابقة وبيان أهميتها والاستفادة منها، ووجه التوافق والاختلاف مع دراسة الباحث، وما يميز الدراسة عن باقي الدراسات السابقة والإسهام التي تضيفه الدراسة.

# الفصل الثاني
# السياسات التجارية في الفكر الاقتصادي

**تمهيد.**

**تعريف السياسات التجارية.**

**السياسات التجارية في المدارس الفكرية المختلفة.**

**أهداف السياسات التجارية.**

**أنواع السياسات التجارية.**

**أدوات السياسات التجارية.**

**التخطيط الاستراتيجي للسياسات التجارية.**

**أهمية السياسات التجارية في التنمية الاقتصادية.**

**خلاصة الفصل الثاني**

## 2.1 تمهيد:

تعد السياسات التجارية من أهم الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والسياسي، وذلك من خلال العمل على تشجيع إنتاجها المحلي لزيادة القدرة والكفاءة الإنتاجية والتصديرية، وباستخدام الدولة لكثير من الأدوات التجارية لتحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية.

هذه السياسات بطبيعتها تختلف من دولة إلى أخرى، حيث يقوم صانعى السياسات بتحديد الأدوات التجارية لتطبيق هذه السياسات، وذلك وفق الأيديولوجية الاقتصادية التي تتبناها الدولة بوضع التشريعات القانونية التي تتواءم مع الوضع الاقتصادي للدولة، وما مدى انفتاح السياسة على العالم الخارجي .

## 2.2 تعريف السياسات التجارية:

تعدد السياسات التجارية من دولة إلى أخرى حسب طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والتي تكون عنواناً لسياستها التجارية وتعرف كالتالي:

**هي** (مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التبادلية مع الدول الأخرى، بهدف تحقيق أسباب معينة). (عبد السلام، 2007).

**وتعريف آخر:** (هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والقوانين والأعراف المعتمدة رسمياً وشعبياً لتنظيم العلاقات التجارية، مع العالم الخارجي وفق السياسات العامة والأهداف العليا للدولة). (عوض الله ، 2003).

**تعريف آخر:** (هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها دولة ما في المجال الاقتصادي من أجل تحقيق أهدف معينة تصبو إليها وذلك للوصول إلى أحسن سياسة تجارية تسير بها الشئون التجارية لبلد ما). (أبو شرار، 2007).

**تعريف آخر:** (مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التبادلية مع الدول الأخرى، بهدف تحقيق أهداف معينة). (الصرن، 2000).

**التعريف الإجرائي من قبل الباحث:** يمكننا أن نورد تعريفاً للسياسات التجارية كالتالى:

((هي مجموعة الإجراءات والتدابير والقواعد التي تنتهجها الدولة في علاقاتها التجارية الخارجية، حسب ظروفها الاقتصادية، من أجل تحقيق المصلحة التجارية الوطنية)).

## 2.3 السياسات التجارية في المدارس الفكرية المختلفه:

### 2.3.1 المدرسة التجارية:

يطلق مصطلح المركنتاليون أو التجاريون على جميع الكتَّاب الذين أسهموا في وضع السياسات الاقتصادية التي سادت في عصر الدولة التجارية في أوروبا، وساد الاعتقاد بأن ثروة الأمة وقوتها تقاس بما تحتفظ به من المعادن النفيسة (الذهب والفضة) وبما تملكه من الرجال والسفن، وقام الفكر المركنتيلي على أن عنصر العمل هو أهم عناصر الإنتاج في عملية النمو وقد استخدم نظرية القيمة في العمل والتي تعني أن قيمة السلعة يتم تحديدها بما يبذل في إنتاجها من ساعات عمل، واعتمدت المدرسة التجارية مبدأ سياسات تجارية تعمل على تطوير المنتج المحلي وتشجيع التجارة الخارجية من أجل الحصول على المعادن النفيسة عن طريق تصدير السلع إلى الخارج وتحقيق فائض في الميزان لتجاري لصالحها، وفي المقابل تقييد إستيراد السلع من الخارج المنافسة للإنتاج الوطني (حماية الصناعات المحلية). (أحمد، 2001).

وقامت الحكومة باتخاذ الإجراءات والقوانين التي تكفل تحسين مستوى الجودة بالنسبة للسلع المنتجة محلياً الموجهه للتصدير، واعتبروا أن القطاع الصناعي هو القطاع الذي يحقق أهداف القوة الاقتصادية. (عابد، ص19-20، 2004).

### 2.3.2السياسات التجارية في الفكر الطبيعي:

لقد ظهرت مدرسة الطبيعيين (الفيزوقراط) في القرن الثامن عشر في فرنسا، ويعتقد الطبيعيون أن الطبيعة هي المصدر الوحيد للثروة الاقتصادية وأن النشاط الاقتصادي والإنتاجي للدولة هو إستغلال الموارد الطبيعية، متمثلاً في القطاع الزراعي باعتباره القطاع المنتج الوحيد وباقي القطاعات الأخرى مثل الصناعة والتجارة والخدمات تعتبر نشاطات غير منتجه في النشاط الاقتصادي؛ لأنها تقوم بتحويل السلعة، بينما الزراعة هي خلق لسلعة جديدة، ولقد نادى

الطبيعيون بسياسة الحرية التجارية، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأن يترك النشاط الإقتصادي للأفراد (البراوي،1976)

### 2.3.3 السياسات التجارية عند المدرسة الكلاسيكية:

ظهرت هذه المدرسة في إنجلترا نهاية القرن 18 وبداية القرن 19 وكان فكر هذه المدرسة يقوم على تحليل الظواهر الاقتصادية انطلاقاً من مميزات كانت تسود المجتمع ، ويقتصر دور الدولة على وظيفتها من خلال النظام العام، وحماية الملكية الفردية من كل اعتداء، وهو ما يسمى اصطلاحا بالدولة الحارسة، وتؤكد السياسة التجارية لهذه المدرسة بشكل كبير على فكرة السوق الحرة وتحرر الأفراد من القيود، كما عبرت عنها كتابات آدم سميق ويفيد ريكاردو وستيورات مل وغيرهم، واعتبرت المدرسة الكلاسيكية أن الحرية الاقتصادية لصيقة بالحرية السياسية، وفلسفة هذه المدرسة تقوم على أنه لابد من توفر بيئة تتسم بحرية العمل للأفراد ونظام اقتصادي يعمل بشكل تلقائي من خلال ما يعرف باليد الخفية ،لأن ذلك سيفيد المجتمع ولا تعارض هذه المدرسة أن تقوم الدولة بتوفير بعض السلع العامة ليس بوسع نظام السوق أن يوفرها (اللوزي، 2001).

### 2.3.4 السياسات التجارية في المدرسة التاريخية الألمانية 1840-1917م:

ظهرت المدرسة التاريخية في البلاد الناطقة باللغة الألمانية على مدى أربعين عاماً، ورغم أن بدايتها تنسب لهولم روشر (1817-1894) وظلت مسيطرة حتى ظهور المدرسة النيو-كلاسيكية النمساوية الممثلة بكارل منجر (1921-1840)، ومن أشهر مفكريها فريدريك ليست، وتأثرت المدرسة الألمانية بالفكر المركانتيلي، حيث بقيت إجراءاتها مطبقة في ألمانيا حتى عام 1871م، أي بعد اختفائها من بريطانيا والدول الأوربية بفترة طويلة.

وركزت هذه المدرسة على ضرورة تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من منافسة السلع الأجنبية، وذلك من خلال فرض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الصناعية، وذلك من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وأوضحت أن المجتمع لديه مصالح خاصة تختلف عن مصالح الأفراد في النشاط الاقتصادي، وبينوا أن حرية التجارة غير ملائمة للدولة في ذلك الوقت بسبب عدم نمو الصناعات المحلية وقدرتها على المنافسة الأجنبية، وأكدوا على مراحل النمو

الاقتصادي وضرورة دعم الدولة للنشاطات الاقتصادية، من خلال تقديم الدعم والتشجيع على التطوير والابتكار للأفراد للمنتجات المحلية؛ لتصل إلى مرحلة المنافسة مع السلع الأجنبية وأشاروا إلى أنه عندما تصل البلد إلى مرحلة النضوج الصناعي يمكن للدولة أن تعمل بسياسة الحرية التجارية. (الحجار، 2003).

### 2.3.5 السياسات التجارية في المدرسة الكنزية:

يعتبر جون ماينر كنز هو مؤسس المدرسة الكنزية، واهتمت المدرسة الكنزية بالتحليل الكلي للاقتصاد وليس الجزئي من خلال التركيز على الدخل القومي والنمو والبطالة التي كانت سائدة في ذلك العصر ، وبينت أن العامل الرئيس والمحفز للنمو في الاقتصاد هو الاستهلاك والاهتمام بالطلب الفعال كمحدد للدخل القومي والإنتاج والتشغيل، لذلك نادت المدرسة الكنزية بسيادة نظام السوق، والتركيز على أهمية ودور القطاع الخاص في الاقتصاد القومي مع تدخل الدولة لتعويض ما يحدث من نقص في الطلب الفعال؛ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل للدخل القومي لمعالجة البطالة، وذلك من خلال تبني الدولة استثمارات تعزز الثقة لدى القطاع الخاص ولا تدخل كمنافس لهذا القطاع، بل تكون كنشاط تعويضي ودافع لزيادة الثقة لدى أفراد المجتمع في استثمار مدخراتهم. (الحبيب، 1985، ص62، 63، 64).

### 2.3.6 السياسات التجارية في المدرسة الإسلامية:

إن المدرسة الإسلامية الاقتصادية هي الأصل لجميع العلوم الاقتصادية المختلفة؛ لأنها تشريع رباني وضعه الخالق عز وجل لعباده؛ ليسيروا عليه، ولقد وجدت قبل 14 قرناً ووضعت القواعد السليمة لبناء الاقتصاد القومي، فقد حددت ورسمت معالم النظام الاقتصادي للدولة، ووضعت كافة العلاجات للمشاكل التي تواجه الاقتصاد القومي.

إن القواعد الأساسية التي قام عليها الفكر الاقتصادي الإسلامي منذ نشأته وتطوره هي عبارة عن حقائق مستمدة من كتاب الله عز وجل، وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم تراعي أهداف الأمة الإسلامية مصالحها .

إن الأهداف تتغير بتغير الزمان والمكان حيث تستخدم سياسات اقتصادية تتواءم مع واقع الأمة الإسلامية. (الشريف، 1994).

وقد حظيت التجارة في الإسلام بالاهتمام والمكانة العالية، وذلك من خلال الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي تحدثت عن التجارة نذكر منها في قوله تعالى **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلاَ تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً)** (سورة: النساء، آية [29])، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم (تسعة أعشار الرزق من التجارة والعشر في المواشي) (البوصيري،1420هـ)، )، ولكون التجارة تعد من أوجه الاسترزاق الثلاثة (الزراعة–الصناعة–التجارة) وبرغم إحترام الإسلام وتقديره لجميع أنواع العمل المشروعة إلا أن المعيار الأساسي في تفضيل نشاط اقتصادي على آخر في مجال الاستثمارات الجديدة هو حجم المساهمة المنتظرة من هذا النشاط في تنمية النشاط والدخل القومي مقارنة بالأنشطة الأخرى، ومبينة على الحلال والحرام، فالاقتصاد الإسلامي مبني على الأخلاق، وليس كالاقتصاد الوضعي مبني على تحقيق الربح بأي وسيلة، فالاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد أخلاق لا يجيز أبداً الفضائل على الربح بشكل مطلق. (حسن، 2013)

لذلك وضع ضوابط للتجارة الداخلية والتجارة الخارجية وهي كتالي:

**الضرائب الجمركية في الإسلام(العشور).**(السالوسي وشحاته، ص33،2007)

وجد نظام الضرائب الجمركية فى عهد الدولة الاسلامية تحت مسمى العشور، وقد كانت العشور تفرض على التجار المسلمين بمقدار ربع العشر، ومن أهل الذمة نصف العشر، ومن أهل الحرب العشر من كل ما مروا بها والخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه هو أول من فرض هذه الضرائب الجمركية (العشور)، ومقدار العشور أمر يخضع لمصلحة الدولة الاسلامية على نحو يدخل فى نطاق السلطة التقديرية لولى الأمر، فله أن يعدل فيها بالزيادة أو النقصان استنادا الى المصلحة العامة، بل إنه يجوز لولى الأمر إلغاء الضرائب الجمركية إذا رأى أن مصلحة المسلمين تتطلب ذلك من قبيل أن تكون الدولة الاسلامية فى حاجة ماسة الى سلعة ما تتسم بالندرة الشديدة ويحتاج الناس إليها فى معيشتهم، فيمكن لولى الأمر إلغاء العشور على واردات الدولة من هذه السلعة لتشجيع التجار والشركات الأجنبية على تصدير هذه السلعة للدولة الاسلامية.

ومن تطبيقات ذلك ما حدث فى عهد خلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنه،حيث قام بتخفيض العشور على أهل النبط فأخذ منهم نصف العشر بدلا من العشر، وذلك لتحقيق

مصلحة للدولة الاسلامية تتمثل فى توفير بعض السلع التى كانت المدينة تعانى من عجز ونقص شديد منها .

وتعد عشور التجارة إحدى الموارد المالية المهمة للدولة الإسلامية، والتي تعتمد أساساً على التجارة الداخلية والخارجية، ويمكن أن تستعين بها الدولة للتخفيف من الأعباء المالية في الإنفاق على المصالح العامة، وهي وسيلة لزيادة الدخل القومي وتنمية الثروة فضلاً عن كونها حقاً من الحقوق السيادية للدولة على أراضيها والحفاظ على مصالحها الخاصة.

أما القيود على حركة الورادات والصادرات فهي كالتالي كما حددها فقهاء المسلمين.

**1 – القيود على الصادرات**

يمكن للدولة الاسلامية فرض قيود على الصادرات، كما هو الحال فى وقت الحرب حيث يمكن منع تصدير الأسلحة والمعدات التى يستعين بها أهل دار الحرب على محاربة المسلمين، وأن لا تكون الدولة في حاجة ماسة للسلعة.

**2– القيود على الواردات**

إن الدولة الإسلامية لها الحق في حماية الاقتصاد الوطنى واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتقوية قطاع الصناعات الوطنية، ولها الحق في منع دخول السلع والبضائع التى حرمتها الشريعة الاسلامية.

### 2.3.7 دور الدولة الإسلامية في التجارة الخارجية:

من أجل استمرارية النشاط الاقتصادي وفق ما حددته الشريعة الإسلامية، والقيام بالدور الرقابي على التجارة الخارجية وضمان التكامل ما بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ،وتوفير الاحتياجات اللازمة لبناء المجتمع وتنميه اقتصاده، يكون دور الدولة من خلال مراقبة الحدود بفتح مراكز المراقبة الجمركية والتي أطلق عليها فقهاء المسلمين في العصور الأولي من صدر الإسلام (المسالح) (أي مراقبة الثغور من ذوي السلاح) بهدف مراقبة دخول الأسلحة واستيفاء الرسوم الجمركية وحماية الصناعات الناشئة من الإغراق في الدولة، وكذلك تنويع الإنتاج حتى لا يتعرض اقتصادها لهزات قوية بسبب اعتمادها على السلع المستوردة في توفير الطلب المحلي.

والسياسات التجارية في الإسلام تعتمد مبدأ الحرية التجارية كأصل لمفهومها الشرعي الذي يمثل حق الأفراد في ممارسة نشاطهم التجاري دون الإضرار بالآخرين سواءً أكانوا تجاراً أم مستهلكين. (أحمد، ص36، 1998).

**4 أهداف السياسات التجارية:**

إن السياسات التجارية تعمل على تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف للاقتصاد القومي، وتسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال الأدوات الاقتصادية والإدارية والمالية المختلفة، وتتمحور أهداف السياسات التجارية في المجالات التالية: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية والتي سنتناولها في هذا المبحث.

**أولاً: الأهداف الاقتصادية:** (حشيش، 1982)

1- حماية الصناعات المحلية الناشئة من منافسة السلع الأجنبية المتطورة التي تهدد بقاء الصناعة المحلية.

2- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي من خلال حماية الاقتصاد الوطني من المؤثرات الخارجية كحالات الانكماش، والتضخم المستورد الذي يؤثر على الاقتصاد المحلي بشكل مباشر.

3- حماية منتجات الاقتصاد الوطني من الإغراق الذي ، وهو البيع بسعر أقل من سعر تكلفة الإنتاج المحلي مما يؤدي إلى خروج السلع المحلية من السوق بسبب عدم قدرتها على الاستمرار والصمود.

4- تشجيع وتطوير الصادرات السلعية (الصناعية والزراعية) والخدماتية للقدرة على منافسة السلع الأجنبية.

5- تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية بتوفير التسهيلات الفنية والإدارية لها كافة من أجل النهوض بالاقتصاد القومي.

6- توسيع دور القطاع الخاص في الإنتاج ليكون المحرك الأساسى لعملية التنمية الشاملة.

7- التشغيل الكامل للقطاعات الاقتصادية كافة من خلال التشابك بين القطاعات المختلفة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من السلع المحلية.

**ثانياً: الأهداف الاجتماعية:**

1- حماية مصالح بعض فئات المجتمع مثل:(المزارعين والمنتجين) تلك الفئات التى تنتج سلعاً معينة تعتبر ضرورية وأساسية لاقتصاد الدولة من ناحية توفير السلع، واستيعاب أكبر قدر ممكن من العمالة (التمكين الاقتصادي) (عوض الله، 2003).

2- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة لأفراد المجتمع حيث يعتبر هذا الهدف أحد الأهداف الحيوية للسياسات التجارية في أي مجال لتحقيق التوافق بين النسيج الإجتماعي. (مقداد، 2011).

**ثالثاً: الأهداف المالية:** (أبو شرار، 2010)

1- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة من خلال الحصول على الأموال من الضرائب والرسوم التي تفرض على السلع المستوردة أو المصنعة لتغطية النفقات العامة للدولة.

2- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ويتم ذلك باستخدام إجراءات معينه من خلال التحكم بأسعار الصرف والرقابة على العملة الأجنبية.

**رابعاً: الأهداف الإستراتيجية:** (صالح، 2009)

1- تحقيق الأمن الغذائي وهو تمكين الأشخاص كافة وفي جميع الأوقات من الوصول مادياً واجتماعياً إلى الطعام الكافي والآمن، وهو يشكل أكبر خطر على الدولة في حالة عدم الاستقرار السياسي (اندلاع الحروب والأزمات الاقتصادية).

2- الحصول على حصص استراتيجية في الأسواق العالمية وتنوع أطراف التعامل الخارجي مع دول العالم وعدم اقتصاره على دولة دون دول معينة لتحقيق زيادة الدخل القومي.

3- اتخاذ القرارات من منطلق المصلحة الوطنية برسم السياسات التجارية الملائمة للاقتصاد القومي بعيداً عن التأثير الخارجي وعدم تبعية الدولة اقتصادياً وسياسياً للدول الأخرى.

4- تعزيز الانتماء الوطني والمجتمعي في استهلاك الإنتاج المحلي.

5- المحافظة على الثروات القومية للأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وعدم استنزافها بشكل سريع.

## 2.5 أنواع السياسات التجارية:

يقسم المفكرون الاقتصاديون السياسات التجارية إلى نوعين رئيسيين هما: سياسة الحرية التجارية وسياسة الحماية التجارية.

### 2.5.1 سياسة الحرية التجارية.

سياسة الحرية التجارية وهي تعني أن الدولة لا تتدخل على الإطلاق في الحركة التجارية سواء الداخلية أو الخارجية، ولا تفرض أية قيود على الواردات أو الصادرات، ولا تتدخل في طبيعة العرض والطلب بل تترك الأمر للأفراد وقوى السوق تتحكم بطبيعة التجارة، ويقتصر دورها فقط على إيجاد المنظومة التشريعية والقانونية التي تكفل حرية التجارة الدولية، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية لأفراد المجتمع(sally,2008).

أما حجج أنصار سياسة الحرية التجارية لتحقيق النمو الاقتصادي، فهي كالتالى:

**1- التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي.**

إن ذلك يؤدي إلى اتساع نطاق الأسواق العالمية التي تعمل على مبدأ التخصص وتقسيم العمل المبني على أساس اختلاف النفقات النسبية؛ مما يجعل الدول تخصص في إنتاج السلع المناسبة لظروف مواردها الطبيعية بأقل التكاليف. (أبو شرار، 2007)

**2- الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية.**

إن حرية التجارة تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بتكاليف مرتفعة، وهذا يعود على المستهلك بتعظيم المنفعة وزيادة الرفاهية الاجتماعية.(Melvin 2007)

**3-الحرية تشجع التقدم التكنولوجي:**

تشجع الحرية التجارية على تطوير الإنتاج من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والعمل على تطوير الإبتكارات لزيادة الإنتاج بكفاءة وجودة عالية من أجل المنافسة في السوق بشكل أكبر وبأقل الأسعار. (أبو شرار، 2007)

**4- الحرية التجارية تحد من الاحتكارات:**

إن حرية التجارة تمنع قيام الاحتكارات أو تحد منها بشكل كبير، حيث تكون السوق مفتوحة

أمام السلع المستوردة بشكل مطلق، ولا يستطيع المنتجون المحليون التحكم بالسوق من خلال تحديد الكمية والسعر للسلع المتاحة (فليح، 2001).

### 2.5.2 سياسة الحماية التجارية

وهي السياسة التي تتبناها الدولة للتحكم بحركة التجارة مع العالم الخارجي، من خلال الأدوات الجمركية المختلفة التي تفرضها ووضع القيود على الشركات الأجنبية، وذلك لتوفير الحماية للسلع والخدمات المحلية الناشئة من خطر منافسة الواردات الأجنبية وهذا من شأنه أن يحافظ على الاستقرار والتطور فى النمو الاقتصادي(Fouda, 2012).

أما حجج أنصار سياسة الحماية التجارية لتحقيق النمو الاقتصادي فهي كالتالي:

**1- حماية الصناعات الناشئة:**

تعتبر حجة حماية الصناعات الناشئة من أكثر الحجج شيوعاً في الدول النامية، لأنه عندما تبدأ الدولة في إنتاج سلعة معينة فإنها تكون في بداية الأمر مرتفعة التكاليف ومستوى إنتاج منخفض لا تستطيع منافسة المنتجات الأجنبية التي سبقتها في الوصول إلى مرحلة متقدمة من الإنتاج والجودة بأقل التكاليف، لذلك تفرض الحماية لتلك الصناعات الناشئة لفترة معينة لاستكمال نمو وتطور الصناعة، وتستطيع بعد ذلك منافسة السلع الأجنبية(جامع، 1979).

**2- إجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية:**

تشجع سياسة الحماية التجارية الشركات الأجنبية على إنشاء فروع لها في الداخل، لتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة، وكذلك لا تستطيع الدولة إستغلال بعض الموارد الموجودة لديها في ظل الحرية التجارية إلا من خلال الشركات الأجنبية، وهذه الشركات لا تستطيع المشاركة إلا إذا توفر لها الحماية في السوق المحلي من السلع المستوردة، مما يؤدي لزيادة رؤوس الأموال الأجنبية لدى الدولة(أبو شرار، 2007)

**3- القضاء على البطالة:**

إن استخدام هذه السياسة يمكن أن تسهم بشكل كبير في القضاء على البطالة التي يمر بها الاقتصاد القومي، حيث إن استخدام أدوات الرسوم الجمركية على السلع المستوردة يؤدي إلى

ارتفاع أسعارها، وارتفاع أسعار السلع المستوردة يؤدي إلى تحول الطلب المحلي على السلع المحلية بدل الأجنبية الأقل سعراً مما يزيد الطلب عليها، ويقوم المنتجون بزيادة الإنتاج من أجل تغطية الطلب المتزايد، وهذه الزيادة الإنتاجية تحتاج إلى فتح خطوط إنتاج جديدة وتشغيل عدد أكبر من الأيدي العاملة والتي بدورها تسهم في خفض نسبة البطالة (جامع،1979).

**4-تنوع الهيكل الاقتصادي:**

يرى مؤيدو هذه السياسة أنه من خلال فرض الحماية تستطيع الدولة أن تتنوع في هيكلها الاقتصادي لجميع المنتجات، لا أن تبقى مرهونة لقطاع إنتاجي معين مثل القطاع الزراعي أو المواد الخام فقط وليس لديها أي مقومات للسلع الصناعية وبالتالي تكون خاضعة للدول الصناعية،لذلك من خلال سياسة الحماية تستطيع الدولة إنشاء بعض القطاعات الإنتاجية للإعتماد على الذات مما تسهم في تنوع الاقتصاد القومي وحمايته من الانهيار في حالة انهيار أسعار السلع الأولية في السوق العالمي (عبد السلام، ص84، 2007).

**5-تحسين شروط التبادل التجاري:**

وهو أن الدولة تستطيع أن تتحكم في الكميات المصدرة إليها من قبل الدول الأخرى، وذلك بقيام الدولة بفرض رسوم جمركية على الواردات من المنبع مع ثبات سعر السلعة في السوق المحلي، فتقوم الدولة المصدرة بخفض سعر التصدير للسلعة، وهذا بدوره يؤدي إلى إستفادة الدولة من الرسوم الجمركية وزيادة الموارد المالية دون أن تتأثر رفاهية المواطن لديها (Melvin, 2007).

**6-زيادة الموارد المالية للدولة:**

يبين دعاة الحماية أن الحكومات تواجه كثيراً من الالتزامات المالية من أجل تغطية الإنفاق على البنية التحتية، مثل قطاع الصحة والتعليم والطرق وغيرها من المشاريع القومية، التي قد لا تتوفر لديها بسبب نقص التمويل المحلي، فتلجأ إلى فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من أجل تغطية هذه النفقات (جامع،1979).

**7-الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات:**

قد يكون هدف الدولة من تطبيق سياسة الحماية هو المحافظة على توازن ميزان المدفوعات بسبب عدم قدرة الدولة على تغطية العجز المستمر في الميزان التجاري من العملة الأجنبية للسلع المستوردة.(عوض،1975)

**8-حماية الاقتصاد الوطني من الإغراق:**

يرى أنصار الحماية أن استخدام سياسة الحماية التجارية، هي حماية السوق المحلي من خطر الإغراق الخارجي للسلع الأجنبية، حيث تبيع الشركات السلع بأسعار بأقل من تكلفتها في السوق المحلي من أجل السيطرة على السوق وإخراج صغار المنتجين.(عوض الله ،2003)

## 2.6 أدوات السياسات التجارية:

تنقسم أدوات السياسات الجمركية إلى نوعين هما: أدوات جمركية، وغير جمركية:

**أولاً: الأدوات الجمركية:** والتعرفة الجمركية وهي ثلاثة أنواع: (Krugman, 2009)

**أ-تعرفه معينة:** يتم فرض تعرفة جمركية معينة كرسم ثابت لكل وحدة من السلع المستوردة. على سبيل المثال، 1 دولار للكيلوغرام الواحد على الجبن.

**ب- تعرفة قيمية:** يتم فرض تعرفة قيمية ككسر (نسبة) من قيمة السلع المستوردة. على سبيل المثال، 25٪ التعريفة الجمركية على قيمة السيارات المستوردة.

**ج-الرسوم المركبة:** وهي تجمع ما بين الرسوم القيمية والنوعية على السلع المستوردة، حيث تفرض رسوم جمركية بنسبة معينة على السلع مهما يكن نوعها وفي الوقت نفسه تفرض رسوم تراعي الاختلافات النوعية بين السلع.

**ثانياً: الأدوات غير الجمركية:** (Krugman, 2009)

**1- حصص الاستيراد .**

ويقصد بنظام الحصص هو فرض قيود على الاستيراد خلال مدة معينة، حيث يسمح باستيراد كمية معينة من السلع بغض النظر عن سعرها.

**2- دعم الصادرات .**

ويقصد بالدعم هو كل الأساليب التي تقدمها الحكومة للمصدرين المحليين مثل تقديم إعانة محددة وهو الدفع لكل وحدة تصدير أو تقديم إعانة قيمية هو الدفع كنسبة من قيمة التصدير .

**3- القيود الطوعية على التصدير :**

وهي قيام الدولة بإجراء مفاوضات ومناقشات مع الدول الموردة على أن يمتنعوا طوعاً عن إرسال جزء من صادراتهم إلى الدولة المستوردة .

**4- تراخيص الاستيراد :**

وهو قيام الدولة بتحديد الاستيراد عن طريق نظام التراخيص، حيث لا يسمح لأحد بالاستيراد إلا بعد الحصول على إذن ترخيص من الجهات المختصة.

**5- الرسوم التفضيلية :**

الرسوم التفضيلية هي معدلات تعرفه جمركية تطبق على الواردات من السلع حسب المصدر الجغرافي لها، وتمنح الدولة معاملة خاصة لبعض الدول للاستيراد منها بتعرفه أقل من التعرفة المفروضة على باقي دول العالم.

**6- شروط المكونات المحلية:**

وهو سماح الدولة باستيراد أجزاء من السلع المصنعة من الخارج وتكون التعرفة الجمركية عليها مخفضة شريطة أن تكون أجزاء من السلع المستوردة من إنتاج الدولة المستوردة.

**7- قانون المشتريات الحكومية :**

وهو اشتراط الحكومة توريد طلباتها من السلع والخدمات المحلية وإن كانت أقل فائدة أو أكثر سعراً من البدائل الأجنبية، لكي تشجع على الإنتاج المحلي.

**8- الإجراءات الإدارية:**

وهو استخدام الإجراءات الإدارية لعرقلة وإبطاء عبور السلع المستوردة، وذلك من خلال حصول المستورد على موافقات من جهات عديدة قبل دخول السلعة و تحديد مكان معين لاستقبال السلع المستوردة وتكون تكاليف النقل فيه مرتفعة جداً.(Melvin, 2007 ).

**9- معايير الصحة والسلامة:**

تؤثر معايير الصحة والسلامة على التجارة بشكل كبير جداً، حيث تفرض الدولة قيوداً وشروطاً صحية وبيئية على السلع المستوردة، وتعتبر أعقد الإجراءات غير الجمركية على الإطلاق في الحد من الواردات (حشيش، 1982).

**10-حماية حقوق الملكية الفكرية:**

وهي تشمل براءة الاختراع وحقوق النشر والعلامات التجارية وتعطي للمالك الحق من أجل حماية المنتج المبتكر من السرقة أو القرصنة، ولكي تشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية

،وحمايــة المســتهلك المحلــي مــن الغــش والتقليــد التجــاري والســماح للابتكــار والتطــوير. .(melvin,2007)

## 2.7 التخطيط الاستراتيجي للسياسات التجارية:

التخطيط الاستراتيجي للسياسات التجارية هو بلورة المصالح الاستراتيجية الاقتصادية للدولة في ظل التحديات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي وبامتلاك القوة الاستراتيجية تحقق الاستفادة المثالية من الموارد الاقتصادية المتاحة، وتوجيه التجارة الداخلية والخارجية نحو تعزيز النمو والازدهار الاقتصادي (صالح, 2009).

ويتحدد التخطيط الإستراتيجي للسياسات التجارية بعوامل عدة تؤثر على شكل السياسات التجارية ومضمونها وهي كالتالي:

**1- مستوى التنمية الاقتصادية:**

يعد مستوى التنمية الاقتصادية من أهم العوامل التي تحدد شكل السياسات التجارية وطبيعتها، لأن بلوغ مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي يساعد على وضع سياسة تجارية أكثر مرونة كون القاعدة الإنتاجية للاقتصاد القومي، قد نمت ووصلت إلى مرحلة متقدمة من التطور التكنولوجي تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية، بعكس الحال في وجود مستوى متخلف للقاعدة الإنتاجية فتكون السياسة أكثر تعقيداً في تطبيقها، وتبني سياسة حماية الصناعات، لأن هذه الصناعات تكون في بداية مراحلها الأولى وهي بحاجة إلى الدعم خاصة لأنها لا تتمتع بميزة نسبية في مجال التبادل الدولي (brnader, 1995).

**2- الظروف والأوضاع الاقتصادية:**

تلعب الظروف والأوضاع الاقتصادية للدولة دوراً هاماً وحيوياً في صياغة مضمون السياسات التجارية وشكلها، التي تنفذ من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى لها الدولة، لذلك عند وضع السياسات التجارية لابد من دراسة مفصلة عن الوضع الاقتصادي والسياسي للدولة من جميع الجوانب، لمعرفة تأثير هذه السياسات على القطاعات الاقتصادية المختلفة.(العرب، ص 17، 1998).

**3- وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج:**

إن وفرة عوامل الإنتاج لها دور مهم في رسم السياسات التجارية حيث إن طبيعة هذه الموارد تحدد نوع السياسة التي ستسير عليها الدولة وطبيعة عناصر الإنتاج هل هي موارد طبيعية أم أيدي عاملة ذات كفاءة عالية أم مواد خام أم منتجات زراعية؟. (صالح، 2009).

**4- حجم ونطاق السوق الداخلي:**

السوق الداخلي (المحلي) له دور مهم جداً عند صياغة ورسم السياسات التجارية، لأن تشجيع الإنتاج المحلي وإحلال الواردات إنما يعتمد على الطلب الداخلي ومدى مرونته لأي تقلبات في مستوى الأسعار، ففي مجال الصادرات يلعب الطلب الداخلي على المنتجات المختلفة دوراً مهماً في تحديدها،لأن ذلك يؤثر على السعر المحلي إذا كان نطاق الإنتاج وحجمه لسد هذا الطلب لا يغطي السوق المحلية ويتجه إلى الخارج. (brnader,1995).

**2.8 الاعتبارات الواجب مراعاتها عند تخطيط السياسات التجارية:**

عند تحديد ورسم السياسات التجارية في مجال التجارة الخارجية ينبغي مراعاة التالي (Amooti, 2006)

**1- تحديد الأهداف بشكل دقيق وسليم :**

إن التحديد السليم لأهداف كل سياسة تجارية من شأنه أن يساعد على اختيار الوسائل والأدوات اللازمة التي تساعد للوصول إلى تحقيق هذه الأهداف بأقل التكاليف الممكنة، ويلعب صانعو السياسات والخبراء الدور الأكبر في تحديدها بدقة.

**2- التنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة:**

من الضروري جداً أن يكون التنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة متكاملاً بنسبة 100% ولا يسمح بالتعارض بينها، لأن السياسات الاقتصادية هي شبكة ترابطية يؤثر كل منها على الآخر، لأنه لو حدث خلل في التنسيق والتعارض بين السياسات فإنه يؤدي إلى فشل ذريع في إدارة اقتصاد الدولة ، مما يؤثر على التكاليف الكلية للاقتصاد القومي وبالتالي يحد من مستوى الرفاهية والنمو المتوقع نتيجة تطبيقها.

**3- الإجماع الوطني على تنفيذ هذه السياسات.**

لا بد أن يكون هناك توافق مجتمعي من شرائح أغلبية مجتمع القطاع الخاص والقطاع الشعبي

والجمعيات الأهلية حول تطبيق السياسة التجارية التي تسعى الدولة لتبنيها.

**** التعبير عن السياسات التجارية بنموذج قياسي:**

عند وضع السياسات التجارية ومراعاة التنسيق فيما بينها وتحديد الأهداف، لابد أن تترجم هذه الأهداف إلى بيانات كمية وبطريقة رياضية وقياسية سليمة يمكن الاعتماد عليها فى اتخاذ القرار السليم من أجل نجاح السياسات التجارية لتحقيق النمو الاقتصادي.

مثل : $EX=B_0+ B_1GDP+ B_2IM+ B_3 FU..... B_{N+}U_I$

## 2.9 أهمية السياسات التجارية في التنمية الاقتصادية:

تعتبر السياسات التجارية ذات أهمية بالغة للتنمية الاقتصادية، وخاصة للدول النامية التي تعاني اقتصادياتها من ضعف وخلل في القاعدة الإنتاجية واعتمادها بشكل أساسي على تصدير المواد الأولية للأسواق العالمية، وتعد التجارة الخارجية المصدر الرئيسى والأساسى للدول النامية فى التنمية الاقتصادية ، حيث تتيح لها تطوير اقتصادياتها من خلال العمل على إستيراد السلع الرأسمالية المتطورة التي تسهم في بناء القاعدة الإنتاجية لتوفير الطلب المحلي والتصدير للأسواق الخارجية (السواعي، 2006).

**ويمكن إجمال أهمية التجارة للتنمية الاقتصادية في التالي:** (توادرو، 2009)

1- تستطيع الدول من خلال التبادل التجاري أن تتخلص من الفائض من إنتاجها وذلك عبر تصديره إلى الخارج بسعر أعلى مما لو قد بيع داخل الدولة.

2- يساعد التبادل التجاري بين الدول على التخصص في إنتاج سلع معينة بحيث إن هذه السلعة تتميز بميزة نسبية فيؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج العالمي، وتحصل كل دولة على مكاسبها من التجارة الخارجية، ونقل التكنولوجيا المتطوره إلى الدوله

3- استيراد سلع معينه بتكاليف منخفضة من دول أخرى، وتصنيع هذه السلع وإعادة تصديرها بسعر مرتفع، وهنا تكون الدولة عملت على استغلال مواردها بشكل أفضل.

4- يؤدي التبادل التجاري الدولي إلى زيادة الرفاه الاقتصادي من خلال توسيع الأنماط وإشباع الحاجات الاستهلاكية.

## 2.11 خلاصة الفصل الثاني

تناول الفصل الثاني السياسات التجارية في الفكر الاقتصادي ، من خلال التتبع التاريخي للمدارس المختلفة وهي( المدرسة التجارية ، الكنزية، الكلاسكية، والالمانية،الاسلامية ) .

- وجميع المدارس أكدت على الدور التنموي للسياسات التجارية والاعتماد على الذات .
- إن الدول تضع السياسات التجارية وفق أوضاعها وأهدافها الاقتصادية.
- إن أهداف السياسات التجارية وهي(الاقتصادية ،والاجتماعية ، والمالية،والاستراتجيية ) تعمل جميعها على تحقيق الأهداف للاقتصاد القومي منها القضاء على الفقر والبطالة والتمكين الاقتصادي
- تم إيضاح أنواع السياسات التجارية وهي سياسة الحرية والحماية التجارية ، وكان لكل سياسة أنصار يدافعون عنها، والدفاع كان وفق الطبيعة والظروف الاقتصادية لكل دوله.
- أهمية التخطيط الاستراتيجي السليم للسياسات التجارية وفق معايير واعتبارات سليمة لا بد مراعتها من قبل صانعي السياسات التجارية.
- إن التجارة لها أهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية.

# الفصل الثالث
# واقع الاقتصاد الفلسطيني

**تمهيد.**

**أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال المرحلة الأولى 1967-1994م.**

**الاقتصاد الفلسطيني (1994-2012).**

**التجارة الخارجية الفلسطينية**

**طبيعة التجارة الخارجية الفلسطينية مع الدول المجاورة قبل عام 1994م.**

**الميزان التجاري الفلسطيني.**

**التجارة الفلسطينية مع إسرائيل خلال الفترة (1994-2012).**

**القطاعات الإنتاجية وتأثيرها على التجارة الخارجية.**

**خلاصة الفصل الثالث**

## 3.1 تمهيد:

لقد تعرض الإقتصاد الفلسطيني إلى تشوهات واختلالات كثيرة من جراء سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على موارده الإقتصادية ونهب ثرواته، وتدمير بنيته التحتية وقاعدته الإنتاجية والتحكم في علاقاته مع العالم الخارجي، مما أفقده القدرة الذاتية على النمو والتطور الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى تدني مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وضعف حجم الصادرات وعزز تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وقد تأثر القطاع الصناعي والزراعي خلال فترة الاحتلال، حيث وجه هذه القطاعات لكي تتواءم مع السوق والاحتياجات الإسرائيلية، من خلال فرض القيود على التصدير وإستغلال الموارد الطبيعية والتحكم بمصادر المياه والسيطرة على الأراضي بمصادرتها للاستيطان، هذه الإجراءات أدت إلى تدمير شبه كامل للقطاع الزراعي وتراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك التشوهات للقطاع الصناعي من فرض القيود على إنشاء المصانع وفرض الضرائب على الإنتاج وتقييد التصدير وفرض قيود مشددة على استيراد السلع الوسيطة والمعدات والآلات لتطوير قطاع الصناعة. (Panza, 2008).

وتحكم الاحتلال الإسرائيلي بالعلاقات التجارية الخارجية، فقد وضع العراقيل والقيود الإدارية والأمنية أمام استيراد السلع من الدول العربية، فأدت إلى تراجع التجارة مع الدول العربية وعدم الاستفادة من فرص التصدير التي يمكن أن تتاح له مع اقتصاديات الدول العربية والإسلامية، وانحصرت التجارة الخارجية الفلسطيينة مع الاقتصاد الاسرائيلي. (العودة، أحمد، 2008).

## 3.2 أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1967-1994م.

ستتم دراسة وتحليل أهم مكونات الاقتصاد الفلسطيني التي لها الأثر المباشر في الناتج المحلي الإجمالي، والتي من خلالها تعطي إستشرافاً للصورة الحقيقية لواقع الاقتصاد واتجاهاته وذلك من خلال البيانات الإحصائية المعطاة لمختلف الأنشطة الاقتصادية، وهي القطاع الزراعي والصناعي والتجاري.

**1- القطاع الزراعي:**

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية في فلسطين فقد بلغت مساحة الأراضي الزراعية حوالي 3 مليون دونم قبل عام 1948م، وانخفضت عام 1989م إلى 1.5 مليون دونم وهذا الانخفاض الحاد في تقليص المساحة المزروعة، ليس تحول المجتمع الفلسطيني إلى الصناعات الإنتاجية، بل بسبب سياسات الاحتلال الإسرائيلي ضد الأرض الفلسطينية فقد تم الاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة من قبل الاحتلال الإسرائيلي ومصادرتها وبناء المستوطنات عليها والتحكم بمصادر المياه وفرض القيود على إستغلالها من قبل الفلسطينيين، وكذلك فرض القيود على التسويق الزراعي ، فقد كان الاحتلال الإسرائيلي يمنع دخول المنتجات الزراعية إلى الأسواق الإسرائيلية خوفاً من منافستها لمنتجاته التي كانت تتمتع بالجودة العالية وانخفاض التكاليف ، في حين كان الاحتلال يقدم الدعم المالي والفني للمنتجات الزراعية الإسرائيلية التي لها منافسة في السوق الفلسطينية لإضعاف الإنتاج الزراعي الفلسطيني وإلحاق أكبر خسائر به وإضعاف قدرته على الصمود أمام المنتجات الإسرائيلية (صبري، 2008).

**2- القطاع الصناعي:**

أدت سياسات الاحتلال الإسرائيلي إلى تشويه القطاع الصناعي وتسخيره لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي وإجهاض أية محاولة لتنميته، فقد تعمد الاحتلال الإسرائيلي على تقليص النشاطات الصناعية، وذلك من خلال وضع العراقيل الفنية والمادية أمام تطور هذا القطاع، فقد كان يمنع إقامة أي مصنع جديد إلا بموافقة الحاكم العسكري وغالباً ما كانت تواجه بالرفض لأسباب أمنية، وأيضاً منعه إقامه البنية التحتية حيث كان يمنع إقامة المناطق الصناعية وتوفير البنية التحتية من مياه وكهرباء وشبكة طرق سليمة، وكذلك وضع العراقيل أمام استيراد الآلات والمعدات الصناعية والمواد الخام من الخارج بشكل مباشر إلا من خلال وسيط إسرائيلي الذي بدوره يأخذ عمولة مرتفعة تزيد من تكاليف الإنتاج بشكل كبير جداً. (مكحول وعطياني، 2004).

واستخدم الاحتلال الإسرائيلي سياسة الإغراق، حيث عمد إلى إغراق السوق المحلية الفلسطينية بالبضائع الإسرائيلية منخفضة الجودة، أو المدعومة والتي لها منافسة في السوق الفلسطينية مما عرض الصناعات المحلية إلى منافسة حادة وغير متكافئة أفقدتها القدرة على الصمود والبقاء في السوق المحلي وذلك لتعرضها لخسائر كبيرة جداً (نصرالله، 2003).

ومثال على ذلك فإن بعض مؤشرات ظاهرة الإغراق قد بدأت تظهر عام 2003-2004 بالتحديد في منتجات النسيج والملابس الجاهزة والجلدية والغذائية و خصوصاً أن هذه المنتجات تسهم بحوالي % 12 في الناتج المحلي، و كذلك في توفير العديد من فرص العمل وما ترتب على ذلك من آثار ضارة متمثلة في انخفاض الطاقة الإنتاجية وإغلاق عشرات المصانع و ارتفاع نسبة البطالة بين العمال (أبو جامع،2012).

هذه القيود أدت إلى انخفاض عدد المؤسسات الصناعية من 5000 مؤسسة عام 1968م إلى 3700 مؤسسة عام 1991م وأصبح هذا القطاع بدائي جداً وغير فعال في المساهمة الإنتاجية أو التشغيلية للأراضي الفلسطينية، ولم يشهد القطاع الصناعي بشقيه الإستخراجي أو التحويلي أي نمو يذكر منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي فقد ظل نصيب مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى ما بين 8-10%. (أبو ظريفه والعكش، 1992).

**3-القطاع التجاري:**

لقد أثر الاحتلال الإسرائيلي على قطاع التجارة الداخلية والخارجية، فقد كان يتعامل مع المناطق الفلسطينية على أنها امتداد للأسواق الإسرائيلية، ويتحكم بالمنافذ الخارجية للمناطق الفلسطينية والعلاقات الاقتصادية مع الدول العربية والعالم الخارجي ولا يسمح بالاستيراد والتصدير إلا بموافقة الحاكم العسكري، وكان يفرض قيوداً على تصدير المنتجات الصناعية والزراعية للدول المجاورة والعالم الخارجي من خلال إعطاء تصاريح معينة ولفترة محدودة جداً، وأصبحت المناطق الفلسطينية التي تحت الحكم العسكري شريكاً مباشراً لإسرائيل في اتحاد جمركي أحادي الجانب كأمر واقع. (UNCTAD, 2012).

وجدول رقم (3.1) يوضح حجم التبادل مع إسرائيل خلال الفترة (1971–1993) القيمة مليون دولار

| السنة | إجمالي الواردات | إجمالي الصادرات | الواردات من إسرائيل | النسبة إلى إجمالي الواردات من اسرائيل | الصادرات لإسرائيل | النسبة إلى إجمالي الصادرات إلى اسرائيل | إجمالي التجارة الفلسطينية | حجم التبادل التجاري مع إسرائيل | نسبة التبادل التجاري مع اسرائيل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1971 | 125.84 | 67.24 | 105.87 | 84.1% | 30.48 | 45.3% | 193.08 | 136.35 | 70.6% |
| 1972 | 162.81 | 83.59 | 138.36 | 85.0% | 40.54 | 48.5% | 246.40 | 178.90 | 72.6% |
| 1973 | 212.81 | 100.91 | 197.2 | 92.7% | 66.72 | 66.1% | 313.72 | 263.92 | 84.1% |
| 1974 | 335 | 153.22 | 299.61 | 89.4% | 101.77 | 66.4% | 488.22 | 401.38 | 82.2% |
| 1975 | 407.1 | 192.34 | 371.46 | 91.2% | 122.71 | 63.8% | 599.44 | 494.17 | 82.4% |
| 1976 | 435.5 | 227.91 | 393.28 | 90.3% | 144.29 | 63.3% | 663.41 | 537.57 | 81.0% |
| 1977 | 505.1 | 252.25 | 461.49 | 91.4% | 154.12 | 61.1% | 757.35 | 615.61 | 81.3% |
| 1978 | 450.64 | 261.25 | 398.39 | 88.4% | 156.19 | 59.8% | 711.89 | 554.58 | 77.9% |
| 1979 | 576.5 | 270.13 | 502.4 | 87.1% | 171.67 | 63.6% | 846.63 | 674.07 | 79.6% |
| 1980 | 678 | 344.17 | 584.43 | 86.2% | 227 | 66.0% | 1,022.17 | 811.43 | 79.4% |
| 1981 | 748.6 | 398.72 | 670.95 | 89.6% | 287.57 | 72.1% | 1,147.32 | 958.52 | 83.5% |
| 1982 | 729 | 391.1 | 648.48 | 89.0% | 258.6 | 66.1% | 1,120.10 | 907.08 | 81.0% |
| 1983 | 784.4 | 381 | 712.6 | 90.8% | 285.1 | 74.8% | 1,165.40 | 997.70 | 85.6% |
| 1984 | 686.2 | 298.6 | 619.9 | 90.3% | 195 | 65.3% | 984.80 | 814.90 | 82.7% |
| 1985 | 667.5 | 272.4 | 597.5 | 89.5% | 181.3 | 66.6% | 939.90 | 778.80 | 82.9% |
| 1986 | 889.5 | 378.1 | 797.8 | 89.7% | 275.3 | 72.8% | 1,267.60 | 1,073.10 | 84.7% |
| 1987 | 1050.9 | 358.2 | 858.1 | 81.7% | 276.8 | 77.3% | 1,409.10 | 1,134.90 | 80.5% |
| 1988 | 722.4 | 283.8 | 663 | 91.8% | 214.8 | 75.7% | 1,006.20 | 877.80 | 87.2% |
| 1989 | 667.2 | 236 | 615 | 92.2% | 159.7 | 67.7% | 903.20 | 774.70 | 85.8% |
| 1990 | 787 | 217.85 | 727.5 | 92.4% | 155.47 | 71.4% | 1,004.85 | 882.97 | 87.9% |
| 1991 | 1139 | 247 | 972.5 | 85.4% | 189.9 | 76.9% | 1,386.00 | 1,162.40 | 83.9% |
| 1992 | 1260 | 292 | 1105.2 | 87.7% | 248.8 | 85.2% | 1,552.00 | 1,354.00 | 87.2% |
| 1993 | 1173 | 234 | 1014 | 86.4% | 177.84 | 76.0% | 1,407.00 | 1,191.84 | 84.7% |

المصدر: موقع UNCTAD (سلسلة بيانات التجارة الفلسطينية)

متوسط الواردات من إسرائيل 88.8%

متوسط الصادرات لإسرائيل 67.5%

وتشير المعطيات الإحصائية في الجدول السابق أن متوسط الواردات من إسرائيل بلغ 88.8% للفترة (1971–1993م) ومتوسط الصادرات 67.5%، وبلغ معدل النمو السنوي الواردات الفلسطينية من إسرائيل خلال تلك الفترة (1971–1993) 9.7% سنوياً ووصلت إلي 93.8% عام 1993م مقارنة بعام 1971م. ففي عام 1990م كان نحو 87.7% من إجمالي قيمة التبادل التجاري للأراضي الفلسطينية تتم مع السوق الإسرائيلية، وأصبحت السوق

الإسرائيلية المنفذ شبه الوحيد للتجارة الفلسطينية، تمدها بنحو 91.4% من إجمالي الواردات إلى الضفة والقطاع، وتستأثر بنحو 78.6% من إجمالي الصادرات.

وتبعاً لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات الفلسطينية إلى الواردات ففي عام 1987م لم تتعدَ النسبة 36.6%، وارتفعت قيمة العجز التجاري الفلسطيني من (26) مليون دولار عام 1968 إلى (666) مليون دولار عام 1987، أي أنه تضاعفت أكثر من (25) مرة خلال (23) عاماً.

**ملخص واقع القطاع التجاري الفلسطيني في تلك الفترة بما يلي:**

1- تركز الصادرات في مجموعة سلعية معينة ذات كثافة عمالية.

2- نمو الواردات الاستهلاكية بشكل غير طبيعي.

3- اتساع العجز في الميزان التجاري بشكل كبير جداً.

4- تركز التجارة الخارجية بشكل كبير مع إسرائيل.

هذا الواقع يدلل على قوة وسيطرة التجارة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني والتحكم بحركة التجارة الخارجية بشكل شبه كلي.

## 3.3 الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1994-2012م):

بدأت ملامح الاقتصاد الفلسطيني في الضفة العربية وقطاع غزة، تتبين بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية على أثر اتفاق أوسلو السياسي واتفاق باريس الاقتصادي بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، وقد حددت اتفاقية باريس الاقتصادية الأسس الكلية للاقتصاد الفلسطيني لتنظيم علاقاته الاقتصادية مع العالم الخارجي، من أجل النهوض بالاقتصاد من خلال سياسيات تنموية شاملة تقوم بها السلطة من أجل تعزيز القدرة الذاتية والاعتماد على الذات للاقتصاد الفلسطيني. (فرسخ، 1994).

إلا أن واقع الاقتصاد الفلسطيني خلال تلك الفترة لم يشهد إلا بعض التطورات الإيجابية في السنوات الأولى من عمر السلطة الفلسطينية، وبعد ذلك أخذ بالتدهور نحو الأسوأ هذا التدهور نتج بسبب سياسات الاحتلال الإسرائيلي المستمرة والمتعمدة ضد الاقتصاد الفلسطيني من فرض الإغلاقات وتدمير البنية التحتية للأراضي الزراعية والمناطق الصناعية حتى بعد إتفاق اوسلو.

ويستعرض الباحث المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني وأداء أهم القطاعات الإنتاجية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة خلال الفترة (1994-2012)،

## 3.4 المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني:

### 1- الناتج المحلي الإجمالي:

شهد الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية نمواً ملحوظاً خلال الفترة من (1994-2012) فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 1994م حوالي 3038.8 مليون دولار وارتفع عام 1995م إلى 3212 مليون دولار، وبلغ معدل النمو للفترة (1994-1999) حوالي 6.6% ويعزى هذا النمو في هذه الفترة إلى عوامل عدة، منها طفرة المنح والمساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية، وصول العمال إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر وحصولهم على دخل مرتفع، ولكن الناتج المحلي بدأ بالتراجع عام 2000م فقد إنخفض بقيمة 400 مليون دولار عن العام 1999م واستمر الإنخفاض كما هو مبين في الجدول رقم (3.2) حتى عام 2003م فقد بلغت قيمته 3800 مليون دولار، ويعزى هذا الإنخفاض إلى إغلاق الاحتلال الإسرائيلي للمعابر ومنع وصول العمال إلى أماكن عملهم وكذلك توقف المنح والمساعدات من الدول الأجنبية بسبب إنتفاضة الأقصى الثانية، مما أثر على الناتج المحلي الإجمالي. (أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2011).

وقد تراجعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -5.3% في عام 2006م عما كانت عليه في عام 2005م ويرجع هذا التراجع إلى فرض الحصار الشامل من قبل الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وامتناع الاحتلال من تحويل مستحقات الجمارك للسلطة الفلسطينية ووقف الدول المانحة تقديم الدعم للمجتمع الفلسطيني، في حين حقق الناتج المحلي بعد عام (2007-2012) نمواً بنسبة 19% مقارنة بعام 2006م، وهذا النمو ناتج عن نمو قطاع الخدمات في الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير، وكذلك حصول طفرة في قطاع الإنشاءات الممولة من المنح والمساعدات وأيضاً تخفيف بعض القيود التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على المعابر.

جدول رقم (3.2) يوضح الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994-2012) القيمة مليون دولار

| السنة | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| GDP | 3038.4 | 3212.4 | 3292.8 | 3744 | 4197.7 | 4534.9 | 4146.7 | 3810.8 | 3301.4 | 3800.8 |
| السنة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | |
| GDP | 4198.4 | 4559.5 | 4322.3 | 4554 | 4878.3 | 5239.3 | 5724.5 | 6421.4 | 6797.5 | |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،2012،الحسابات القومية .

## 2- الدين العام:

بلغ الدين العام على السلطة الفلسطينية حتى نهاية عام 2012م حوالي 2.483 مليار دولار وذلك حسب التقارير الصادرة عن وزارة المالية (رام الله) لعام 2012م، ويشكل الدين العام العبء الأكبر على تطور الاقتصاد الفلسطيني ونموه ، لأن هذا الدين العام لم يوجه لمشاريع استثمارية بل لتغطية النفقات العامة، وقد وصلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 36.6%، مما يشكل خطراً كبيراً على الاقتصاد الفلسطيني الذي هو أصلاً مدمر ولا توجد له قاعدة إنتاجية تستطيع الوفاء بهذه الديون الضخمة، والأخطر من ذلك أيضاً في الدين العام الفلسطيني هو قصر الفترة الزمنية التي تراكمت بها الديون الخارجية والمحلية الفلسطينية والتي تعد من المؤشرات البالغة الخطورة في الزيادة المتسارعة في الاقتراض، حيث فاقت معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت حوالي 8%، لذلك يعد الاقتصاد الفلسطيني عاجزاً وغير قادر على تحمل أعباء ديونه الخارجية وخدماته وينذر بكارثة على تقديم الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والضمان الاجتماعي. (أبو عيده، 2012).

والجدول التالي يوضح حجم الدين الداخلي والخارجي على السلطة الفلسطينية

جدول رقم ( 3.3) يوضح حجم الدين على السلطة الفلسطينية حتي عام 2012

| | |
|---|---|
| الدين الحكومي المحلى | 1385 مليون دولار |
| الدين الحكومي الخارجي | 1098 مليون دولار |
| **اجمالي الدين العام** | **2483 مليون دولار** |

المصدر: وزارة المالية رام الله،2012،وسلطة النقد (2012)

## 3- الفقر.

يعد الفقر المرآة الحقيقة التي تعكس مستوى المعيشة للأفراد في المجتمع الفلسطيني ويعتبر مؤشر الفقر من المؤشرات الهامة التي من خلالها يلاحظ أن هناك تحسناً أو تراجعاً في الأداء

الاقتصادي للمجتمعات، فقد بلغ معدل الفقر بين أفراد المجتمع الفلسطيني خلال العام 2011م وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية 25.8%، كما تشير البيانات الإحصائية أن حوالي 12.5% من الأفراد في الأراضي الفلسطينية يعانون من الفقر المدقع وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية للأسرة. (أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2012).

لذلك نلاحظ أن هذه النسب تعطي مؤشراً خطيراً للوضع الاجتماعي للأسر الفلسطينية، وهناك خلل في عدالة التوزيع للدخول و يجب معالجة مشكلة الفقر بشكل دقيق.

**4- البطالة:**

تعتبر البطالة من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول، وتحاول وضع الخطط والبرامج الاقتصادية من أجل القضاء على هذه الظاهرة بالحد الأدنى، والاقتصاد الفلسطيني مثله مثل باقي اقتصاديات العالم الناشئة تتفشى فيه ظاهرة البطالة لعوامل خارجية وداخلية، أما العوامل الخارجية هو ارتباط العمالة بسوق العمل للاحتلال الإسرائيلي، وأي تطور سلبي في سوق العمل الإسرائيلية من خفض الطلب على العمالة نتيجة الاغلاقات المكتررة يؤثر بشكل سلبي مباشر على العمالة الفلسطينية،(صبيح،2005) ، وهذا واضح من خلال الأرقام في الجدول رقم (3.4) حول البطالة في الأراضي الفلسطينية، وأما العوامل الداخلية فهي بسبب ضعف القطاعات الإنتاجية في إستيعاب الأيدي العاملة، ونلاحظ من الجدول التالي أن متوسط نسبة البطالة للفترة السابقة بلغ 22.17% من حجم قوي العمل.

جدول رقم (3.4) يوضح النسبة المئوية البطالة للفترة (1995-2012) للأراضي الفلسطينية

| السنة | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة البطالة | 18.2 | 23.8 | 20.3 | 14.4 | 11.8 | 14.3 | 25.3 | 31.2 | 25.5 |
| **السنة** | **2004** | **2005** | **2006** | **2007** | **2008** | **2009** | **2010** | **2011** | **2012** |
| نسبة البطالة | 26.8 | 23.5 | 23.7 | 21.7 | 26.6 | 24.5 | 23.7 | 20.9 | 23 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،2012،مسح القوي العاملة .

ونلاحظ التذبذب وعدم الإستقرار لمؤشر معدلات البطالة بالانخفاض والإرتفاع ناتجاً بسبب الظروف السياسية والإقتصادية الداخلية والخارجية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني.

## 3.5 أداء ومساهمة القطاعات الانتاجية في العمالة والناتج المحلي الإجمالي.

### 3.5.1 القطاع الزراعي:

يعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الرئيسة المساهمة في الاقتصاد الفلسطيني، وتحدد أهميته بمدى نسبته في الناتج المحلي الإجمالي، واستيعاب الأيدي العاملة.

جدول رقم (3.5) يوضح نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالية الكلية للفترة (1994-2012)

| السنة | الناتج المحلي الإجمالي | العمالة الكلية | نسبة المساهمة في الناتج المحلي | نسبة العمالة في القطاع الزراعي |
|---|---|---|---|---|
| 1994 | 3038.4 | %61.9 | %11.9 | %12.7 |
| 1995 | 3212.4 | %60.7 | %11.6 | %12.7 |
| 1996 | 3292.8 | %64.3 | %13.2 | %14.2 |
| 1997 | 3744 | %70.3 | 10.3 | %13.1 |
| 1998 | 4197.7 | %74.1 | %10.3 | %12.1 |
| 1999 | 4534.9 | %82.8 | %9.3 | %12.6 |
| 2000 | 4146.7 | %80.6 | %8.6 | %14.1 |
| 2001 | 3810.8 | %70.7 | %7.8 | %12.2 |
| 2002 | 3301.4 | %64.4 | %6.3 | %15.3 |
| 2003 | 3800.8 | %68.1 | %6.6 | %16.2 |
| 2004 | 4198.4 | %66.8 | %7.1 | %16.4 |
| 2005 | 4559.5 | %69.9 | %5.2 | %15 |
| 2006 | 4322.3 | %68.3 | %5.6 | %16.7 |
| 2007 | 4554.1 | %70.3 | %5.5 | %16.1 |
| 2008 | 4878.3 | %66.5 | %5.9 | %14.1 |
| 2009 | 5239.3 | %69.6 | %5.6 | %11.8 |
| 2010 | 5724.5 | %69.2 | %5 | %11.8 |
| 2011 | 6421.4 | %71.4 | %5.9 | %11.9 |
| 2012 | 6797.5 | %70.1 | %5 | %11.5 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،2012،الحسابات القومية ومسح القوى العاملة.

نلاحظ في الجدول السابق تدني مساهمة القطاع الزراعي في العمالة والناتج المحلي وهذا التدني يرجع للأسباب التالية:

1- استمرار سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الموارد الطبيعية من خلال فرض قيود شديدة على استخدام الأراضي الزراعية ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية واقتلاع الأشجار والتحكم بمصادر المياه.( http://www.wafainfo.ps/).

1- فرض الإغلاقات من قبل الاحتلال الإسرائيلي على أثر إنتفاضة الأقصى، فقد فرض الاحتلال إغلاقاً محكماً على الأراضي الفلسطينية وتقييد حركة التجارة الخارجية والداخلية وخاصة تبادل المنتجات الزراعية بين المحافظات الشمالية والجنوبية (الضفة وغزة) (صبري، 2008).

2- تجريف الأراضي الزراعية وتدميرها في قطاع غزة ، واقتلاع الأشجار في الضفة الغربية من قبل المستوطنين ومصادرة الأراضي الزراعية للمواطنين وضمها للمستوطنات، وفرض منطقة حزام أمني عند السياج الفاصل فمنعت المزارعين من الوصول إلى أراضيهم لمسافة تصل 500م على طول الشريط الحدودي مع قطاع غزة.

3-عدم الاهتمام الكافي من السلطة الفلسطينية بتطوير القطاع الزراعي وتقديم الدعم الفني والمالي له وعدم تبني رؤية وطنية شاملة للنهوض بالقطاع الزراعي، حيث لم تتعدَ موازنة القطاع الزراعي 1% من الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية للسنوات (1994-2012). (المجلس التشريعي/موازنات السلطة الفلسطينية).

شكل رقم (3.1) يوضح نسبة العمالة في القطاع الزراعي

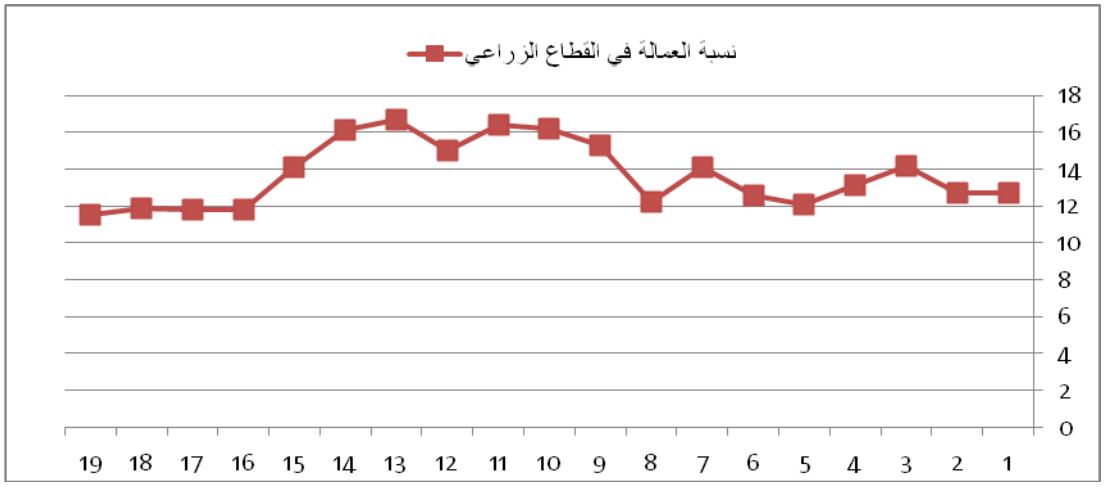


المصدر: الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني،2012،القوى العاملة.

نلاحظ من تحليل الشكل(3.1) أن نمو نسبة العمالة في القطاع الزراعي في سنوات معينة ناتج عن رواج بعض المحاصيل الزراعية التي تتطلب أيدي عاملة كثيرة مثل قطف الزيتون وغيرها، وكذلك زيادة فرص التشغيل المؤقت في قطاع الزراعة عن طريق المساعدات

الخارجية للمساهمة في تخفيف نسبة البطالة (برامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة) من جراء إغلاق الإحتلال الإسرائيلي للمعابر أمام العمال الفلسطينيين للوصول إلى أماكن عملهم.

### 3.5.2القطاع الصناعي:

يحتل القطاع الصناعي المرتبة الرائدة في الاقتصاد القومي حيث يشكل الرافعة لأي اقتصاد لكون هذا القطاع يعمل على الترابطات الأمامية والخلفية للأنشطة الاقتصادية المختلفة والجدول التالي حجم مساهمة القطاع الصناعي فى الناتج المجلي الإجمالى واستيعاب الأيدي العاملة.

جدول رقم(3.6) يوضح نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالية الكلية للفترة (1994-2012)

| السنة | الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار) | قوى العمل | عدد المشتغلين في الصناعة | مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي |
|---|---|---|---|---|
| 1994 | 3038.4 | 61.9 | %18.7 | %23.5 |
| 1995 | 3212.4 | 60.7 | %18 | %20.8 |
| 1996 | 3292.8 | 64.3 | %16.8 | %17.2 |
| 1997 | 3744 | 70.3 | %16.4 | %15.6 |
| 1998 | 4197.7 | 74.1 | %15.9 | %15.1 |
| 1999 | 4534.9 | 82.8 | 15.5% | %15 |
| 2000 | 4146.7 | 80.6 | %14.2 | %13.9 |
| 2001 | 3810.8 | 70.7 | %13.8 | %17.1 |
| 2002 | 3301.4 | 64.4 | %12.7 | %17.2 |
| 2003 | 3800.8 | 68.1 | %15.2 | %17.5 |
| 2004 | 4198.4 | 66.8 | %12.6 | %17.1 |
| 2005 | 4559.5 | 69.9 | %12.9 | %17 |
| 2006 | 4322.3 | 68.3 | %12.3 | %15 |
| 2007 | 4554.1 | 70.3 | %12.5 | %15.3 |
| 2008 | 4878.3 | 66.5 | %12.3 | %15.6 |
| 2009 | 5239.3 | 69.6 | %12.1 | %13.2 |
| 2010 | 5724.5 | 69.2 | 11.4 | 12 |
| 2011 | 6421.4 | 71.4 | 11.8 | 12 |
| 2012 | 6797.5 | 70.1 | 11.9 | 12 |

المصدر: مركز الإحصاء الفلسطيني،2012،الحسابات القومية ،سلسلة المسوح الاقتصادية.

لقد شهد القطاع الصناعي منذ قدوم السلطة الفلسطينية قفزة نوعية مقارنة بالفترة ما قبل اتفاق أوسلو، فقد كانت مساهمة القطاع الصناعي بنسبة 8% في الناتج المحلي الإجمالي في عام 1993م (UNCTAD). وتشير البيانات الإحصائية أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي عام 1994م بلغت 23.3% مقارنة بعام 1993م ثم إنخفضت إلى 20.8% عام 1995م واستمرت المساهمة بالإنخفاض ففي عام 1996م وصلت إلى 16.8% ثم توالت بالإنخفاض المستمر فقد وصلت عام 1998 إلى 15.1% و إستمرت الانخفاض بشكل متوالٍ ومستمر فوصلت عام 2012 إلى 12%.

شكل رقم (3.2) يوضح مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي

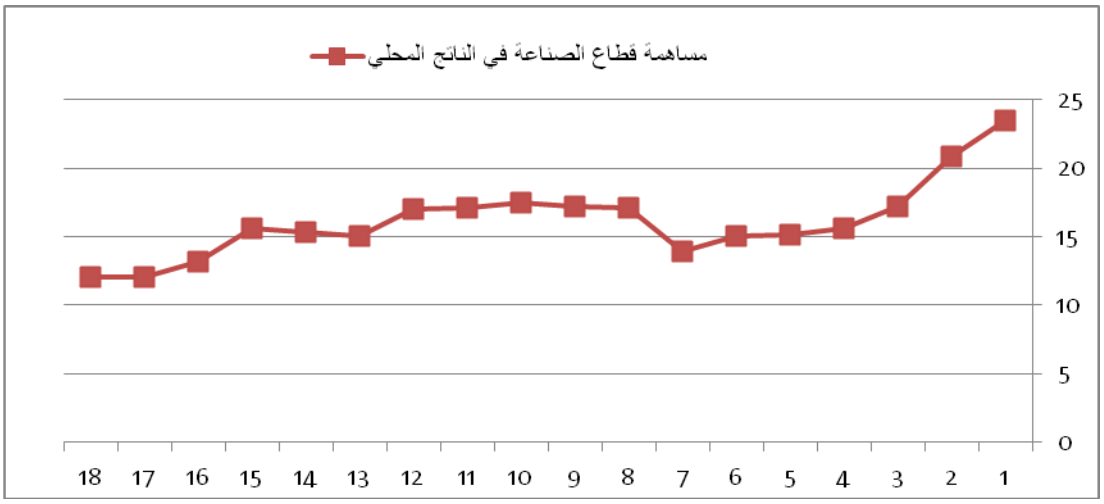


المصدر: مركز الإحصاء الفلسطيني،2012،الحسابات القومية ،.

وتدلل هذه النسب على ضعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي للأسباب التالية:

1- سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الموارد الطبيعية من خلال فرض القيود على استخدام الأراضي ومنع تقديم خدمات للبنية التحتية في المناطق خارج المدن.

2- فتح باب الاستيراد المباشر من قبل السلطة الفلسطينية للمنتجات الصناعية من كل أنحاء العالم.

3- خروج بعض الصناعات المحلية وخاصة التحويلية من السوق بسبب عدم القدرة على الاستمرار بسبب إغراق السوق بالمنتجات الأجنبية الأقل سعراً من السلع المحلية.

4- تدمير وتجريف المنشآت الصناعية الفلسطينية بالكامل من قبل الاحتلال الإسرائيلي فقد دمر الاحتلال الإسرائيلي جزءاً كبيراً جداً من المنشآت على طول الحدود الشرقية مع قطاع غزة.

5-ضعف اهتمام السلطة الفلسطينية بتطوير القطاع الصناعي وتقديم الدعم الكافي له، لتطوير الكفاءة والجودة للمنتجات المحلية وتشجيع المنتج المحلي ، وكذلك عدم وجود توجه من السلطة للاهتمام بصناعات معينة من خلال توجيه الإستثمارات الخارجية لصناعات إنتاجية ذات قدرة وقاعدة إنتاجية قوية، فقد بلغت موازنة القطاع الصناعي من الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية 1.5% من الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية للأعوام (1994-2012) (المجلس التشريعي/ موازنات السلطة الفلسطينية).

### 3.5.3 مساهمة القطاع الصناعي في العمالة:

وبتحليل معدلات العمالة في القطاع الصناعي نجد أنها شكلت مساهمة رئيسة للأعوام الأولى (1994-1999) ولكنها بدأت تتراجع بشكل ملحوظ ، هذا التراجع للقطاع الصناعي في المساهمة في العمالة الكلية ناتج عن ضعف أداء القطاع الصناعي بسبب الظروف التي مر بها كما ذكرت سابقاً، وطبيعة الصناعات الحرفية والتحويلية التي يغلب عليها الطابع العائلي حيث بلغ معدل الصناعات التي يعمل بها أقل من 9 أفراد حوالي 94% من مجمل الصناعات الفلسطينية.(سلسلة المسوح الاقتصادية،2011)

**شكل رقم (3.3) يبين حجم العمالة في القطاع الصناعي من (1994-2012)**

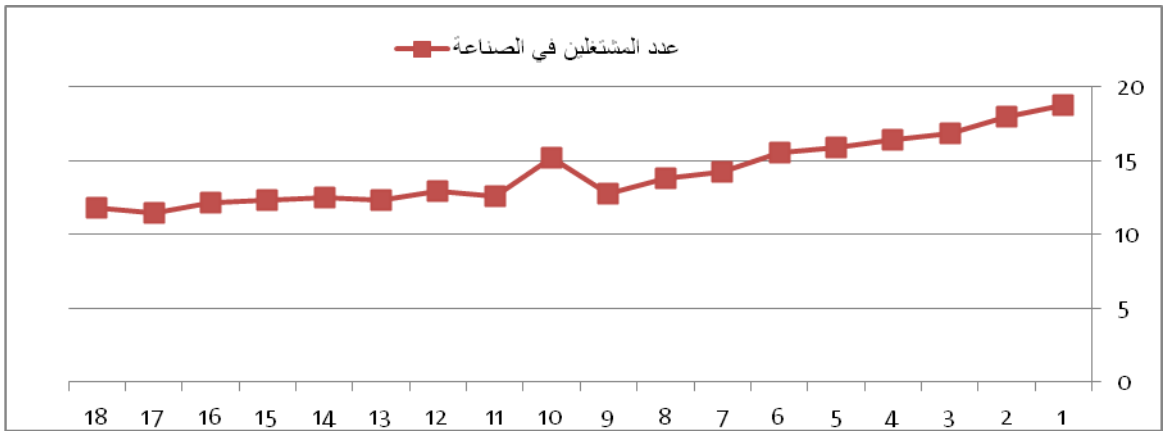


المصدر: الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني،2012، مسح الصناعة.

# التجارة الخارجية الفلسطينية

## 3.6 تمهيد:

إن واقع التجارة الخارجية الفلسطينية بعد مرور 20 عاماً لم يتحسن أو يطرأ عليه تغيير إيجابي لصالح الاقتصاد الفلسطيني عما كان عليه في السابق قبل عام 1993م، حيث لم يلاحظ أي تطور خلال تلك الفترة لمؤشر التجارة الخارجية لصالح النمو الاقتصادي.

وتوضح المؤشرات الاقتصادية التجارية المتاحة للسنوات 1994-2012م أن أداء الاقتصاد الفلسطيني في تراجع مستمر في الاعتماد على الذات وبناء القدرة والقاعدة الإنتاجية المحلية، من أجل الانعتاق من التبعية الإسرائيلية حيث تشير التقارير والبيانات الإحصائية أن الاقتصاد الفلسطيني قد زاد بالاعتماد على الخارج في تغطية الطلب المحلي من السلع الاستهلاكية بنسبة 69.5% كمتوسط للفترة(1994-2012م)، فقد بلغت الواردات السلعية الفلسطينية عام 1994م حوالي 1254 مليون دولار ثم أخذت تتزايد بشكل مستمر ومتصاعد ، فقد وصلت عام 2012م إلى 4218 مليون دولار أي بزيادة 336% بمعدل نمو 6% سنوياً ، في حين بلغت قيمة الصادرات السلعية عام 1994م حوالي 320 مليون دولار وأخذت تنمو بشكل بطئ مقارنة مع الواردات فقد وصلت عام 2012م 739 مليون دولار بمعدل نمو 4.18% سنوياً. (مركز الإحصاء الفلسطيني، 2012، التجارة الخارجية).

## 3.7 واقع القطاع التجاري ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

تعتبر التجارة من المقومات الاقتصادية التي لا تقل أهمية عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى كونها تساعد في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتساعد على تأمين السلع الأساسية والوسيطة والرأسمالية، وتولى الدول الاهتمام بالعمل على تسهيل حركة التجارة وتشجيع الصادرات ومعالجة العجز في الميزان التجاري،إلا أن واقع التجارة الفلسطينية بعد عام 1994م لم يتغير كثيراً عما كانت علية قبل 1994م فقد استمر العجز بالميزان التجاري وارتفعت الواردات بشكل مستمر ولم تسهم السلطة الفلسطينية في الحد من الواردات وتقليل العجز في الميزان التجاري (الجعفري والعارضة، 2002).

وتشير البيانات الإحصائية في الجدول رقم(3.7) أن مساهمة القطاع التجاري في الناتج المحلي الإجمالي بلغت عام 1994م 19.4% ثم انخفضت عام 1995م إلى 16.2% ثم

توالت النسبة بالإنخفاض حتى بلغت 15% عام 2012م.(مركز الاحصاء الفلسطيني ، التجارة الخارجية 2012).

جدول رقم (3.7) يوضح نسبة مساهمة القطاع التجاري في الناتج المحلي الإجمالي (1994-2012)

| السنة | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النسبة | 19.1 | 16.2 | 11.7 | 12.1 | 11.1 | 11.7 | 12 | 10.3 | 12.6 | 10.4 |
| السنة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | |
| النسبة | 9.8 | 9.4 | 9.6 | 9.7 | 10.2 | 10.2 | 14.1 | 14.1 | 15 | |

المصدر: الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني،2012، الحسابات القومية.

هذا الإنخفاض في مساهمة القطاع التجاري في الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى ضعف القدرة التصديرية للصناعات الفلسطينية وخاصة للقطاع الصناعي.

### 3.8 الميزان التجاري الفلسطيني:

إن الميزان التجاري له أهمية في قياس الأداء الاقتصادي للدولة، فهو يمثل الفرق بين حصيلة إجمالى الصادرات وإجمالي الواردات، ومقياس الميزان التجاري يؤثر على القدرة في النمو الإقتصادي وتطوره إذا كان في حالة الفائض، وأما إذا كان في حالة العجز فإنه يشير إلى مدى التدهور الحاصل في الاقتصاد القومي. (ابراهيم، 2008).

وتشير البيانات الإحصائية في الجدول رقم (3.8) أن الميزان التجاري يعاني من عجز مستمر طوال تلك الفترة من 1994-2012م.فقد بلغ العجز في الميزان التجاري عام 1994م حوالي933 مليون دولار واستمر العجز بالزيادة حتى عام 2001م فقد بلغ 1742 مليون دولار ثم إنخفض عام 2002م إلى 1274 مليون ، هذا الانخفاض ليس ناتجاً عن تحول المجتمع وتقليل الاستهلاك للسلع، وإنما بسبب الحصار المفروض من قبل الاحتلال الإسرائيلي وإغلاق المعابر لفترات طويلة ثم استمر بعد ذلك في الإرتفاع فوصل العجز في الميزان التجاري عام 2010م إلى 3382 مليون دولار ثم في عام 2012م إلى 3478 مليون دولار.

جدول رقم (3.8) يوضح حجم العجز في الميزان التجاري (1994-2012)القيمة مليون دولار

| السنة | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المبلغ | 933 | -1264 | -1676 | -1855 | -1980 | -2634. | -1981 | -1742 | -1274 | -1520 |
| السنة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | |
| المبلغ | -2060 | -2331 | -2418 | -2771 | -2887 | -3081 | -3382 | -3501 | -3478 | |

المصدر: الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني،2012، التجارة الخارجية.

وهذا العجز المزمن والمتزايد هو بسبب الطلب المتزايد على السلع الإستهلاكية النهائية من ناحية ، وكذلك ضعف تغطية الصادرات للواردات بصفة عامة.

ويدلل هذا العجز في الميزان التجاري على الاعتماد المفرط في تغطية الطلب المحلي من الخارج، وكذلك ضعف هيكل الإنتاج المحلي، وفي ظل غياب سياسات واضحة من صانعي السياسات لخفض العجز في الميزان التجاري. (زعرب، 2005).

### 3.8.1 التركيب السلعي للصادرات الفلسطينية:

التركيب السلعي هو مؤشر يوضح طبيعة الصادرات للدولة هل هي مواد مصنعة نهائية أو مواد أولية (خام) أو زراعية لأن هذا التركيب يعطي مؤشر على قوة ومكانة الدولة في الاقتصاد العالمي، لأنه إذا كانت السلع المصنعة نهائية فهو يدلل على وجود قاعدة إنتاجية ضخمة تسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي من خلال ترابطاتها الأمامية والخلفية للقطاعات الإقتصادية المختلفة، وإذا كانت السلع ذات طبيعة أولية أو مواد خام فهي تشير إلى تخلف الدولة وعدم قدرتها على التصنيع بسبب تخلف القطاع الصناعي. (derosa, 1992).

وتشير البيانات الإحصائية للتركيب السلعي للصادرات الفلسطينية من خلال الجدول رقم (3.9) الذي يوضح طبيعة الصادرات السلعية الفلسطينية وهي كالتالي:

جدول رقم (3.9) يوضح التركيب السلعي للصادرات الفلسطينية (1996-2011) القيمة مليون دولار

| الأبواب حسب التصنيف الدولي | إجمالي 1996-2011 | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أغذية وحيوانات حية | 897.192 | %14 |
| مشروبات وتبغ | 281.454 | %4 |
| وقود مصنعي ومزلقات معدنية | 603.454 | %5 |
| زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية | 175.842 | %3 |
| مواد كيميائية ومنتجات متصلة بها | 631.513 | %10 |
| سلع مصنعة ومصنفة حسب المادة* | 2.665.951 | %40 |
| مكائن ومعدات نقل | 361.128 | %5 |
| مصنوعات متنوعة* | 1.175.910 | %18 |
| سلع ومعاملات غير مصنفة**[1] | 21038 | %0.83 |
| المجموع | 6,598,359 | %100 |

المصدر: الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني،2012، التجارة الخارجية.

ونلاحظ من الجدول السابق أن السلع المصنعة تحتل المرتبة الأولى في الصادرات الفلسطينية وهي صادرات ذات طبيعة تحويلية غير أساسية (كمالية) فقد استحوذت على نسبة 40% من مجمل الصادرات الفلسطينية خلال تلك الفترة من 1996-2011م وهذه الصناعات سريعة التأثر بالهزات الاقتصادية والاضطرابات السياسية، ففي أى فترة عدم استقرار تصاب هذه الصناعات بالشلل التام ويؤدي إلى إنهيار شبه كامل لهذه الصناعات لإرتباطها الوثيق بالسوق الخارجية في الاعتماد على المواد الخام والتصدير للخارج، أما الصناعات المتنوعة فقد احتلت المرتبة الثانية في الصادرات الفلسطينية فقد بلغت 18% من إجمالي الصادرات عن تلك الفترة وهذه الصناعات رغم مساهمتها في الصادرات إلا إنها لا تشكل أي مدلول للاستراتجية الاقتصادية الفلسطينية لأنها أعمال ذات طابع فردي، أما صادرات الأغذية والحيوانات فقد بلغت مساهمتها 14% من قيمة الصادرات الفلسطينية عن تلك الفترة، أما منتجات الصناعات

[1] * سلع مصنعة تشمل الصناعات التحويلية (صناعة الملابس والخشب، والأحذية، ومصنوعات خزف وزجاج .....).

** سلع ومعاملات غير مصنفة وتشمل تحف فنية وقطع للمجموعات وقطع أثرية.

الكيمائية والصناعات المتصلة بها فبلغت 10% من مجمل الصادرات عن تلك الفترة، أما المشروبات والتبغ والوقود ومكائن ومعدات نقل وسلع غير مصنفة لم تتجاوز جميعها 5% من إجمالي الصادرات عن تلك الفترة.

إن تحليل واقع الصادرات الفلسطينية يشير إلى أن الصادرات الفلسطينية هي طبيعة أولية وليست مواد ذات قاعدة إنتاجية من السلع المصنعة الزراعية أو الصناعية النهائية، مما يدلل على ضعف الأداء والتنوع التصديري للاقتصاد الفلسطيني واستجابته المباشرة لأى صدمة اقتصادية مستقبلية.

### 3.8.2 التركيب السلعي للواردات الفلسطينية:

يشمل تركيب الواردات السلعية على مجموعة متنوعة من السلع الرأسمالية والسلع الوسطية والوقود والسلع الاستهلاكية، وتعد الواردات إحدى الأدوات الهامة للتنمية الاقتصادية في الاقتصاد القومي كون هذه الواردات توفر السلع الرأسمالية من معدات وآلات وسلع وسيطة مثل سلع نصف مصنعة أو مواد خام، والتركيب السلعي يحدد طبيعة واتجاه الاقتصاد نحو النمو والتقدم الاقتصادي في بناء قاعدته الإنتاجية أو نحو التخلف والتبعية. (hesse, 2008).

جدول رقم (3.10) يوضح إجمالي الواردات حسب التصنيف الدولي (1996-2011)القيمة مليون دولار

| الواردات حسب التصنيف الدولي | إجمالي الواردات | النسبة المئوية من مجموع اجمالي الواردات |
|---|---|---|
| سلع استهلاكية | 19711.67 | %43.5 |
| سلع رأسمالية | 6230.319 | %13.7 |
| سلع وسيطة | 7482.32 | %16.5 |
| وقود | 12240.03 | %26.3 |
| **المجموع** | **45357.87** | **%100** |

المصدر: الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني،2012، التجارة الخارجية.

تشير البيانات وفق الجدول السابق(3.10) أن نسبة السلع الاستهلاكية النهائية(سلع استهلاكية وقود) قد استحوذت على الواردات الفلسطينية فقد بلغت قيمتها حوالي 31.9 مليار دولار خلال الفترة (1996-2011) حيث شكلت ما نسبته 69.5% من مجمل الواردات السلعية، في حين أن السلع الرأسمالية كانت نسبتها 13.7% والسلع الوسيطة 16.5%.

وبتحليل واقع الواردات الفلسطينية مع الواقع الخاص للاقتصاد الفلسطيني الذى هو في حالة تحرر وطني للإنعتاق من التبعية الإسرائيلية، يوضح أن وارداته لم تتجه نحو السلع الرأسمالية التي تسهم في بناء القاعدة الإنتاجية للاقتصاد القومي والاعتماد على الذات، بل اتجهت نحو السلع الاستهلاكية النهائية، التي فاقمت العجز في الميزان التجاري واستنزاف العملة الصعبة وارتهان الاقتصاد للخارج في تمويل حاجاته الأساسية.

### 3.8.3 التوزيع الجغرافي للصادرات الفلسطينية:

يشير التوزيع الجغرافي لصادرات أي بلد، مدي توزيع الصادرات على دول العالم وليس على دولة واحدة ويوضح الجدول رقم (3.11) أن الصادرات الفلسطينية تتركز في منطقة جغرافية واحدة وهي مجموعة الدول الآسيوية بقيمة 5542 مليون دولار للفترة (1996-2011) أي بنسبة 84% من مجمل الصادرات الفلسطينية، ومجموعة الدول الآسيوية من ضمنها إسرائيل في حين بلغت قيمة الصادرات للدول العربية الآسيوية 855 مليون دولار أي ما نسبته 13% من مجمل الصادرات الفلسطينية، وبلغت قيمة الصادرات للدول العربية في الدول الأفريقية 43 مليون دولار أي بنسبة 1% من مجل الصادرات الفلسطينية في حين باقي المجموعات لم تتعدَ 0.05% بقيمة 1.5 مليون دولار.

جدول رقم (3.11) يوضح إجمالي الصادرات حسب المجموعات الدولية للفترة (1996-2011) القيمة مليون دولار

| المجموعات الدولية | إجمالي الصادرات | النسبة المئوية من مجموع إجمالي الصادرات |
|---|---|---|
| الدول العربية الآسيوية | 855,454 | %13 |
| الدول الآسيوية[1] | 5,542,419 | %85 |
| الدول العربية في أفريقيا | 43,322 | %1 |
| الدول الأفريقية الأخرى | 756 | %0.001 |
| دول أمريكا الشمالية | 46,883 | %0.071 |
| دول أمريكا الوسطى | 113 | %0.00007 |
| دول البحر الكاريبي | 0 | 0 |
| دول أمريكا الجنوبية | 578 | %0.00008760 |
| دول الاتحاد الأوروبي | 100,692 | %0.01526016 |
| مجموع باقي الدول الأوروبية | 5240 | %0.00079414 |
| الدول الاقيانوسية | 527 | %0.00007987 |
| متفرقات | 2372 | %0.00035948 |
| المجموع | 6,598,359 | %100 |

المصدر: الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني،2012، التجارة الخارجية.

[1] الدول الاسيوية : تشميل اسرائيل التي تستحوذ علي 85% من الصادرات الفلسطينة والباقي للدول الاسيوية الاخري مثل (الاردن، تركيا،...الخ) وفق بيانات الاحصاء الفلسطيني

إن واقع البيانات الإحصائية تشير أن الصادرات الفلسطينية تتركز في مجموعة الدول الآسيوية والتي من ضمنها إسرائيل التي لها النصيب الأكبر من الصادرات الفلسطينية بنسبة 84%، مما يؤكد على الارتباط الوثيق بهذه الدول في تصدير المنتجات الفلسطينية، والتي قد تتأثر بشكل سلبي لأي تطورات سياسية أو اقتصادية تحدث في هذه الدول إذا ما أوقفت إستقبال الصادرات الفلسطينية، مما يؤدي إلى ركود في الإنتاج وشلل لصناعات تصديرية، بسبب عدم القدرة على التسويق لدول أخرى بشكل سريع.

### 3.8.4 التوزيع الجغرافي للواردات الفلسطينية:

يشير الجدول رقم (3.12) أن الواردات الفلسطينية تتركز في منطقة جغرافية رئيسة، وهي مجموعة الدول الآسيوية والتي من ضمنها إسرائيل فقد بلغت نسبتها 84% من مجمل الواردات الفلسطينية، وبلغت نسبة الدول الأوربية 10% وكذلك الدول العربية الآسيوية 017.% من مجمل الواردات الفلسطينية في حين باقي المجموعات لم تتعدَ 2%.

جدول رقم (3.12) يوضح إجمالي الواردات حسب تصنيف المجموعات للدولالفترة (1996-2011) القيمة مليون دولار

| اسم المجموعة | إجمالي المبلغ | النسبة من إجمالي المبلغ |
|---|---|---|
| الدول العربية الآسيوية | 733173 | %0.017 |
| الدول الآسيوية[1] | 36659442 | 84% |
| الدول العربية في أفريقيا | 415811 | %0.0095 |
| الدول الأفريقية الأخرى | 68306 | %0.0015 |
| دول أمريكا الشمالية | 603765 | %0.014 |
| دول أمريكا الوسطى | 43501 | %0.00099 |
| دول البحر الكاريبي | 2571 | %0.00005 |
| دول أمريكا الجنوبية | 195686 | %0.0044 |
| دول الاتحاد الأوروبي | 4307566 | 10% |
| مجموع باقي الدول الأوروبية | 535777 | %0.012 |
| الدول الاقيانوسية | 123211 | %0.0028 |
| المجموع | 43688809 | %100 |

المصدر: الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني،2012، التجارة الخارجية.

[1] [1] الدول الاسيوية : تشميل اسرائيل التي تستحوذ علي 85% من الصادرات الفلسطينة والباقي للدول الاسيوية الاخري مثل (الاردن، تركيا،...الخ) وفق بيانات الاحصاء الفلسطيني

إن تركز الواردات الفلسطينية في مجموعة معينة من الدول يؤكد على الارتباط الوثيق بهذه الدول ويجعل الاقتصاد القومي يتأثر بالسياسات الاقتصادية للدولة بشكل مباشر ،مثل التضخم والتحكم بقرارها الاقتصادي والسياسي، وهذا مؤشر خطير يعتبره الاقتصاديون إرتهان الدولة لاقتصاديات دول أخرى.(تودارو،2009)

### 3.9 طبيعة التجارة الخارجية الفلسطينية مع الدول المجاورة قبل عام 1994م.

تتلخص طبيعة التجارة الخارجية الفلسطينية بناءً على البيئة المحيطة بها، من خلال التعامل التجاري مع الدول المجاورة (إسرائيل، مصر، الأردن) لمعرفة السياسات التجارية التي تتبعها الدول مع التجارة الفلسطينية ،فقد تأثرت العلاقات الاقتصادية الفلسطينية العربية بعامل رئيس وهو الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة ويمكن توضيح طبيعة العلاقة مع الدول المجاورة في النقاط التالية (عبد الله، 2004).

**1- الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية:**

أدى الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة إلى السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني وفصله عن محيطه العربي، وإعادة توجيه تجارته الخارجية وقطاعاته الإنتاجية لكي يخدم الاقتصاد الإسرائيلي، وقد طبق الاحتلال الإسرائيلي سياسة الجسور المفتوحة لنقل البضائع والمواطنين ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة مع الأردن ومصر، وذلك وفق الشروط الإسرائيلية بعدم السماح لبعض المنتجات من الدخول للأراضي الفلسطينية ، وذلك باستخدام إجراءات إدارية معقدة، وهي فرض إجراءات نقل معقده وعملية تفتيش وفحص أمني شامل للبضائع الواردة،مما يؤدي إلى تأخير وصول البضائع للأسواق المحلية، وإرتفاع تكاليف النقل التي تؤدي إلى رفع التكاليف للسلع المستوردة النهائية مقارنة بالمنتجات الإسرائيلية، وأيضاً ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي بسبب ارتفاع تكاليف السلع الوسيطة المستوردة ، مما أدى إلى ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية ، وتراجع المستورد والمنتج الفلسطيني عن التعامل بهذا الجانب نظراً لعدم جدوى الاستيراد من الدول العربية في ظل هذه الواقع. (عبد الله، 2004).

**2- العلاقة التجارية مع الأردن**

كانت الأردن تستقبل الصادرات الفلسطينية من المنتجات التي كانت تصدر إليها قبل الاحتلال وهي بالأساس منتجات الزراعية وعدد محدود من السلع الصناعية، ولكن الصادرات إلى الأردن بدأت تصطدم بإجراءات الرزنامة الزراعية بعد نهوض القطاع الزراعي الأردني وبدأت قيمتها في التناقص من سنة لأخرى، وأما تجارة السلع الصناعية الفلسطينية وخصوصاً تلك الصناعات التي نمت خلال النصف الثاني من السبعينات، كالصناعات الغذائية والنسيج والبلاستيك والأحذية والصناعات المعدنية والأدوية وغيرها، فقد اصطدمت بقواعد وإجراءات المقاطعة العربية لإسرائيل التي التزمت الأردن بها حتى توقيعها لمعاهدة السلام مع إسرائيل، وتمنع هذه القواعد دخول منتجات الأراضي المحتلة إلى الأردن إلا إذا كانت خالية تماماً من أية قيمة مضافة إسرائيلية أو مستوردة عبر إسرائيل، مما أدى عدم دخول المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق العربية، وأصبح على الصناعات الفلسطينية التي ترغب في تصدير منتجاتها إلى الدول العربية أن تستورد مدخلات الإنتاج من مواد خام أو وسيطة من الدول العربية أو عبرها، وقد إصطدم هذا بعقبتين كبيرتين الأولى أن إسرائيل لا تسمح بدخول الكثير من المواد الوسيطة عبر الجسور بموجب تعليمات إدارية معقده كما ذكر سابقاً، كما أنها لا تسمح بدخول مواد من دول ما تزال في حالة عداء معها. (عبد الله، 2004).

**3- العلاقة التجارية مع مصر**

أما التجارة مع مصر فقد منعت مصر دخول أية صادرات فلسطينية إلى أراضيها، وكذلك فرض الاحتلال الإسرائيلي قيوداً إدارية صارمة للتبادل التجاري الفلسطيني من خلال معبر رفح حيث خصص معبر رفح فقط لحركة الأفراد وكان لا يسمح بدخول البضائع بشكل رسمي استيراداً وتصديراً.

جدول رقم (3.13) يوضح حجم التجارة مع الدول العربية خلال الفترة (1971-1993) القيمة مليون دولار

| السنة | الواردات | الصادرات | الواردات من الدول العربية | الصادرات للدول العربية | نسبة الواردات | نسبة الصادرات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1971 | 125.84 | 67.24 | 2.44 | 21.6 | 1.9% | 32.1% |
| 1972 | 162.81 | 83.59 | 3.57 | 28.84 | 2.2% | 34.5% |
| 1973 | 212.81 | 100.91 | 3 | 20.31 | 1.4% | 20.1% |
| 1974 | 335 | 153.22 | 4.01 | 38.08 | 1.2% | 24.9% |
| 1975 | 407.1 | 192.34 | 4.81 | 51.41 | 1.2% | 26.7% |
| 1976 | 435.5 | 227.91 | 3.58 | 67.45 | 0.8% | 29.6% |
| 1977 | 505.1 | 252.25 | 4.38 | 84.63 | 0.9% | 33.6% |
| 1978 | 450.64 | 261.25 | 4.7 | 95.04 | 1.0% | 36.4% |
| 1979 | 576.5 | 270.13 | 4.6 | 88.6 | 0.8% | 32.8% |
| 1980 | 678 | 344.17 | 4.94 | 106.3 | 0.7% | 30.9% |
| 1981 | 748.6 | 398.72 | 7.27 | 102.53 | 1.0% | 25.7% |
| 1982 | 729 | 391.1 | 8.52 | 125 | 1.2% | 32.0% |
| 1983 | 784.4 | 381 | 6.5 | 88.4 | 0.8% | 23.2% |
| 1984 | 686.2 | 298.6 | 8.1 | 98.4 | 1.2% | 33.0% |
| 1985 | 667.5 | 272.4 | 8.4 | 85.4 | 1.3% | 31.4% |
| 1986 | 889.5 | 378.1 | 10.7 | 100.6 | 1.2% | 26.6% |
| 1987 | 1050.9 | 358.2 | 9.4 | 78.2 | 0.9% | 21.8% |
| 1988 | 722.4 | 283.8 | 9 | 62.7 | 1.2% | 22.1% |
| 1989 | 667.2 | 236 | 10 | 70.5 | 1.5% | 29.9% |
| 1990 | 787 | 217.85 | 11 | 53.19 | 1.4% | 24.4% |
| 1991 | 1139 | 247 | 9.11 | 38.53 | 0.8% | 15.6% |
| 1992 | 1260 | 292 | 12.6 | 29.2 | 1.0% | 10.0% |
| 1993 | 1173 | 234 | 9.38 | 52.42 | 0.8% | 22.4% |

المصدر: موقع UNCTAD

متوسط نسبة الواردات من الدول العربية = 1.14%

ومتوسط الصادرات للدول العربية= 26.9%.

## 3.10 التجارة الفلسطينية مع إسرائيل خلال الفترة (1994-2012):

عندما سيطر الاحتلال الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة قام على الفور بإحكام السيطرة على التجارة الخارجية الفلسطينية (الاستيراد والتصدير) فمنع الاستيراد والتصدير المباشر وأخضعه إلى سياسته التجارية، وذلك بإلحاق السوق الفلسطينية بالسوق الإسرائيلية وأصبحت تتعامل معها باعتبارها سوقاً داخلية لتسويق منتجاتها وإغراق السوق الفلسطينية بالسلع الصناعية الإسرائيلية المدعومة ، مما أدى إلى القضاء على كثير من الصناعات الحرفية و

الصغيرة، وأيضاً فرضت القيود الجمركية والإجراءات الأمنية على إستيراد السلع من الدول العربية والعالم الخارجي في حين كانت تقدم التسهيلات الفنية للإستيراد من المباشر من إسرائيل مما أدى إلى تحول كبير في اتجاه التجارة الفلسطينية لصالح إسرائيل، و أدى ذلك اعتماد التجارة الفلسطينية بالاستيراد والتصدير بشكل رئيسي على السوق الإسرائيلية.(زعرب،2005)

جدول رقم (3.14) إجمالي قيمة الصادرات والواردات السلعية من إسرائيل الفترة (1994-2012) القيمة مليون دولار

| السنة | الواردات السلعية الكلية | الصادرات السلعية الكية | الواردات من إسرائيل | الصادرات لإسرائيل | نسبة الواردات من إسرائيل | نسبة الصادرات لإسرائيل |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1994 | 1254 | 320.542 | 920.2 | 204.85 | 73% | 64% |
| 1995 | 1685 | 394.177 | 1521 | 364.031 | 90% | 92% |
| 1996 | 2016 | 339.467 | 1743.19 | 319.247 | 86% | 94% |
| 1997 | 2238 | 382.423 | 1852.38 | 359.866 | 83% | 94% |
| 1998 | 2375 | 394.846 | 1833.123 | 381.515 | 77% | 97% |
| 1999 | 3007 | 372.148 | 1853.648 | 360.462 | 62% | 97% |
| 2000 | 2382 | 400.857 | 1739.541 | 369.68 | 73% | 92% |
| 2001 | 2033 | 290.349 | 1405.581 | 231.434 | 69% | 80% |
| 2002 | 1515 | 240.867 | 1117.102 | 186.16 | 74% | 77% |
| 2003 | 1800 | 279.68 | 1299.186 | 252.036 | 72% | 90% |
| 2004 | 2373 | 312.688 | 1734.293 | 161.401 | 73% | 52% |
| 2005 | 2667 | 335.445 | 1873.7 | 290.558 | 70% | 87% |
| 2006 | 2785 | 366.706 | 2002.15 | 326.562 | 72% | 89% |
| 2007 | 3284 | 512.979 | 2307.987 | 455.228 | 70% | 89% |
| 2008 | 3446 | 558.446 | 2794.829 | 499.423 | 81% | 89% |
| 2009 | 3600 | 518.355 | 2651.129 | 453.494 | 74% | 87% |
| 2010 | 3958 | 575.512 | 2873.343 | 488.396 | 73% | 85% |
| 2011 | 4221 | 719.589 | 2938.481 | 617.782 | 70% | 86% |
| 2012 | 4218 | 739.1 | 3769.639 | 600.212 | 89% | 81% |
| متوسط الصادرات 85% لإسرائيل | | | متوسط الواردات 75% من إسرائيل | | | |

المصدر: الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني،2012، التجارة الخارجية.

إن تحليل الجدول السابق يشير إلى اعتماد التجارة الخارجية الفلسطينية بشكل شبه كلي على إسرائيل فقد بلغ متوسط الواردات السلعية من إسرائيل خلال تلك الفترة (1994-2012) بنسبة 75% في حين بلغ متوسط الصادرات السلعية إلى إسرائيل في تلك الفترة 85%، مما يدلل على عمق التبعية الاقتصادية الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي.

### 3.11 القطاعات الإنتاجية وتأثيرها على التجارة الخارجية:

تعتبر القطاعات الإنتاجية المحرك الرئيس لقطاع التجارة، فتؤثر هذه القطاعات في حركة التجارة بشكل كبير جداً، وتحدد قوة تأثير القطاع الإنتاجي على الاقتصاد القومي بحجم

التجارة التي يحدثها هذا القطاع حيث تزيد مساهمة هذا القطاع في الترابطات الأمامية والخلفية لمختلف القطاعات التي تسهم بشكل فعال في حركة التجارة من خلال توفير السلع الوسيطة والخدمات لهذا القطاع الإنتاجي، وتكون مساهمة القطاع الإنتاجي في التجارة الخارجية من خلال القوة التصديرية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. (زعرب، 2005).

ويستعرض الباحث أهم القطاعات الإنتاجية المساهمة بشكل رئيس في حركة التجارة الفلسطينية.

### 3.11.1 حركة التجارة الخارجية للقطاع الزراعي:

يؤثر القطاع الزراعي في التجارة الخارجية من خلال حجم الصادرات الزراعية إلى العالم الخارجي، وتتحدد ملامح قدرة الصادرات الزراعية في التأثير في حركة التجارة والنمو الاقتصادي من خلال نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (3.15) يوضح قيمة الصادرات الزراعية من (1994-2012) القيمة مليون دولار

| السنة | الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الصادرات السلعية الكلية | الصادرات الزراعية | نسبة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية | نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في الناتج المحلي |
|---|---|---|---|---|---|
| 1994 | 3038.4 | 320.542 | 54 | 17% | 1.8% |
| 1995 | 3212.4 | 394.177 | 72.5 | 18% | 2.3% |
| 1996 | 3292.8 | 339.467 | 72.956 | 21% | 2.2% |
| 1997 | 3744 | 382.423 | 84.784 | 22% | 2.3% |
| 1998 | 4197.7 | 394.846 | 93.039 | 24% | 2.2% |
| 1999 | 4534.9 | 372.148 | 79.578 | 21% | 1.8% |
| 2000 | 4146.7 | 400.857 | 103.839 | 26% | 2.5% |
| 2001 | 3810.8 | 290.349 | 53.306 | 18% | 1.4% |
| 2002 | 3301.4 | 240.867 | 46.413 | 19% | 1.4% |
| 2003 | 3800.8 | 279.68 | 54.42 | 19% | 1.4% |
| 2004 | 4198.4 | 312.688 | 63.026 | 20% | 1.5% |
| 2005 | 4559.5 | 335.445 | 62.778 | 19% | 1.4% |
| 2006 | 4322.3 | 366.706 | 62.489 | 17% | 1.4% |
| 2007 | 4554.1 | 512.979 | 101.496 | 20% | 2.2% |
| 2008 | 4878.3 | 558.446 | 103.604 | 19% | 2.1% |
| 2009 | 5239.3 | 518.355 | 97.904 | 19% | 1.9% |
| 2010 | 5724.5 | 575.512 | 119.214 | 21% | 2.1% |
| 2011 | 6421.4 | 719.589 | 155.161 | 22% | 2.4% |
| 2012 | 6797.5 | 739.1 | 156.524 | 21% | 2.3% |

المصدر: الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني،2012، التجارة الخارجية والحسابات القومية (1994-2012).

تشير البيانات المعطاة في الجدول(3.15) أن صادرات القطاع الزراعي بلغت 54 مليون دولار عام 1994م بنسبة 17% من مجمل الصادرات الكلية وقد زادت إلى 72.5 مليون دولار عام 1995م بنسبة 22% ، ثم أخذت بالزيادة بمعدل نمو 5% سنوياً، فقد وصلت عام 2012م إلى 156 مليون دولار. وتسهم الصادرات الزراعية بمتوسط 20% من الصادرات الكلية السلعية.أما مساهمة الصادرات الزراعية في الناتج المحلي فقد بلغت متوسط المساهمة للأعوام (1994-2012) حوالي 1.9% فقط.

وهذا المؤشر يدلل على تدني مساهمة الصادرات الزراعية في الاقتصاد القومي، لأن هذه النتيجة أدق وأشمل من نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية.

### 3.11.2 حركة التجارة الخارجية للقطاع الصناعي:

يسهم القطاع الصناعي بشكل فعال في حجم التجارة لأن هذا القطاع يعتبر محورياً في حركة التجارة من نواحٍ عدة كون هذا القطاع له تشابك مع كثير من الأنشطة الاقتصادية المختلفة وكذلك تطور المجتمعات في استهلاك السلع الصناعية بشكل أساسي، وتشير البيانات الإحصائية في الجدول رقم(3.16) أن صادرات القطاع الصناعي قد بلغت 195 مليون دولار عام 1994م بنسبة 61% من مجمل الصادرات الكلية وقد زادت إلى 322 مليون دولار عام 1995م ثم أخذ مؤشر نمو الصادرات الصناعية بالزيادة فوصلت الصادرات الصناعية عام 2012م 677 مليون دولار بمعدل نمو 6.5% سنوياً، ويسهم بمعدل متوسط 79.3% من مجمل التجارة الخارجية. أما مساهمة الصادرات الصناعية في الناتج المحلي فقد بلغت متوسط المساهمة لإجمالي الأعوام (1994-2012) حوالي 7.5% فقط. وهذا يدلل أيضاً على ضعف مساهمة الصادرات الصناعية في الاقتصاد القومي.

جدول رقم (3.16) يوضح قيمة الصادرات الصناعية من (1994-2012) القيمة مليون دولار

| السنة | الناتج المحلي الإجمالي | الصادرات الصناعية | نسبة مساهمة الصادرات الصناعية في الناتج المحلي | الصادرات الكلية | النسبة من الصادرات الكلية |
|---|---|---|---|---|---|
| 1994 | 3038.4 | 195 | 6.4% | 320.542 | 61% |
| 1995 | 3212.4 | 322.6 | 10.0% | 394.177 | 82% |
| 1996 | 3292.8 | 266.511 | 8.1% | 339.467 | 79% |
| 1997 | 3744 | 295.637 | 7.9% | 382.423 | 77% |
| 1998 | 4197.7 | 301.808 | 7.2% | 394.846 | 76% |
| 1999 | 4534.9 | 292.57 | 6.5% | 372.148 | 79% |
| 2000 | 4146.7 | 297.019 | 7.2% | 400.857 | 74% |
| 2001 | 3810.8 | 237.013 | 6.2% | 290.349 | 82% |
| 2002 | 3301.4 | 194.454 | 5.9% | 240.867 | 81% |
| 2003 | 3800.8 | 225.26 | 5.9% | 279.68 | 81% |
| 2004 | 4198.4 | 249.662 | 5.9% | 312.688 | 80% |
| 2005 | 4559.5 | 272.665 | 6.0% | 335.445 | 81% |
| 2006 | 4322.3 | 304.211 | 7.0% | 366.706 | 83% |
| 2007 | 4554.1 | 411.016 | 9.0% | 512.979 | 80% |
| 2008 | 4878.3 | 454.842 | 9.3% | 558.446 | 81% |
| 2009 | 5239.3 | 420.445 | 8.0% | 518.355 | 81% |
| 2010 | 5724.5 | 456.298 | 8.0% | 575.512 | 79% |
| 2011 | 6421.4 | 564.428 | 8.8% | 719.589 | 78% |
| 2012 | 6797.5 | 677.4 | 10.0% | 739.1 | 92% |

المصدر: الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني،2012، سلسلة المسوح الاقتصادية .

### 3.11.4 مساهمة المؤسسات التجارية في حجم التجارة الداخلية

التجارة الداخلية هي حركة البيع والشراء لمختلف أنواع السلع المحلية أو المستوردة داخل الدولة، وتحدد ملامحهما في استعياب عدد العاملية والانتاج الوسيط والقيمة المضافة والتكوين الرأسمالي تتبع أهمية التجارة الداخلية في استعباب الأيدى العاملة وتبادل المنتجات وتعمل على تنشيط الدورة الاقتصادية لعناصر الانتاج .

جدول رقم(3.17) يوضح أبرز المؤشرات الاقتصادية لأنشطة التجارة الداخلية في فلسطين، (1998-2012

| السنة | عدد المؤسسات | عدد العاملين | تعويضات العاملين | الإنتاج | الاستهلاك الوسيط | إجمالي القيمة المضافة | التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1998** | 38,904 | 68,484 | 62,206.60 | 655985.3 | 161,342.70 | 494.642.6 | 17,852.90 |
| **1999** | 39,433 | 75,207 | 96,273.30 | 740457.5 | 188,828.10 | 551.629.4 | 21,235.40 |
| **2000** | 42,498 | 78,172 | 101,538.70 | 687479.4 | 160,295.80 | 527.183.6 | 17,933.80 |
| **2001** | 38,530 | 82,488 | 78,201.80 | 524580 | 175,722.00 | 348.858.0 | 64,78.5 |
| **2002** | 39,084 | 76,874 | 87,529.70 | 517493.1 | 152,941.60 | 364,551.50 | 2,760.00 |
| **2003** | 39,188 | 77,476 | 67,192.20 | 596997.8 | 175,905.30 | 421,092.50 | 6,549.90 |
| **2004** | 51,004 | 104,561 | 100,506.30 | 796,067.20 | 228,860.30 | 572,379.30 | 34,575.50 |
| **2005** | 57,052 | 109,456 | 113,791.10 | 965,361.90 | 260,506.30 | 704,855.70 | 10,407.10 |
| **2006** | 57,131 | 109,358 | 134,431.50 | 1,079,976.80 | 265,223.40 | 814,872.60 | 17,825.40 |
| **2007** | 57,613 | 105,228 | 135,697.80 | 1,103,010.30 | 267,963.70 | 835,046.60 | 50,397.30 |
| **2008** | 57,987 | 112,107 | 144,142.60 | 1,343,838.70 | 291,550.90 | 1,052,287.80 | 28,656.50 |
| **2009** | 61,340 | 125,033 | 158,602.30 | 1,513,898.60 | 301,034.80 | 1,212,864.00 | 35,094.60 |
| **2010** | 60,226 | 121,864 | 250,630.80 | 2,258,111.10 | 399,334.20 | 1,858,777.00 | 34,904.80 |
| **2011** | 68,295 | 133,156 | 267,662.60 | 2,622,995.40 | 408,562.20 | 2,214,433.20 | 28,262.20 |
| **2012** | 69,305 | 152,034 | 345,192.20 | 2,864,003.60 | 527,660.20 | 2,336,343.50 | 67,392.70 |

المصدر: الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني،2012، إحصاء التجارة الداخلية .

يوضح الجدول رقم(3.17) أبرز المؤشرات الافتصادية لأنشطة التجارة الداخلية في فلسطين أن عدد المؤسسات التجارية بلغ عام 2012م 69.305 مقارنة بعام 1998م التي بلغت 38.904 مؤسسة بمعدل نمو سنوى 3.85%.

ونلاحظ أن إنتاج أنشطة التجارة الداخلية بلغ عام 2012م حوالي 2.8 مليون دولار في حين بلغ التكوين الرأسمالي لانشطة التجارة الداخلية حوالي 67.39 مليون دولار.

## 3.12 خلاصة الفصل الثالث

تناول الفصل الثالث واقع الاقتصاد الفلسطيني من خلال تحليل أهم مكونات الاقتصاد الفلسطيني( القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والقطاع التجاري ) في عهد الاحتلال الاسرائيلي من الفترة (1976-1993م) ، وكذلك المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني للفترة (1994-2012) وكان التالي:

- الاحتلال اتبع سياسات ممنهجة ضد الاقتصاد الفلسطيني أفقتدة القدرة على النمو والتطور.
- إن الناتج المحلي الاجمالي نموه ناتج عن نمو قطاع الخدمات والمساعدات الخارجية وليس نمو القطاعات الانتاجية.
- إن الدين العام الذي بلغ نسبة 36.6% من الناتج المحلي وبلغ 2.48 مليار دولار يشكل العبء الأكبر على الاقتصاد الفلسطيني الناشئ .
- معدل الفقر الذي بلغ 25.8% من الأسر الفلسطينية ومعدل البطالة بمتوسط 22.17%.
- مساهمة القطاع الزراعي 7.72% والصناعي 15.9%في الناتج المحلي الإجمالى.
- مساهمة القطاع الزراعي13.7% والصناعي 14.5% في استيعاب العمالة .
- الميزان التجاري يعاني من عجز مزمن فبلغ عام 2012م حوالي 3478 مليون دولار.
- أغلب السلع المستورده هي سلع ذات طبيعة استهلاكية نهائية فبلغت كمتوسط للفترة(1994-2012) من 69.5% من اجمالي الواردات الكلية .
- اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على التجارة الاسرائيلية فبلغ معدل التبادل التجاري مع اسرائيل حوالي 85% من اجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية.
- أن الدول العربية لم تساعد على نمو التجارة الفلسطينية فقد بلغت الواردات كمتوسط للفترة (1994-2012) 1.14% وكذلك 26.9% للصادرات الفلسطينية.
- المساهمة التجارية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالى لم تتعد 1.9% كمتوسط للفترة(1994-2012)
- المساهمة التجارية للقطاع الصناعي في الناتج المحلى الإجمالى لم تتعد 7.5% كمتوسط للفترة(1994-2012)

# الفصل الرابع

# القطـاع الصنـاعي

**تمهيد.**

**واقع القطاع الصناعي (1994-2012).**

**الصناعات التحويلية.**

**الأداء التجاري للصناعات التحويلية.**

**أثر السياسات التجارية على القطاع الصناعي.**

**أثر السياسات التجارية على القطاع الزراعي.**

## 4.1 تمهيد:

يعد القطاع الصناعي العمود الفقري للتنمية الاقتصادية، فهو يعتبر الرافعة الأساسية للنمو الاقتصادي حيث تنصب عليه الآمال للقيام بدوره القيادي في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة ومعالجة الاختلالات والصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد بشكل كلي، حيث يلعب دوراً رئيساً مع باقي القطاعات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي باستيعاب العمالة وتوفير المنتج المحلي.(معروف،2005)

بعدما استعرض الباحث في المباحث السابقة المؤشرات الكلية للقطاع الصناعي حول المساهمة في الناتج المحلي الإجماليو حجم العمالة والمساهمة التصديرية والطبيعة التصديرية للسلع المصنعة، سيتم في هذا الفصل دراسة القطاع الصناعي بشكل أكثر تفصيل للاطلاع على حقيقة القطاع الصناعي من حيث حجمه وعدد مؤسساته وطبيعتها وقدراته التصديرية والتشغيلية والإنتاج، وأثر السياسات التجارية التي إتبعتها السلطة الفلسطينية للتعامل مع هذا القطاع.

## 4.2 واقع القطاع الصناعي (1994-2012):

بدأ القطاع الصناعي بالنمو والتطور بعد قدوم السلطة الفلسطينية، وذلك من خلال توفير البيئة المناسبة له، وبتقديم التسهيلات الفنية والقانونية لإنشاء المنشآت الصناعية، والجدول رقم (4.1) يوضح نمو وتطور عدد المنشآت الصناعية وإنتاجياتها وإجمالي القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي الثابت خلال الفترة (1997-2011) ، حيث تشير البيانات أن عدد المنشآت الصناعية قد نمت مقارنة بالسابق فقد بلغ عدد المنشآت الصناعية لعام 1994م حوالي 11842 منشأة مقارنة بعام 1993م التي كان عددها 3700 وارتفع عام 1997م إلى 14438 منشأة واستمر نمو إنشاءات المؤسسات الصناعية فقد وصل عام 2011م إلى 17909 ألف مؤسسة بنسبة نمو سنوي 2%. ولكن في حقيقة الأمر أن العدد الكبير في المنشآت الصناعية لا يشكل أي تطور حقيقي للاقتصاد القومي، بسبب أن أغلب المؤسسات الصناعية يغلب عليها الطابع العائلي والفردي بنسبة 92% ولا تزيد نسبة العمالة بها عن 10 أفراد ويغلب عليها الطابع الحرفي ، وهي سرعان ما تتأثر بأي تقلبات اجتماعية وسياسية ورغم

أهميتها ومساهمتها في الاقتصاد القومي ، تكون بنسب معينة مع المؤسسات الكبيرة ذات الطابع التنظيمي (الشركات). (الاحصاء الفلسطيني ،المسح الصناعي،2011)

جدول رقم (4.1) يوضح عدد المؤسسات الصناعية وأهم المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي1997-2012

| السنة | عدد المؤسسات | عدد العاملين | تعويضات العاملين | الإنتاج | الاستهلاك الوسيط | إجمالي القيمة المضافة | إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1997 | 14438 | 66113 | 184517 | 1391361 | 733386.1 | 657974.8 | 45497 |
| 1998 | 14471 | 65099 | 179454.5 | 1285996 | 690423.5 | 595572.7 | 23029.2 |
| 1999 | 14849 | 72660 | 227740.3 | 1613737 | 826594.8 | 787142 | 34241.7 |
| 2000 | 14509 | 76918 | 236755.8 | 1708694 | 1010151 | 698543.8 | 27247.3 |
| 2001 | 14605 | 69569 | 177013.5 | 1270345 | 811087.8 | 459257.6 | 15589.5 |
| 2002 | 14179 | 65526 | 137967.2 | 976900.4 | 609850.3 | 367050.1 | 10016 |
| 2003 | 13693 | 60185 | 134800.5 | 1058365 | 581368.6 | 476991.4 | 8933.1 |
| 2004 | 12690 | 58979 | 161184.4 | 1460142 | 807540.5 | 652601.8 | 31693.3 |
| 2005 | 12211 | 58242 | 150738.6 | 1457236 | 869407.4 | 605828.7 | 18048.2 |
| 2006 | 11351 | 49990 | 138282.9 | 1474364 | 807763 | 666601.3 | 22360.7 |
| 2007 | 14508 | 61690 | 191463. 2 | 1808282 | 1072383 | 735899.2 | 44848.6 |
| 2008 | 14539 | 59641 | 205208.6 | 2056157 | 1087820 | 968337.8 | 35667.9 |
| 2009 | 15322 | 67052 | 251149.5 | 2293632 | 1247097 | 1046536 | 38646.9 |
| 2010 | 15617 | 65538 | 277058.5 | 2700320 | 1388345 | 1311975 | 69823.1 |
| 2011 | 17090 | 72022 | 311978.5 | 2819353 | 1530267 | 1289086 | 66632.1 |
| 2012 | 16263 | 78724 | 388413.1 | 3798059.6 | 2087918.6 | 1710140.1 | 84659.5 |

المصدر: الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني،2012، سلسلة المسوح الاقتصادية.

## 4.3 الصناعات التحويلية:

إن الصناعات التحويلية هي عبارة عن صناعات ينطوي نشاطها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطة ومن أهم الصناعات التحويلية في الأراضي الفلسطينية هي كما في الجدول التالي :

جدول رقم(4.2) يوضح اهم الصناعات التحويلية

| رقم | أهم الصناعات التحويلية |
|---|---|
| 1 | صناعة المنتجات الغذائية |
| 2 | صناعة المشروبات |
| 3 | صناعة منتجات التبغ |
| 4 | صناعة المنسوجات |
| 5 | صناعة الملابس |
| 6 | صناعة الجلد والمنتجات ذات الصلة |
| 7 | صناعة الخشب |
| 8 | صناعة الورق ومنتجات الورق |
| 9 | صناعة المنتجات الصيدلانية الاساسية ومستحضراتها |
| 10 | صناعة الأثاث |

المصدر: الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني،2012، التجارة الخارجية.

## 4.4 القيمة المضافة للصناعات التحويلية:

يعتبر مؤشر القيمة المضافة من أهم المؤشرات الاقتصادية فهذا المؤشر يشير إلى مدى التقدم والتطور في القطاع الإقتصادي، وتحليل مؤشر القيمة المضافة للصناعات التحويلية يعتبر ذا أهمية لأنه يعكس الزيادة الصافية في الإنتاج العام ككل لكل فرع ويبين مدى حدوث تطور أو انخفاض في هذا القطاع وعليه يمكن اتخاذ القرار المناسب للسياسة التجارية الواجب اتباعها لتطوير أو حماية فرع من الفروع والتركيز عليها. (الراعي، 2003).

حيث تشير البيانات الإحصائية في الجدول رقم(4.3) أن قطاع الصناعات التحويلية يسهم بنسبة متوسطة 80.6% للفترة(1994-2012) من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي، مما يدلل على الوزن النسبي لهذا الفرع وأهميته في الصناعة.

جدول رقم (4.3) يوضح القيمة المضافة للصناعات التحويلية مليون دولار(1994-2012)

| السنة | القيمة المضافة للصناع الصناعي | القيمة المضافة للصناعة التحويلية | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1994 | 676.2 | 605 | 89.5% |
| 1995 | 667.4 | 603.4 | 90.4% |
| 1996 | 564.9 | 500.1 | 88.5% |
| 1997 | 582.5 | 507.8 | 87.2% |
| 1998 | 635.5 | 546.9 | 86.1% |
| 1999 | 679 | 584.8 | 86.1% |
| 2000 | 578.6 | 505.2 | 87.3% |
| 2001 | 653.4 | 499 | 76.4% |
| 2002 | 568.7 | 411.1 | 72.3% |
| 2003 | 668.1 | 491.6 | 73.6% |
| 2004 | 719 | 554 | 77.1% |
| 2005 | 774.9 | 591.8 | 76.4% |
| 2006 | 648.6 | 505.4 | 77.9% |
| 2007 | 695.6 | 527.8 | 75.9% |
| 2008 | 761.1 | 539.3 | 70.9% |
| 2009 | 690 | 540.6 | 78.3% |
| 2010 | 685.7 | 544.6 | 79.4% |
| 2011 | 773.5 | 625.4 | 80.9% |
| 2012 | 810.5 | 657.6 | 81.1% |

المصدر: الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني،2012، سلسلة المسوح الاقتصادية .

## 4.5 الأداء التصديري للصناعات التحويلية:

تسهم الصناعات التحويلية في حركة التجارة بشكل رئيسي من خلال حجمها من الصادرات الصناعية الكلية ، ونلاحظ في الجدول التالي الاهمية النسبية لهذه الصادرات .

جدول رقم (4.4) إجمالي قيمة الصادرات للصناعات التحويلية حسب أبواب التصنيف الدولي (1996-2011) القيمة مليون دولار حسب التصنيف الدولي الموحد.

| السنة | المشروبات والتبغ | مواد خام غير صالحة للاكل، باستثناء الوقود | وقود معدني، ومزلقات معدنية، وما يتصل بذلك من مواد | زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية | مواد كيميائية ومنتجات متصلة بها غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر. | سلع مصنوعة مصنّفة حسب المادة | المكائن ومعدات النقل | مصنوعات منوعة | سلع ومعاملات غير مصنّفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1996 | 15,400 | 23,316 | 8,276 | 8,930 | 23,692 | 138,041 | 20,314 | 51,997 | 875 |
| 1997 | 19,639 | 17,237 | 6,175 | 7,907 | 22,701 | 165,578 | 21,715 | 56,877 | 5,354 |
| 1998 | 25,561 | 17,655 | 7,043 | 5,370 | 24,756 | 165,702 | 20,844 | 64,724 | 1,084 |
| 1999 | 14,567 | 13,406 | 4,952 | 4,133 | 30,250 | 151,241 | 20,758 | 71,545 | 418 |
| 2000 | 13,573 | 15,670 | 3,671 | 5,713 | 29,687 | 153,239 | 23,958 | 70,596 | 198 |
| 2001 | 13,478 | 12,887 | 2,161 | 5,755 | 27,594 | 120,473 | 16,920 | 56,496 | 512 |
| 2002 | 13,657 | 14,375 | 2,481 | 5,720 | 20,250 | 94,967 | 12,042 | 49,834 | 505 |
| 2003 | 12,980 | 13,357 | 3,871 | 7,214 | 26,028 | 110,530 | 14,767 | 51,024 | 5,683 |
| 2004 | 17,219 | 11,101 | 10,493 | 9,940 | 29,439 | 122,707 | 14,770 | 61,125 | 27 |
| 2005 | 14,322 | 13,165 | 12,220 | 12,276 | 28,866 | 129,788 | 18,522 | 64,645 | 5,459 |
| 2006 | 9,973 | 18,492 | 3,332 | 13,706 | 35,216 | 155,426 | 22,108 | 69,630 | 7 |
| 2007 | 15,649 | 13,242 | 8,163 | 17,777 | 66,650 | 222,014 | 28,297 | 71,734 | 916 |
| 2008 | 19,409 | 9,457 | 3,164 | 21,069 | 72,729 | 240,246 | 32,276 | 96,970 | . |
| 2009 | 21,957 | 7,183 | 2,709 | 14,628 | 67,747 | 210,548 | 30,025 | 102,233 | _ |
| 2010 | 24,013 | 11,610 | 1,548 | 15,761 | 73,984 | 244,984 | 32,976 | 91,196 | _ |
| 2011 | 30,057 | 94,301 | 1,616 | 19,943 | 51,924 | 240,467 | 30,836 | 145,284 | _ |

المصدر: الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني،2011، المسح الصناعي.

شكل رقم (4.1) يوضح اجمالي الصادرات للصناعات التحويلية

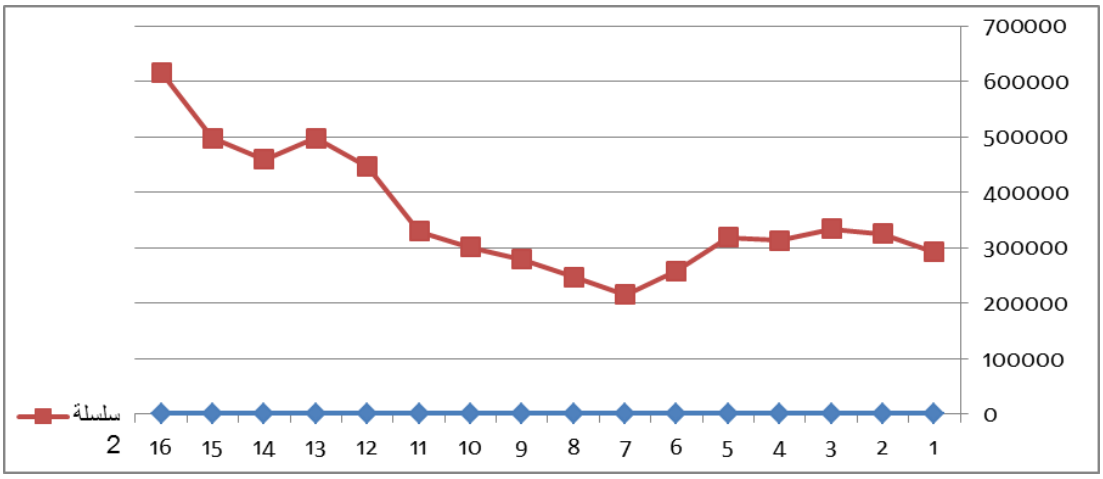


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2011 (المسح الصناعي)

نلاحظ من الشكل السابق أن الأداء التصديري للصناعات التحويلية قد ارتفع عام 1997 ثم ارتفع بشكل طفيف،حتى عام 1999م ثم انخفض المؤشر بشكل واضح في عام 2000 و 2001 وهذا الانخفاض الحاد في الأداء التصديري كان بسبب سياسات الإغلاق من قبل الاحتلال الإسرائيلي ومنع وصول الصادرات الفلسطينية إلى الأسواق الخارجية، ولكنه اخذ بالنمو و الارتفاع في عام 2004 واستمر بالصعود عام 2011 لتبلغ 614 مليون دولار .

## 4.6 أثر السياسات التجارية على القطاع الصناعي:

لقد تم التخطيط الدقيق للنهوض بالقطاع الصناعي في خطة البرنامج العام للإنماء الفلسطيني من قبل منظمة التحرير الفلسطينية لعام 1993م، وكانت الخطط مفصلة بشكل دقيق لمعالجة كل فرع من الصناعات وتقديم الدعم والحماية له وتوفير البيئة القانونية من خلال إصدار القوانين والتشريعات التي تنظم العمل في القطاع الصناعي، ولكن السلطة الفلسطينية عند تسلمها الأمور لم تهتم بالقطاع الصناعي بالشكل المطلوب، بل اتبعت نظام السوق الحر دون الأخذ بالاعتبار للخصوصية الفلسطينية في بناء الاقتصاد الفلسطيني، وأدى فتح باب الاستيراد بشكل مطلق لجميع السلع الاستهلاكية إلى إغراق السوق المحلي بالمنتجات الأجنبية الرخيصة المنخفضة الجودة، مما أدى إلى عزوف المستهلك الفلسطيني عن شراء السلع المنتجة محلياً مقارنة بالسلع الأجنبية، وعدم تصريف المنتج المحلي بسبب قلة الطلب عليه من قبل

المستهلك الفلسطيني، وتوقف كثير من المصانع عن العمل بسبب عدم القدرة على تخفيض الأسعار بسبب تكلفة الإنتاج المرتفعة مقارنة مع السلع المستوردة وخروجها من السوق، مما ترتب عليها خروج الآلاف من العمال إلى سوق البطالة وخاصة في الصناعات التحويلية (نصر، 2002).

لذلك أثرت السياسات التجارية التي اتبعتها السلطة الفلسطينية بشكل سلبي على أداء القطاع الصناعي الفلسطيني، الذي هو أصلاً مدمر من قبل الاحتلال الإسرائيلي طوال تلك الفترة ما قبل 1993م.

ويمكن إعطاء صوره لتأثير السياسات التجارية من خلال جدول رقم (4.5) الذي يوضح النسب المئوية لمكونات القطاع الصناعي.

جدول رقم (4.5) يوضح ملخص المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي (2010-2012)

| المؤشر الاقتصادي للقطاع الصناعي | النسبة |
|---|---|
| متوسط المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي | %15.5 |
| متوسط الصادرات الصناعية إلى الناتج المحلي | %7.5 |
| متوسط الصادرات الصناعية للصادرات الكلية | %79.7 |
| متوسط السلع التحويلية والكمالية من السلع المصدرة | %80 |
| متوسط الدعم الحكومي للقطاع الصناعي من الموازنة العامة | %1.4 |
| متوسط التسهيلات الائتمانية للقطاع الصناعي | 149.1 مليون$ |
| الإنتاج الصناعي بالاسعار الثابته (مليون دولار) | 661.7 مليون$ |

المصدر: الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني،2012، الحسابات القومية والمسح الصناعي وسلطة النقد.

*متوسط المساهمة للمؤشرات للفترة (2010-2012)

يشير الجدول السابق الذي يعطي النتائج الحقيقة لأثر السياسات التجارية على القطاع الصناعي الفلسطيني، حيث نلاحظ أن متوسط مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي لم يتعدَ 16% وهو ضعيف جداً مقارنة بالأردن الذي يبلغ حوالي 24%، وبلغ حجم الصادرات الصناعية 79.7% من الصادرات الكلية في حين بلغت في الأردن 91%، وكذلك بلغت حجم التسهيلات الائتمانية للقطاع الصناعي الفلسطيني كمتوسط للفترة(2010-2012) 149 مليون

دولار في حين بلغت في الأردن حوالي (2180.5) مليون دينار أي ما يعادل (3150) مليون دولار (مركز الإحصاء الأردني 2012م) كما في الجدول رقم (4.6)، وبلغ متوسط الصادرات من السلع التحويلية والكمالية حوالي 80%، في حين لم تتجاوز 30% في الأردن.

جدول رقم( 4.6) يوضح المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي الاردني(2010-2012)

| المؤشر الاقتصادي للقطاع الصناعي الاردني | النسبة |
|---|---|
| الانتاج الصناعي بالاسعار الثابته (مليون دينار) | 2098.7 |
| مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي (%) | %24.65 |
| التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي (مليون دينار) | 2180.5 |
| حجم الاستثمارات الصناعية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار (مليون دنيار) | 626.7 |
| نسبة الصادرات الصناعية من مجموع الصادرات الوطنية (%) | %90.15 |
| حجم تداول القطاع الصناعي في بورصة عمان (مليون دينار) | 644 |
| متوسط السلع التحولية من اجمالي الصادرات الكلية | %96 |

المصدر: دائرة الاحصاء الاردنية ، مؤشرات القطاع الصناعي،2012.

إن هذه المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي توضح حجم الضعف والخلل الكبير في أداء القطاع الصناعي الفلسطيني الذي هو الأساس في الاقتصاد القومي، ويدلل بقوة على عدم الاهتمام الكافي من صانعي السياسات الفلسطينية بهذا القطاع وأن السياسات التجارية المطبقة كانت عكس ما هو مطلوب.

## 4.7 أثر السياسات التجارية على القطاع الزراعي:

لقد آثر الباحث أن يوضح أثر السياسات التجارية على القطاع الزراعي بحكم أن القطاعات الإنتاجية مترابطة مع بعضها البعض بشكل أساسي، وأن هذه القطاعات هي عصب الاقتصاد القومي، فقد أشار النقيب إلى أن التركيز على القطاع الصناعي وإهمال دور الزراعة من شأنه أن يجهض التوسع الصناعي ويقزم دوره في عملية التنمية، كما ربط بين الزراعة والتطور الصناعي من خلال ما تقدمه الزراعة من عمال يستخدمهم القطاع الصناعي للتوسع، وما ينجم عن تطور الزراعة من زيادة في القوة الشرائية المحلية، وبالتالي زيادة الطلب على

المنتجات الصناعية (النقيب، ص18، 2002).

وكون العلاقة طردية ومترابطة بقوة بين القطاعين سواءً أكان في التأثير الإيجابي أم السلبي، و من خلال ما سبق، لذلك وضع الباحث هذا المبحث لتوضيح الصورة بالكامل للقارئ عن أثر السياسات التجارية على القطاع الزراعي، ويعتبر القطاع الزراعي من القطاعات المفصلية في الاقتصاد الفلسطيني، لأنه يسهم بشكل كبير في القضاء على البطالة وزيادة الدخل وتوفير السلع القومية الأساسية للمجتمع الفلسطيني وكذلك يعمل على تشبث وتجذر الناس بالأرض في ظل الهجمة الاستيطانية الإسرائيلية لمصادرة الأراضي الفلسطينية، لذلك كان من المفترض أن تكون السياسات التي تتبع مع القطاع الزراعي كالتالي: (بكدار، 2007)

1- العمل على زيادة إنتاج السلع الأساسية للحصول على أكبر قدر ممكن من الإكتفاء الذاتي.
2- زيادة إنتاج الخضروات والفواكه لتغطية متطلبات الاستهلاك المحلي.
3- العمل على تصنيع مستلزمات القطاع الزراعي لخلق أكبر قيمة مضافة وإحلال المستورد منها لزيادة فرص العمل.

لتحقيق هذه الأهداف يتطلب سياسات خاصة من قبل الحكومة من أجل تنفيذها، وهي كالتالي: (برنامج الإنماء الفلسطيني، 1993)

1- العمل على إحلال الواردات الزراعية من خلال سياسة تشجيع الإنتاج المحلي.
2- خلق سلع تصديرية جديدة لها تشابكات أمامية وخلفية.
3- الإسهام في تطوير البحث العلمي في مجال البحوث الزراعية.
4- توفير تأمين ضد مخاطر الإنتاج (الأحوال الجوية، انتشار الآفات الزراعية.....الخ) والتسويق والتصنيع الزراعي.

ولكن واقع القطاع الزراعي بعد عام 1994م قد تأثر بشكل مباشر من السياسات التجارية التي أتبعتها السلطة الفلسطينية خلال تلك الفترة (1994-2012). و كانت مساهمة الإنتاج الزراعي متدنية كما يوضح الجدول رقم (4.7) .

جدول رقم(4.7) يوضح انتاج القطاع الزراعي خلال الفترة(1994-2012) القيمة مليون دولار

| السنة | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الانتاج الزراعي | 361.6 | 372.6 | 434.6 | 385.6 | 432.4 | 421.7 | 356.6 | 297.2 | 208.0 | 250.9 |
| السنة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | |
| الانتاج الزراعي | 298.1 | 237.1 | 242.0 | 250.5 | 287.8 | 288.2 | 286.2 | 378.9 | 367.1 | |

المصدر: الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني،2012، الحسابات القومية .

وهذا التدني لانتاج القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي يعود للأسباب التالية: (صبري،2008)

1- فتح السوق المحلي أمام المنتجات الزراعية الإسرائيلية بشكل مطلق وبأسعار لا تستطيع المنتجات الزراعية الفلسطينية منافستها مما أدى إلى إلحاق خسائر فادحة لدى المزارعين وعدم صمودهم في الإنتاج الزراعي، وتكدس الديون عليهم بشكل كبير جداً وقدرت الخسائر 20 مليون دولار لفترة زمنية في 2012م ، وعدم تطور الصادرات الزراعية إلى صادرات زراعية صناعية بل صادرات زراعية أولية.

2- ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي من الأسمدة والبذور والمبيدات الحشرية حيث تخضع جميع السلع الوسيطة لنفس القيمة الجمركية للسلع الاستهلاكية مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج للمنتج الزراعي.

3- تراجع القوى العاملة في القطاع نتيجة الخسائر المستمرة للمنتجات الزراعية وعدم القدرة على تغطية أجور عمال الزراعة مما أدى إلى تسريح الآلاف من العمال.

4- عدم تدخل الحكومة وبتركها المجال للقطاع الخاص في العمل الزراعي وعدم وجود برامج توعية للمزارع الفلسطيني من قبل الحكومة وإنما يمارس الزراعة بناءً على خبرته الشخصية، فلم يتوفر له بيانات عن مساحة الأرض المزروعة من صنف معين في الموسم، الأمر الذي يجعل المحاصيل الزراعية من صنف معين تتكدس في الأسواق وهي فائضة عن الطاقة الاستيعابية لهذه الأسواق.

5- عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي من قبل السلطة والعمل على تطويره فقد بلغت نسبة القطاع الزراعي من إجمالى الموازنة العامة 1% من إجمالي الموازنة العامة من 1994-2012م.

## 4.8 خلاصة الفصل الرابع

ركز هذا الفصل بشكل رئيسي على القطاع الصناعي الفلسطيني خلال الفترة (1994-2012م) وتناول حقيقة القطاع الصناعي من حيث حجمه وعدد مؤسساته وطبيعتها وقدراته التصديرية والتشغيلية والإنتاجية، وأثر السياسات التجارية التي اتبعتها السلطة الفلسطينية للتعامل مع هذا القطاع كذلك أثر هذه السياسات على القطاع الزراعي وأظهرت الدراسة في هذا الفصل التالي:

- القطاع الصناعي شهد نمواً وتطوراً بعد قدوم السلطة الفلسطينية من 3700م منشأه عام 1993م إلى 17090 منشأة عام 2011م.
- القيمة المضافة للصناعات التحويلية بلغت كمتوسط للفترة(1994-2012م) 80.4% من إجمالى القيمة المضافة للقطاع الصناعي.
- السياسات التجارية كان لها تأثير سلبي على القطاع الصناعي ،فقد بلغت مساهمتة في الناتج المحلي الإجمالى 15.5% وبلغت مساهمة الصادرات الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي 7.5% ، ومتوسط الدعم الحكومي للقطاع الصناعي من الموازنه العامه لم تتعد 1.4% كمتوسط للفترة(1994-2012).
- السياسات التجارية كان لها تأثير سلبي على القطاع الزراعي ، بسبب ارتفاع مدخلات الانتاج للقطاع الزراعي ، التي كانت تطبق عليها نفس المعاملة الجمركية للسلع الاستهلاكية، وكذلك انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 7.72% كمتوسط للفترة (1994-2012).

# الفصل الخامس
# السياسات التجارية الفلسطينية

**تمهيد.**

**السياسات الاقتصادية الكلية الفلسطينية التي قامت بها السلطة الفلسطينية منذ 1994م.**

**السياسات التجارية الفلسطينية وارتباطها بالسياسات التجارية الإسرائيلية.**

**اتفاقية باريس الاقتصادية.**

**الاتفاقيات التجارية.**

**السياسة التجارية الأنسب للاقتصاد الفلسطيني.**

**متطلبات نجاح سياسة إحلال الواردات.**

**إستراتيجية تشجيع الصادرات.**

## 5.1 تمهيد:

تعد السياسات التجارية واحدة من أهم لبنات بناء الإقتصاد القومي،وهي المحرك الرئيسي لعجلة أي تطور إقتصادي وهى حجر الزاوية في إستقلال أي قرار سواءً أكان سياسياً أم إقتصادياً أم عسكرياً، وتعتبر التجارة الخارجية واحدة من أهم أعمدة الإقتصاد الوطني في بناء الاقتصاد القومي وتطويره ، حيث يبني على هذه السياسة النظام الاقتصادي الذي ستسير عليه الدولة، ويعد ذلك توجها نحو الاعتماد على الذات والاستقلال الاقتصادي وبناء القاعدة الاقتصادية القوية لكي تستطيع الصمود أمام التقلبات الاقتصادية والسياسية المحلية والعالمية، وهذه السياسة تحدد قوة الدولة في الساحة الدولية والتحكم بالقرار السياسي والاقتصادي، وتعطيها الرفعة والمكانة الإقتصادية في الاقتصاد الدولي وتحقق النمو والإزدهار للمجتمع المحلي. (خربوش، 2001).

## 5.2 السياسات الاقتصادية الكلية للسلطة الفلسطينية.

إن السياسة الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات التي تتبناها الدولة لتسهيل تحقيق الأهداف القومية في المجال الاقتصادي بإستخدام الأدوات الاقتصادية كافة (المالية، النقدية، التجارية). ولقد عملت السلطة الفلسطينية على مجموعة من الإجراءات لتنفيذ سياستها الاقتصادية، وهي كالتالي: (شعبان، 2012)

1- بناء عدد من المؤسسات الإدارية اللازمة لخدمة التنمية الاقتصادية.

2- الالتزام بإقامة نظام اقتصادي حر مع العالم الخارجي.

3- إصدار مجموعة من الأنظمة الإدارية والقوانين الاقتصادية أهمها قانون الاستثمار الفلسطيني.

4- تشجيع مبدأ الخصخصة وإعطاء القطاع الخاص الدور الأساس في التنمية الاقتصادية.

5- إنشاء سلطة النقد التي تشرف على القطاع المصرفي.

وقد حددت السلطة الفلسطينية سياستها التجارية منذ عام 1994م وفق النظام الاقتصادي الحر، بحرية الاستيراد والتصدير بتطبيق قانون الجمارك والمكوس الأردني لسنة 1962م، من أجل تحصيل الإيرادات لتمويل الخزينة العامة للسلطة.

وكذلك حسب ما ورد في المادة (2-21/1) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 التي تنص على التالي: (التشريعي، 2003).

1- يقوم النظام الاقتصادي في فلسطين على أساس مبدأ الاقتصاد الحر ويجوز للسلطة التنفيذية إنشاء شركات على أن تنظم بقانون.

2- حرية النشاط الاقتصادي مكفولة للجميع وينظم القانون قواعد الإشراف عليها وتنظيمها.

فقد انتهجت السلطة الفلسطينية هذا المبدأ بسياسات اقتصادية ذات طابع رأسمالي في التعاملات كافة مع العالم الخارجي بحرية الإستثمارات وحرية دخول وخروج الأموال من وإلى الأراضي الفلسطينية.

وفي مجال السياسة النقدية فتحت المجال لجميع المصارف العربية والأجنبية للعمل في الأراضي الفلسطينية، دون قيود أو شروط على هذه البنوك للمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي لتوجيه مدخراتها واستثماراتها نحو الداخل الفلسطيني، فقد بلغ حجم الودائع في البنوك العاملة لعام 2012 حوالي 10.4 مليار دولار وبلغت أرصدة البنوك في الخارج بقيمة 6.6 مليار دولار في حين حجم التسهيلات الائتمانية للقطاعات الإنتاجية الفلسطينية (القطاع الصناعي والزراعي) المقدمة من هذه البنوك لم تتجاوز 0.05% بقيمة 336.5 مليون دولار. (تقرير سلطة النقد، 2012)، وكذلك في السياسة الاقتصادية، فقد اعتمدت سياسة الإنفتاح الاقتصادي بفتح الباب على مصراعيه أمام الإستثمار الخارجي دون رؤية لتوجيه الاستثمارات وربطها بالعملية التنموية، فقد تركت الحرية لأي مستثمر خارجي أو محلي أن ينشئ أي مشروع يريده ويستفيد من التسهيلات القانونية حسب قانون الاستثمار الفلسطيني، مما أدى إلى توجيه الاستثمارات إلى قطاع الإنشاءات والخدمات والخدمات الترفيهية التي تدر الربح بشكل سريع مثل (مدن الملاهي (كازينو أريحا)[1] وليس لقطاع الإنتاج الحقيقي (الزراعة والصناعة). (Thomas, 2000).

لقد أثرت السياسات الاقتصادية الفلسطينية الكلية على حركة التجارة الخارجية،فقد فتحت المجال للإستيراد المباشر من جميع دول العالم أمام المستوردين لاستيراد كافة أنواع السلع

[1] كازينو اريحا(للقمار) هو انشئ في مدينة اريحا ، حيث يحظر القانون الاسرائيلي إقامتها ، و يسهل الوصول اليه من الإسرائيليين.

الاستهلاكية من خلال تسهيل دخول البضائع إلى الأراضي الفلسطينية، فقد أخذت تتدفق السلع التجارية على السوق الفلسطيني من جميع أنحاء العالم وقام المستوردون بالاستيراد المباشر من خلال المعابر الإسرائيلية، وقد وصلت التسهيلات للمستوردين الاستيراد على بطاقة الهوية دون الحصول على رخصة الاستيراد من المؤسسات الرسمية. واتجهت التجارة الخارجية الفلسطينية نحو الاستيراد بشكل مفرط وعجز متزايد ومزمن في الميزان التجاري، في حين بقي اتجاه الصادرات بطيئاً جداً ، وهذا الإتجاه في الاستيراد بالطريقة الغير ممنهجة والغير مطابقة للجودة والمواصفات الفلسطينية أدى إلى أضرار كبيرة في الاقتصاد الوطني وحجم الإنتاج المحلي. (Levine, 1995).

**وتتلخص سلبيات السياسات الاقتصادية التي إنتهجتها السلطة الفلسطينية في التالي:**

1- عدم توفر أدوات السيطرة والتوجيه الاقتصادي وعدم التحكم في التجارة الفلسطينية.

2- غياب التوجيه الواضح لعملية التنمية الاقتصادية إضافة للتضارب بين المؤسسات الحكومية وعدم الدقة في البرامج والخطط والأهداف الاقتصادية حيث تعددت الخطط الاقتصادية دون الوصول إلى خطة سليمة.(عوده،2006)

3- التبعية الاقتصادية للدول المانحة في تمويل المشاريع الاستثمارية بشكل كبير جداً.

4- التضخم في عدد مؤسسات القطاع العام والتضارب والازدواجية في كثير من المهام والصلاحيات بين المؤسسات الحكومية المختلفة مثل وزارة الصناعة ووزارة التجارة.

5- تدخل الأجهزة الأمنية في الشئون الاقتصادية من خلال طلب دخولها في أي مشروع استثماري كشريك رئيسي وتقاسم الأرباح مع المشروعات القائمة.

6- الاعتماد الكبير على إسرائيل في التجارة الخارجية وتصدير العمالة ومدخلات الإنتاج.

7- الاهتمام بقطاع الخدمات وقطاع البناء على حساب القطاع الزراعي والصناعي الذين يعتبران أهم القطاعات الإنتاجية المولدة للدخل والناتج المحلي.

8- إنخفاض حجم الاستثمار العام والخاص والتوجه نحو الاستهلاك للسلع الكمالية والترفيهية.

9- قصور أداء الجهاز المصرفي في خدمة الاقتصاد الفلسطيني رغم نجاحه في استقطاب المدخرات المحلية.

## 5.3 السياسات التجارية الفلسطينية وارتباطها بالسياسات التجارية الإسرائيلية:

قامت السياسات التجارية الإسرائيلية خلال عقد السبعينات والثمانيات العمل على هيكلة الاقتصاد الإسرائيلي بالتركيز على جانب العرض بشكل رئيس، فعمدت على تخفيض سعر الصرف للعملة الإسرائيلية مقابل الدولار بهدف دعم الصادرات وضبط الواردات بشكل عام، وذلك من أجل الحد من العجز في الميزان التجاري الإسرائيلي، وانتهجت في نفس الوقت سياسة الحماية للإنتاج المحلي لتعزيز قدرته على المنافسة في الأسواق الخارجية من خلال تقديم الدعم المالي والفني للقطاعات الإنتاجية، وباستخدام المعايير الفنية والصحية الصارمة والمعقدة على الواردات، وبفرض رسوم جمركية حمائية على واردات الدول التي لا ترتبط معها باتفاقيات تجارية. ومن أجل تحقيق سياساتها في الميزة النسبية بتقليل التكاليف للمنتجات التصديرية استعانت بالعمالة الفلسطينية الرخيصة بشكل كبير جداً، وكذلك شجعت على أنشطة التعاقد من الباطن في الاقتصاد الفلسطيني لزيادة صادرتها إلى السوق الأمريكية. (الجعفري والعارضه، ص13، 2002).

ولكن في النصف الثاني من التسعينات بدأت إسرائيل بتحرير تجارتها الخارجية للوفاء بالتزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية، فقامت بخفض معدلات التعرفة الجمركية على الواردات حيث وصلت صناعتها إلى مرحلة متقدمة من الجودة والتطور تستطيع منافسة الواردات من السلع الأجنبية. وطبقت إسرائيل منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية سياسة جمركية أحادية الجانب أدت إلى توجيه الاقتصاد الفلسطيني لخدمة أهداف السياسات الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية بالكامل لذلك ارتبطت السياسات التجارية الفلسطينية بعد قدوم السلطة الفلسطينية بالسياسات التجارية الإسرائيلية، وكانت انعكاساً لها مباشرة وذلك للأسباب التالية: (الجعفري والعارضة، ص16، 17، 2002)

1- الاتحاد الجمركي القائم قبل اتفاق السلام بقي مستمراً خلال المرحلة الانتقالية وفق اتفاقية باريس الاقتصادية، مما أدى إلى إبقاء السياسة الجمركية الفلسطينية أسيرة للسياسة الجمركية الإسرائيلية، حيث لم تعط هامشاً للسلطة بانتهاج سياسة جمركية بالزيادة في حدود 5% من قيمة التجارة الخارجية بشكل عام.

2- السيطرة والتحكم بالمنافذ الخارجية مع العالم الخارجي حيث بقيت السيطرة الإسرائيلية مستمرة بعد المرحلة الانتقالية وتحكمها بحركة الأفراد التجارة الخارجية بشكل منفرد الأمر الذي أدى إلى تعميق الاعتماد الفلسطيني في استخدام خدمات البنية التحتية الإسرائيلية في التجارة الخارجية مع العالم الخارجي (الشحن – النقل – ...الخ).

3- التحكم في تطوير الخدمات الأساسية وإعاقة المحاولات الفلسطينية لتطويرها مثل خدمات (الكهرباء، المياه، الاتصالات، الطرق الرئيسة) وذلك من خلال فرض القيود الإدارية والأمنية على إستيراد مدخلات هذه الخدمات ومن أجل إجبار الفلسطينيين الاستمرار في الحصول على هذه الخدمات من الجانب الإسرائيلي بشكل مباشر ومستمر.

4- الاستمرار في التحكم بالمقدرات الإنتاجية والتصديرية الفلسطينية من خلال التحكم بمصادر المياه وفرض القيود على استخدام الأراضي الزراعية في المناطق المفتوحة وفرض القيود على استيراد السلع الوسيطة في الإنتاج الصناعي.

هذه السياسات الإسرائيلية أدت إلى اعتماد الأراضي الفلسطينية على التجارة مع إسرائيل بشكل قصري ومباشر، فقد بلغت التجارة الفلسطينية من إسرائيل خلال السنوات السابقة (1971-2012) بمتوسط 81.3% من مجمل التجارة الفلسطينية مع العالم الخارجي.

هذا الإعتماد شبه الكلي جعل السياسات التجارية الفلسطينية ما هي إلا كمتغير تابع للسياسات التجارية الإسرائيلية تتأثر بشكل مباشر بأي تغيير في السياسات التجارية الإسرائيلية. ولم تقم السلطة الفلسطينية بأية محاولة لتعديل أو تغيير هذه السياسات من خلال اللجنة الاقتصادية المشتركة مع الجانب الإسرائيلي لمراجعة بنود الاتفاقية الاقتصادية، حيث لم تجتمع هذه اللجنة منذ 19 عاماً لمناقشة ومراجعة بنود الاتفاقية الاقتصادية. (جريدة الحياة، 2012).

## 5.4 اتفاقية باريس الاقتصادية:

بعد توقيع الاتفاقية الاقتصادية بين الفلسطينيين والجانب الإسرائيلي، فقد حددت هذه الاتفاقية الإجراءات والأنظمة الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

وتتلخص أهم النقاط المتعلقة بالعلاقات التجارية في الاتفاقية هي كالتالي: (الصوراني، 2004)

1- تصدير المنتجات الصناعية والزراعية الفلسطينية للأسواق الخارجية بدون قيود على أساس شهادة المنشأ التي تصدرها السلطة الفلسطينية.

2- تخضع الواردات الفلسطينية لمعدلات الجمارك والضرائب والرسوم الأخرى الإسرائيلية وكما تلتزم السلطة بسياسة الاستيراد الإسرائيلية وإجراءاتها.

3- يحق للسلطة الفلسطينية استخدام كافة نقاط العبور مع الخارج.

4- يمكن للسلطة الفلسطينية تشجيع وتعزيز الصناعة بطرق مختلفة مثل تقديم المنح والقروض ومساعدة البحث والتطوير والمزايا الضريبية المباشرة.

5- يحق للسلطة الفلسطينية إبرام اتفاقيات تجارية بما يتواءم مع اتفاقية باريس الاقتصادية.

6- لا يسمح للسلطة بالاستيراد من البلدان التي لا تقيم إسرائيل معها علاقات دبلوماسية بإستثناء السلع المدرجة في الملاحق.

7- يتم مراجعة التقديرات والبنود المتفق عليها كل ستة أشهر من قبل اللجنة الاقتصادية المشتركة وفق الحاجات والمعلومات المتوفرة بشأن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة.

8- تلتزم السلطة الفلسطينية بمعدل ضريبة القيمة المضافة في إسرائيل مع إمكانية تخفيضها بنقطتين مئويتين فقط.

وبتحليل بنود الاتفاقية المتعلقة ومدى مطابقتها للواقع الفلسطيني المدمر، فقد قيدت الاتفاقية الاقتصاد الفلسطيني حيث لا يحق للسلطة الفلسطينية التدخل في تحديد نوعية وكمية السلع المستوردة من الخارج ، بل ملتزمة بالسياسات التجارية الإسرائيلية من وجهة نظر الجانب الإسرائيلي وتفسير المفاوض الفلسطيني لبنود الاتفاقية، وبقيت السلطة الفلسطينية رهينة هذا الاتفاق المجحف رغم أن لديها كثيراً من الخيارات التي تسمح لها بتحديد السياسات التجارية لدعم القطاعات الإنتاجية، بخلاف التفسيرات الإسرائيلية والتفسيرات الخاطئة من قبل بعض المفاوضين الفلسطينيين.(فرسخ،1999).

## 5.5 الاتفاقات التجارية:

وقعت السلطة الوطنية الفلسطينية العديد من الاتفاقيات التجارية، في إطار سياستها التجارية الخارجية من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، وكان الهدف من الاتفاقيات التجارية التالي: (عبد الرازق، 2002)

1- تعزيز السيادة الفلسطينية وتقوية موقعها السياسي في الساحة الدولية من أجل التحرر من السياسة الإسرائيلية.
2- تنويع الشركاء التجاريين وتقليص التبعية التجارية مع إسرائيل.
3- فتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات الفلسطينية، مما يستدعي تأهيل القطاعات الإنتاجية، وبخاصة التصديرية وتعزيز الأداء الاقتصادي والقدرة التنافسية للمنتوجات المحلية في أسواق العالم.
4- الحصول على معاملة تفضيلية وإقرار بالوضع التنموي المتدني للاقتصاد الفلسطيني.
5- تحقيق الرفاهية للمستهلك الفلسطيني باستيراد السلع بأقل الأسعار.
6- نقل المعرفة التكنولوجية واستقطاب رؤوس الأموال لتعزيز الاستثمارات الخارجية.

**عرض الاتفاقات التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع العالم الخارجي** (عبد الرازق، 2002)

1- الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي (اتفاقية باريس الاقتصادية) الذي تم توقيعه في باريس في العام 1994م.
2- الاتفاق الفلسطيني الأوروبي وهو اتفاق وقع في عام 1997م، بين الإتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية.
3- الاتفاق المرحلي للتجارة الحرة مع مجموعة "EFTA". وهو اتفاق متعدد الأطراف.
4- اتفاق التجارة الحرة مع كندا عام 1999م.
5- اتفاق التعاون التجاري مع روسيا في عام 1999م.
6- اتفاق التعاون الاقتصادي والتجاري مع الأردن 1995م.
7- اتفاق التعاون الاقتصادي والتجاري مع مصر 1998م.
8- توقيع تفاهمات للتعاون مع تونس والمغرب في عام 1995م.

## 5.6 خيارات السياسات التجارية للاقتصاد الفلسطيني:

في ظل الواقع الراهن للاقتصاد الفلسطيني باعتماده بشكل مفرط على الواردات السلعية إذ يبلغ حجم الواردات حوالي 4.3 مليار دولار في حين بلغ حجم الصادرات حوالي 739 مليون لعام 2012م، حيث لا تغطي الصادرات سوي 17% من مجمل الواردات والسؤال الذي يطرح نفسه هل المجتمع الفلسطيني الذى هو في حالة تحرر وطني من الاحتلال الإسرائيلي قادر على بناء مقومات الصمود المطلوبة لاستمرار النضال والمقاومة من أجل تحقيق أهدافه الوطنية، وأيضاً هل يسمح الاحتلال الإسرائيلي ببناء مقومات الاقتصاد للشعب الفلسطيني الذي دمر اقتصاده على مر من العقود وبالاعتماد على الذات وبناء قدراته الإنتاجية التي تعمل على استقلاليته.

لقد وضعت منظمة التحرير الفلسطينية خطة إستراتيجية شاملة عام 1993م (البرنامج العام للإنماء الفلسطيني) الذي يقع فى حوالي 1130 صفحة شملت كل مكونات الاقتصاد الفلسطيني بتشخيص الوضع بشكل دقيق جداً ووضع الحلول المناسبة لكل قطاع.

واستعرضت الخطة أبرز خيارات السياسة التجارية للإقتصاد الفلسطيني، وهي كالتالي: (البرنامج العام، 1993)

1- الاعتماد على الذات (التوجه نحو الداخل).

2- الإشتراك في منطقة تجارة حرة شرق أوسطية.

وهي تتوحد فيها المعاملة الجمركية بين الدول الأعضاء فقط

3- فلسطين كمنطقة تجارية حرة (هونغ كونغ – شرق أوسطية).

وهي دخول الواردات الخاصة بالتصنيع وإعادة التصدير دون فرض رسوم جمركية مع جميع دول العالم

**واستعرضت الخطة مميزات وسلبيات كل خيار:**

فقد ذكرت أن سياسة الإعتماد على الذات (إحلال الواردات) وهو الإكتفاء الذاتي بفرض إجراءات حمائية مشددة ضد السلع المستوردة، وبينت إيجابيات هذه السياسة بأنها تتبني الاعتماد على

الـذات وعـدم الاعتمـاد علـى الأسـواق الخارجيـة فـي تـوفير السـلع وهـذه السياسـة لا تتطلب تطوير صناعات مجهزة وموجهه للتصدير.

ولكنها طرحت السلبيات وهي أن هذا التوجه سيكبد الإقتصاد الفلسطيني تكاليف كثيرة مثل تكاليف أولية لإنشاء صناعات إحلال الواردات وصعوبة تشغيلها بسبب ضيق السوق المحلي وغياب المنافسة والانعزال عن التطورات التكنولوجية الحديثة والخسائر الناجمة عن عدم التصدير وبالتالي التخلي عن العائدات المحتملة.

وخلصت الخطة أن هذا التوجه غير مرض وصعب التطبيق وباهظ الثمن للاقتصاد الفلسطيني، ولا يصلح سياسة عليا للإقتصاد الفلسطيني بسبب الإعتبارات التالية: وهي ندرة المواد الخام وصعوبة إدخال بعض الأنماط الزراعية وسياسة إغلاق المعابر من قبل إسرائيل، ثم هو غير مقبول من الناحية الدولية.

أما الاشتراك في منطقة تجارة حرة شرق أوسطية فبينت أن هذا غير مجدٍ للإقتصاد الفلسطيني بسبب اختلال التوازن بين الاقتصاديات المعنية (إسرائيل وفلسطين والأردن والاقتصاديات العربية الأخرى) من حيث مستويات المعيشة ومعدلات النمو، وبينت أن الفوائد الأساسية من خلال المنطقة الحرة ستعود معظمها لصالح الأطراف الأخرى حيث سيهمش بناء اقتصاد فلسطيني مستقل وسيحل محله سوق استهلاكية لمنافسيه السابقين ومصدراً للأيدي العاملة الرخيصة.

أما فلسطين كمنطقة تجارية حرة (هونغ كونغ – شرق أوسطية) وهي أن تصبح المنطقة منطقة حرة مع ميناء حر تستطيع هذه المنطقة جذب الاستثمار الأجنبي والصناعات المتقدمة تكنولوجياً لتوطينها في منطقة تتميز بكثافة القوي العاملة ومهارات متنوعة للتطوير، وهكذا تدخل إلى المنطقة الواردات الخاصة بالتصنيع وإعادة التصدير دون فرض رسوم جمركية وتكون مستويات الحماية منخفضة عموماً بسبب التوجه الاقتصادي نحو التصدير الانتقائي، لتعوض العائدات من التصدير على ما يتم صرفه على الواردات من الخارج.

وخلصت الخطة إلى أنه لابد من التوصل لمزيج ملائم ومرن بين سياسات الانفتاح الانتقائي الخاضع لقدر معقول من الإشراف والحماية الحذرة والتصدير المكثف، وتكون مقرونة بسياسات إنمائية في مجال التصنيع وفي بعض الفروع الزراعية، وإنماء خدمات كثيفة العلم (التصدير المعرفي) قابلة للتصدير.

ولكن حين استلمت السلطة الفلسطينية إدارة الأمور السياسية والاقتصادية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لم تطبق ما ورد في خطة البرنامج العام (الإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني)، بل إعتمدت مبدأ الحرية التجارية في الاستيراد والتصدير دون أخذ أي اعتبار للخصوصية الفلسطينية، ولم تسهم في تطوير القطاعات الإنتاجية على الإطلاق، من خلال التدخل المباشر في تحديد نمط الإنتاج والتصنيع، هذه السياسة أوصلت الاقتصاد الفلسطيني إلى الاعتماد الكلي على الخارج في تلبية حاجاته الأساسية والضرورية، وأصبح المجتمع الفلسطيني في حالة ارتهان كامل للخارج في توفير مقومات حياته الأساسية ورهن قراره السياسي للمساعدات الأجنبية المشروطة والتى تدفعه للتنازل عن حقوقه للاحتلال الإسرائيلي.

وبعد ما استعرض الباحث في الفصول السابقة واقع الاقتصاد الفلسطيني والتجارة الخارجية والقطاعات الإنتاجية المختلفة، وبعد مرور 20 عاماً على قدوم السلطة وانتهاجها سياسة الإنفتاح التجاري بشكل مطلق، وفي ظل الاتفاقية المجحفة بحق الاقتصاد الفلسطيني (اتفاقية باريس الاقتصادية)، والتي أظهرت تدهور التجارة الخارجية الفلسطينية واعتمادها شبه الكلي على الخارج والتراجع الحاد في أداء القطاعات الإنتاجية خاصة القطاع الزراعي والصناعي وتأثيراتها غير المباشرة على القطاعات المختلفة.

فإن الباحث يجيب على السؤال التالي ما هي السياسة الأنسب للإقتصاد الفلسطيني أهي سياسة إحلال الواردات (الإعتماد على الذات) أم سياسة تشجيع الصادرات أم المزج بين كلتا السياستين هذا ما يحاول الباحث تناوله في التالي:

**1- سياسة إحلال الواردات (الاعتماد على الذات):**

تقوم هذه السياسة على مبدأ الاكتفاء الذاتي في أوسع نطاق ممكن من السلع والبضائع

المصنعة، واختيار نمط التصنيع وبالتالي توجيه التخطيط الاقتصادي لهذا المجال مع الاعتبار للموارد والإمكانات المتاحة، مما يقتضي من الدولة إجراءات حمائية قوية للتركيز على السوق المحلي مع إمكانية تصدير الفوائض الزراعية والصناعية إن وجدت، وذلك من أجل تحقيق هدفين رئيسين هما الاعتماد على الذات وتحقيق المصلحة الوطنية، ولكن الاعتماد على الذات لا يعني الانغلاق والانعزال عن العالم الخارجي بحيث لا يكون حائلاً لاستيراد السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة. (صبري، 2012).

وما أكده رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي أن تكون سياسة الاعتماد علي الذات فى المنتوجات ذات الموارد الطبيعة المتوفرة لدى المجتمع ، والتواصل مع العالم الخارجي لاستيراد السلع التي لا يمكن إنتاجها محلياً.[1]

**2- سياسة تشجيع الصادرات:**

تعتمد هذه الاستراتيجية نحو التوجه إلى الخارج بنظام السوق الحر، وهي تعمل على تشجيع الصادرات من خلال كافة أشكال الدعم المختلفة لهذه الصناعات حيث تكون لها ميزة تنافسية قادرة على غزو الأسواق العالمية، فهي تسهم في عملية التنمية الاقتصادية ودخول العملة الصعبة وتطور نمو الناتج المحلي الإجمالي.

## 5.7 السياسة التجارية الأنسب للاقتصاد الفلسطيني:

تعتبر حالة الاقتصاد الفلسطيني حالة مشابه لاقتصاديات الدول التي تحررت من الاحتلال والاستعمار، ولكن الاقتصاد الفلسطيني يتميز بحالة فريدة عن اقتصاديات العالم ، وهي أن الشعب الفلسطيني قد حرر جزءاً من أرضه وليس كلها والمحتل لم يخرج من أرضه كما في الشعوب التي تحررت وعاد الاحتلال إلى أرضه، ولكن المحتل ظل جاثماً فوق أراضيه. وعند توقيع اتفاق السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي لم يأخذ الشعب الفلسطيني حقوقه السياسية الكاملة في السيطرة على موارده الاقتصادية وحدوده الجغرافية مع العالم الخارجي وورثت السلطة إقتصاداً مدمراً من جميع النواحي، ويوصف بالتبعية المطلقة للإقتصاد الإسرائيلي.

[1] تم إجراء مقابلة مع أ.د عاطف عدوان رئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس التشريعي الفلسطيني

وفي ظل صراع البقاء ومواجهه المحتل للانعتاق من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي والإعتماد على الذات، يتطلب هذا الأمر سياسات اقتصادية حازمة يستطيع خلالها المجتمع الفلسطيني الإعتماد على الذات بتوفير المواد الأساسية، وإنشاء أسواق بديلة وبناء إقتصاد فلسطيني مقاوم قابل للحياة والصمود والتوسع في التنمية الزراعية والصناعية، وقادر على التفاعل على الصعيد الإقليمي والعالمي، لكي لا يخضع لابتزاز للمحتل والتحكم في مصيره وقوت يومه من خلال حركة التجارة الخارجية.

ومن خلال التحليل للواقع الاقتصادي الفلسطيني، فإن السياسة الأنسب هى المزج بين كلتا السياستين معاً من أجل بناء الاقتصاد الفلسطيني، على سياسة إحلال الواردات (الاعتماد على الذات) وسياسة تشجيع الصادرات، وهذا التوجه تنبته خطة الصايغ قبل 19 عاماً و يوافق رأي كثير من الخبراء الاقتصاديين الفلسطينيين في هذا المجال من خلال الاطلاع على الأبحاث المنشورة والأيام الدراسية واللقاءات الصحفية والمواقع الالكترونية لهؤلاء الخبراء، وهم علي سبيل المثال لا الحصر مثل (مقداد، وأبو جامع ،الرفاتي، الصوراني، والنمروطي، عبدالرازق، صبري، مدلله، رجب، عوده، أبو ظريفه، والنقيب، ونصر وغيرهم ....)[1]، وذلك للتالي:

## 5.8 أسباب ومبررات استخدم كلتا السياستين معاً

### 1-واقع الاقتصاد السياسي الفلسطيني مع الاحتلال الإسرائيلي:

إن المجتمع الفلسطيني في حالة تحرر وطني رغم اتفاق السلام الجزئي مع المحتل الإسرائيلي وطبيعي أن يكون الاقتصاد في حالة تبعية كاملة لاقتصاد المحتل، لأن هذا أسلوب المستعمر في كافة أنحاء العالم حيث يسيطر على الموارد الإقتصادية للبلد بالكامل، ويعمل

(1) د. محمد مقداد بروفيسور في الاقتصاد، د.نسيم أبو جامع أستاذ مساعد في الاقتصاد د. علاء الدين الرفاتي أستاذ مشارك في الاقتصاد، د. خليل النمروطي أستاذ مساعد في الاقتصاد، د. عمر عبد الرازق بروفيسور في الاقتصاد، د. سلوي صبري أستاذ مساعد في الاقتصاد، د. معين رجب بروفيسور في الاقتصاد، أ. غازي الصوراني هو متخصص في الاقتصاد، د. ماهر الطباع أستاذ مساعد في الاقتصاد، أ. سامي أبو ظريفه مختص في الاقتصاد، د. سمير أبو مدلله أستاذ مشارك في الاقتصاد، ، د. سيف الدين عود أستاذ مساعد في الاقتصاد، د. خليل النمروطي أستاذ مساعد في الاقتصاد، فضل النقب بروفيسور في الاقتصاد، محمد نصر أستاذ مساعد في الاقتصاد،).

على تبعية الإقتصاد في كافة مقومات الحياة الأساسية من سلع غذائية ودوائية، بحيث عند خروج المحتل يبقي المجتمع في حاجة ماسة للمحتل في توفير مقومات الحياة الأساسية الضرورية، لكي يبقي مرهوناً للقرار السياسي للدولة المحتلة وتتحكم به حسب مصالحها الخاصة. (أمين،2007).

**2- توفر الموارد البشرية:**

إن المجتمع الفلسطيني يتكون فئات عمرية مختلفه ،فقد بلغت نسبة الشباب (15-29 سنة) في فلسطين 29.9% من إجمالي السكان، يتوزعون بواقع 38.8% في الفئة العمرية (15-19 سنة) و61.2% في الفئة العمرية (20-29 سنة)، ويظهر التوزيع العمري للسكان أن المجتمع الفلسطيني هو مجتع فتي حيث أن الهرم السكاني هرم ذو قاعدة عريضة ورأس مدبب؛ ما يعني أنه ولسنوات قادمة سيبقى المجتمع فتياً، قادر على التطوير والابتكار في جميع مجالات الإنتاج لوفرة الموارد البشرية الشابة القادرة على الابتكار والتطوير(مركز الاحصاء الفلسطيني،2012، المسح السكاني)

إن المزج بين السياستين(الحرية والحماية) هو أمر صعب جداً في ظل العلاقات الدولية، لأن الدول تتعامل بمبدأ المعاملة بالمثل في التبادل التجاري، من حيث الصادرات والواردات وفتح الأسواق بينها (مبدأ المعاملة بالمثل).

**ولكن كيف للاقتصاد الفلسطيني أن يعمل بالمزج بين السياستين دون أن يجبر بالمعاملة بالمثل في التبادل التجاري للدول التي يصدر إليها ولا يستورد منها؟**

يمكن العمل بالسياسة المزدوجة من خلال المبررات التالية:

**1- البعد العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية:**

تكتسب القضية الفلسطينية بعداً دينياً وتاريخياً، في وجدان الشعوب العربية والإسلامية، لأنها أرض الإسراء والمعراج والأرض المباركة، وفيها المسجد الاقصي أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين فقال تعالي في عظمتها وبركتها: **(سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ)** (سورة: الإسراء، الآية [1])، وكذلك في الحديث، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **(لا تزال طائفة من أمتي على الدين ظاهرين لعدوهم قاهرين لا يضرهم من خالفهم إلا ما أصابهم من لأواء حتى**

**يأتيهم أمر الله وهم كذلك، قالوا: يا رسول الله وأين هم؟ قال: ببيت المقدس وأكناف بيت المقدس).** (رواه أحمد).

وأيضاً حالة الوضع السياسي للشعوب العربية والإسلامية التي تحررت من الإستعمار، وشعورها بالظلم والقهر من المستعمر وبقاء فلسطين حتى الآن تحت الإحتلال الإسرائيلي.

إن القضية الفلسطينية تكتسب تعاطفاً شعبياً كبيراً جداً من قبل الشعوب العربية والإسلامية، وهي على استعداد لاستقبال السلع الفلسطينية دون المعاملة بالمثل وذلك للأسباب التالية:

أ- أن هذه السلع من الأرض المباركة (بيت المقدس)، ولقد استخدم الاحتلال هذا الأسلوب في الترويج لبضائعه في دول أوربا وأمريكيا وخاصة للمسيحية الصهيونية، بضائع الأرض المقدسة (أرض الميعاد).

ب- دعم الشعب الفلسطيني اقتصادياً للتفرغ لمقاومة الاحتلال من خلال شراء البضائع الفلسطينية (الدولة الأولى بالرعاية)، في ظل المنظومة الدولية الظالمة التي تتعامل بازدواجية مع القضية الفلسطينية.

**2- وزن الصادرات الفلسطينية في الواردات العربية والإسلامية:**

ماذا تمثل الصادرات الفلسطينية بالنسبة لواردات الدول العربية والإسلامية؟.

جدول رقم (5.1) يوضح حجم التجارة الخارجية العربية والإسلامية بالنسبة للصادرات الفلسطينية (القيمة مليار دولار)

| السنة | واردات الدول العربية | واردات الدول الاسلامية | الصادرات الفلسطينية | نسبة الصادرات الفلسطينية من الورادات العربية | نسبة الصادرات الفلسطينية من واردات الدول الاسلامية |
|---|---|---|---|---|---|
| 2010 | 655 مليار | 1260 مليار | 0.573 مليار | .000088% | %0.0000056 |

المصدر: التقرير العربي الموحد 2011م ،منظمة المؤتمر الإسلامي 2011م.

يشير الجدول رقم(5.1) أن قيمة الصادرات الفلسطينية تبلغ 573 مليون دولار لعام 2010م في حين تبلغ الواردات العربية حوالي 655 مليار دولار، وتبلغ الواردات لدول العالم الإسلامي حوالي 1.26 تريلون دولار.

إن الصادرات الفلسطينية لا تشكل أي قيمة بالنسبة للواردات العربية إذا ما استقبلت الصادرات الفلسطينية بالكامل فهي تشكل 0.00088% من إجمالي الواردات العربية، ولو إفترضنا أن الصادرات الفلسطينية قد زادت عشرة أضعاف وأصبحت 5.7 مليار دولار فإنها لا تشكل سوى 0.0087%. من واردات الدول العربية، في حين واردات دول العالم الإسلامي بلغت 1.26 تريلون دولار، ومقارنة الصادرات الفلسطينية بالنسبة لواردات دول العالم الإسلامي نجد أن نسبة الصادرات الفلسطينية تساوي 0.0000056%، مما يعني أن قيمة الصادرات الفلسطينية لا تذكر نهائياً مع حجم الواردات لدول العالم الإسلامي، ولو افترضنا أيضاً أن الصادرات الفلسطينية قد تطورت وزادت إلى عشرة أضعاف وأصبحت 5.7 مليار دولار فإنها لا تشكل سوى 0.0045% من حجم ورادات دول العالم الإسلامي.

لذلك يرى الباحث أن هناك إمكانية لتطبيق هذا البند بعد التوافق السياسي مع دول العالم العربي ممثلاً بجامعة الدول العربية ودول العالم الإسلامي ممثلاً بمنظمة المؤتمر الإسلامي أو التوافق الفردي مع كل دولة على حده من خلال البعثات الدبلوماسية في الخارج.(معتصم،2002)

**3- البعد الإنساني:**

إن المجتمع الفلسطيني له بعد إنساني كبير في وجدان العالم، بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضده من تشريد وقتل على مر ستون عاماً، وهي القضية الأكثر حساسية على مستوى العالم، والعالم المتمدن يعتبر الحرية للإنسان أبسط حقوقه في الحياة، وأدت سياسة الاحتلال من مصادرة الأراضي الزراعية والتضييق على السكان الفلسطينيين في أرزاقهم إلى انتشار حالات الفقر والبطالة التي تعيشها الأسرة الفلسطينية، حيث تشير بيانات الأمم المتحدة في تقرير التنمية البشرية لعام 2012م حول الفقر في فلسطين أن نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية بلغت حوالي 30%. ومن هذا المنطلق لن تدخر شعوب العالم في دعم الشعب الفلسطيني ومحاولة التخفيف عنه وتوفير سبل العيش الكريم له، حيث ستعتبر شراء منتجاته واجباً أخلاقياً لدعم الشعب الفلسطيني وتخفيف حدة الفقر التي يعيش فيها.(تقرير التنمية البشرية،2012)

## 5.9 متطلبات نجاح سياسة إحلال الواردات:

إن نجاح سياسة إحلال الواردات تتطلب مجموعة أمور أساسية، من أجل فعالية هذه السياسة في مدى كفايتها في تحقيق أقصى عائد ممكن من تطبيقها لخدمة الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

**أولاً: الجانب الإداري والتنظيمي:**

لابد من وجود مركز أو هيئة حكومية قوية تستطيع القيام بمهامهما تضم جميع الخبراء الاقتصاديين، وأن تكون هي الجهة الوحيدة الرسمية الحكومية في توجيه التجارة الخارجية و المرجع الرئيسي لجميع المؤسسات الإقتصادية وفق نظام قانوني واضح وصريح، لأنه من أسباب عدم دعم المنتج المحلي الفلسطيني وتبني سياسة واضحة، هو تضارب الصلاحيات بين الوزارات المعنية في (وزارة التجارة والصناعة )، مما أدى إلى هذا الوضع المتردي في القطاعات الإنتاجية المختلفة(عوده، 2006).

وتشرف هذه المؤسسة على السياسات التجارية بالكامل بالتنسيق مع الجهات المختصة للقطاعات الإنتاجية المختلفة، من خلال تخطيط المواسم الإنتاجية المتخلفة والتصديرية، وبدعم وتشجيع الإنتاج من خلال تقديم الحوافز المالية والفنية أو التأمين ضد الكوارث الطبيعية أو التقلبات المفاجئة.

**ثانياً: التركيز على القطاعات المستهدفة بالإحلال:**

وهو أن تختار الدولة القطاع أو الفرع الاقتصادي الذي تتوفر له مميزات معينة عن غيره من القطاعات المختلفة، حيث تتوفر له مقومات فنية وتسويقية يستطيع أن يحرك عملية النمو الاقتصادي[1]. ويتم تصنيف القطاعات الرائدة على أساس توفر الموارد الاقتصادية الطبيعية والعمالة الماهرة وغير الماهرة إلى ما يلي: (صبري، 2012)

**1- الصناعات القائمة على أساس الموارد الطبيعية ويشمل ذلك:**

الصناعات الاستخراجية القائمة على استغلال الموارد الطبيعية مثل (الصخور لإنتاج حجر

(1) توجد دراسة قيمة للباحث جبر سلامة القريناوي بعنوان (قدرة قطاع الصناعات الغذائية على إحلال الواردات دراسة حالة قطاع غزة)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، 2006م.

البناء والرخام والفوسفات) حيث هذه الصناعات عليها طلب عالمي متزايد وبشكل مستمر نظراً للجودة العالية التي تتمتع بها هذه المنتوجات، ويكون العمل في هذه الصناعات بشكل معقول لا أن تستنزف بشكل سريع تؤثر على حقوق الأجيال القادمة.

**2- الصناعات القائمة على المنتجات الزراعية:**

وهي تشمل تحديد طبيعة زراعة الأصناف الزراعية التي تحتاجها الصناعات المختلفة، حيث تسمح الظروف المناخية في الأراضي الفلسطينية بزراعة جميع المنتجات وبجودة عالية، والتي تحتاجها الصناعة الوطنية. (http://www.moa.gov.ps/).

**3- الصناعات القائمة على أساس الأيدي العاملة الماهرة (ذات الإنتاجية العالمية):**

وينطبق ذلك على الصناعات القائمة على مبدأ (المناولة الصناعية) هو وجود علاقة مباشرة بين المؤسسات المنفذة للأعمال والمؤسسات المقدمة للأعمال وفق الأهداف الصناعية والتجارية، بما في ذلك الصناعات التجميعية ذات الجودة العالية مثل صناعة الملابس والأحذية المميزة. (مكحول وعيطاني، 2004).

**ثالثاً: تحليل لطبيعة السلع المستوردة وإمكانية ضغطها:**

يبلغ عدد السلع المستوردة للأراضي الفلسطينية حوالي عشرة آلاف سلعة وذلك حسب تقرير مركز الإحصاء الفلسطيني لإحصاء التجارة 2012م، هذه السلع المستوردة لابد أن تخضع لدراسة تفصيلية شاملة بهدف تحديد السلع الاستهلاكية الخفيفة (غير المعمرة) وحجمها ونسبتها من مجموع الواردات من ناحية، ومقدار تلبيتها للاحتياجات الضرورية للمواطنين من ذوي الدخل المحدود من ناحية ثانية ومقدار ضغط هذه السلع، وكذلك التوصل إلى مجموعة من المؤشرات الخاصة بكفاءة إنتاج هذه السلع والفروقات بينهما. (الصوراني، 2004).

وفي دراسة لمقداد وآخرون[1] حول آليات إحلال السلع المستوردة من إسرائيل من أجل التخفيف من العجز في الميزان التجاري والاعتماد على الذات، فقد توصلت الدراسة إلى أن إستراتجية إحلال الواردات تناسب الاقتصاد الفلسطيني، كونه في مراحله الأولى في النمو

(1) توجد دراسة قيمة جداً لكل من د. محمد مقداد و د. خليل النمروطي و د. علاء الدين الرفاتي و أ. مازن البلعاوي حول (آليات إحلال السلع المستوردة من إسرائيل) الجامعة الإسلامية، 2004م.

الاقتصادي, وكانت الدراسة معمقة ودقيقه على بعض السلع التي يمكن إنتاجها محلياً والاستغناء عن السلع المستوردة من إسرائيل، وصنفت قوائم للسلع الزراعية والصناعية لصانعي السياسات من أجل البدء في سياسة إحلال الواردات وللمساهمة في التنمية الاقتصادية وبناء القاعدة الإنتاجية.

**رابعاً: الرقابة على الجودة والإنتاج:**

يمكن أن تلعب مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية دوراً هاماً في الحد من تدفق الواردات من خلال مطابقة السلع المستوردة للمواصفات التي تحددها المؤسسة والرقابة على المنتجات المحلية ومتابعتها لضمان مستوى الجودة والكفاءة، وتوفير الحماية الاقتصادية والبيئية للمستهلك الفلسطيني، والعمل على تطوير السلع من خلال تحديد مواصفات إنتاج السلع بالمقاييس العالمية. (هنطش، 2012).

**خامساً: التدرج في عملية إحلال الواردات:**

تشمل التركيز على إنتاج مجموعات من السلع الاستهلاكية الخفيفة محلياً غير المعمرة (كالملابس والأغذية والمشروبات والأحذية والأدوات المنزلية)، خاصة وإن هناك بعض المؤشرات الإيجابية لبعض الصناعات الخفيفة المحلية أن لها القدرة على الإحلال في المرحلة الأولى وتعتبر بديلاً كاملاً لها، وذلك من خلال مجموعة من الدراسات التي أجريت حول الصناعات التحويلية وقدرتها على تغطية السوق المحلي بدل السلع المستوردة، وبمقابلة رئيس اتحاد صناعة الملابس والنسيج والصناعات الجلدية أكد على مبدأ الإحلال للسلع غير المعمرة والتي تتوفر لها قاعدة جاهزة للانتاج[1] مثل صناعة النسيج والملبوسات، وأيضاً للمنتجات الزراعية يوجد هناك عدد من الدراسات تفيد بأن القطاع الزراعي الفلسطيني يستطيع تغطية نسبة كبيرة من المنتجات الزراعية كبديل للسلع الزراعية المستوردة[(2)]، الأمر الذي يسهم في حال تحققه في توفير بعض عناصر القوة اللازمة لبناء الاقتصاد الوطني المستقل، بما يجعله قادراً نسبياً على تضييق الفجوة الواسعة والخلل الكبير في الميزان التجاري.وبعد تحقق الاحلال للسلع

([1]) قام الباحث بإجراء مقابلة مع رئيس اتحاج صناعة الملابس والنسيج والصناعات الجدلية محمد ابو شنب الذي أكد علي أهمية تشجيع الانتاج المحلي واحلال الورادات خاصة لقطاع المسنوجات لتوفر الخبرات والمهارات في هذه الصناعات.

(2) دراسات لوزارة الزراعة الفلسطينية – غزة حول إحلال الواردات الزراعية.

الاستهلاكية يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية حسب الامكانات المتاحة للاقتصاد القومي.

**سادساً: المشاركة المجتمعية (التفاعل الشعبي):**

عندما تتبنى الدولة أي استراتجية لخدمة المجتمع وتعمل على تنفيذها فإنها تسعى للمشاركة المجتمعة في تنفيذ الخطة أو القرار التي اتخذته؛ لأن قبول المجتمع لهذه الخطة يعني مشاركة الحكومة في تنفيذيها وهذا بدوره يؤدي إلى إنجاح هذه الخطة بشكل كبير جداً، بسبب التناسق والتناغم ما بين الحكومة والمجتمع على نفس الهدف.(غبس،2007)

لذلك في استراتجية إحلال الواردات لابد أن يكون التفاعل الشعبي كبيراً جداً من خلال مشاركة الجمهور في صنع القرار، لأن هذا الأمر يدفع نحو إعادة الثقة في صفوف الجماهير ويخلق لديها الدافعية سواء أكان في عملية الإنتاج والبناء أم في عملية الصمود والمقاومة معاً، وتؤدي به إلى بلورة حالة من التوحد وإرتفاع درجة الاستعداد لمقاطعة البضائع والسلع الإستهلاكية الأجنبية، والتوجه نحو شراء السلع الفلسطينية البديلة في سياق التطبيق الفعال لبرامج ترشيد الاستهلاك الخاص، وتطبيق الدولة برنامج الحد من الإنفاق في الوزارات والمؤسسات الرسمية وتطبيق قانون المشتريات المحلية، هذه الأمور تؤدي إلى نجاح السياسة بشكل كبير جداً لوجود الثقة ما بين المواطن والحكومة في تنفيذ كل طرف ما هو مطلوب منه. (الصوراني، 2004).

**سابعاً: البيئة القانونية:**

وهي توفر المنظومة القانونية الاقتصادية التي تعمل على حماية وتشجيع الإنتاج المحلي بوجود قوانين رئيسة: مثل قانون الزراعة وقانون الصناعة وقانون الجمارك وقانون التجارة، وقانون دعم وتشجيع الإنتاج وقانون المشتريات الحكومية وأن تكون اللوائح المفسرة لهذه القوانين واضحة لكي لا يكون هناك تضارب في فهم النصوص القانونية بين المؤسسات المختلفة من القطاع الخاص والقطاع العام. (مركز بال تريد، 2008).

## 5.10 إستراتيجية تشجيع الصادرات:

تقوم هذه السياسة على تطوير قدرة الصناعات المحلية للوصول للأسواق العالمية، وذلك من خلال التركيز على الصناعات ذات القدرة التنافسية بتقديم الدعم الفني والمالي لها من قبل

القطاع العام، ولأهمية هذه الاستراتجية على مستوى الاقتصاد القومي في مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي وبزيادة فرص العمل، والحد من الفقر وتوازن الميزان التجاري، لابد أن تكون هناك دراسة فنية شاملة على السلع الفلسطينية التي سيكون لها ميزة تنافسية في الأسواق العالمية، وكذلك دراسة عن الأسواق الخارجية وطبيعتها والأسواق الناشئة وإقامة المعارض التسويقية في الخارج للتعرف على المنتجات الوطنية، وغيرها من الترتيبات الفنية واللوجستية لتسهيل وصول الصادرات إلى الخارج.

إن العمل بالاستراتيجية المزدوجة (إحلال الواردات وتشجيع الصادرات) تسهم بشكل كبير وفعال في الإعتماد على الذات و تطوير نمو الإقتصاد الفلسطيني نحو الأفضل، وتقليل تبعية الإعتماد على المساعدات الخارجية وهي تحقق كثير من الأهداف للاقتصاد الفلسطيني وهي كالتالي: (أبو ظريفه، 2003)

1- تعمل على ربط الإنتاج الوطني بالحاجات المحلية، وبالتالي زيادة الطاقة الصناعية القادرة على نقل الاقتصاد الفلسطيني تدريجياً إلي مراحل النمو الذاتي.

2- الاستخدام الأمثل للموارد المحلية وبخاصة المواد الخام، إذ إن تصنيع المواد محلياً وما يترتب على ذلك من تحسين شروط التبادل في الأسواق الخارجية، وتحقيق وفورات أكبر تزيد من قدرة الاقتصاد على تعجيل عملية التراكم الضرورية لتمويل التنمية.

3- تطوير كفاءة الصناعات التحويلية وذلك لكون هذه الصناعات تتمتع بإرتباطات أمامية وخلفية ومتشعبة في الاقتصاد، مما يؤدي إلى تطوير تلك الصناعات والعمل على تعميق الترابط بين القطاعات المتخلفة في الإقتصاد.

4- تعمل على إعادة هيكلة القطاع الصناعي ومعالجة الإختلالات والتشوهات ليواجه متطلبات المرحلة قصيرة الأجل وفي نفس الوقت يعمل على تطوير الصناعات ذات الطابع التصديري في الأجل الطويل.

5- إيجاد فرص عمل لاستيعاب البطالة العالية التي يواجهها الإقتصاد الوطني وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي والحد من نسبة الفقر، وتوجيه التعليم نحو التعليم التقني والمهني.

## 5.11 خلاصة الفصل الخامس

تناول هذا الفصل السياسات التجارية الفلسطينية خلال الفترة(1994-2012) وابرز خيارات السياسات المناسبة للاقتصاد الفلسطيني وتم ايضاح هذه السياسات التي اتبعتها السلطة الفلسطينية مع الاقتصاد الفلسطيني الناشئ وكان التالي:

- السلطة الفلسطينية استخدمت سياسة الحرية التجارية دون مراعاة للخصوصية الفلسطينية .
- فتح باب الاستثمار دون توجيه للاستثمار دون ربطها بالعملية التنموية الشاملة.
- غياب التوجه الواضح لعملية التنمية وعدم تنفيذ الخطط والبرامج التنموية التي تم اعدادها مثل خطة برنامج الانماء الفلسطيني .
- ارتباط السياسات التجارية الفلسطينية القصري بالسياسات التجارية الاسرائيلية.
- الاتفاقات التجارية التي تم توقعيها لم تسهم في التنمية الاقتصادية.
- السياسة التجارية الانسب للاقتصاد الفلسطيني هي المزج بين سياسة احلال الورادات وسياسة تشجيع الصادرات.
- المشاركة المجتمعية الفاعلة تؤدي إلى لنجاح السياسات التجارية من خلال شراء السلع المنتجه محلياً ومقاطعة البضائع الأجنبية.
- ضرورة أن تتوفر المنظومة الادرية والقانونية السليمة لإدارة السياسة التجارية
- البعد العربي والاسلامي له أهميته فى المساهمة في تطوير الاقتصاد الفلسطيني .

# الفصل السادس

## التحليل القياسي لأثر السياسات التجارية على الأداء الاقتصادي والقطاع الصناعي

**تمهيد.**

**منهجية وإجراءات الدراسة.**

**بيانات ومتغيرات النموذج.**

**النموذج الأول إجراء التحليل والتقدير القياسي لأثر السياسات التجارية على الأداء الاقتصادي**

**التحليل الاقتصادي للنتائج القياسية للنوذج الأول**

**النموذج الثاني إجراء التحليل والتقدير القياسي لأثر السياسات التجارية على القطاع الصناعي**

**التحليل الاقتصادي للنتائج القياسية للنموذج الثاني**

**خلاصة الفصل السادس**

## 6.1 تمهيد:

يسعى الباحثون إلى استخدام الاقتصاد القياسي لاختبار النظريات الاقتصادية، حيث يتم بناء النظريات الاقتصادية على مجموعة من الفرضيات بين متغيرات عديدة بقصد فهم الظواهر الاقتصادية والتنبؤ بحدوثها من خلال إيجاد قيم عددية لاختبار قوة المتغير (المتغيرات المستقلة) في تفسير سلوك المتغير التابع، ويساعد التحليل القياسي متخذ القرار وصانعو السياسات على عقد المقارنات بين القيم العديدة للمعلمات المقدرة وإتخاذ القرار السليم في التخطيط الاقتصادي. ويستخدم الباحث العلاقة الإنحدارية لتقدير العلاقة بين المتغيرات، بإستخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية وتحويلها إلى بيانات ربعية بالطريقة المناسبة، وبإختبار إستقرار السلاسل الزمنية من خلال إختبار جذر الوحدة، وهي ما إذا كانت تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مستقل عن الزمن، وكذلك اختبار سكون السلسلة باستخدام طريقة ( Augmented Dickey Fuller ADF) و (Philips Perron – pp )، إذا كانت السلسلة مستقرة عند الدرجة الأولى أو الثانية. (الزبيدي والفتلاوي، 2011).

## 6.2 منهجية وإجراءات الدراسة:

### 6.2.1 طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS):

لتقدير العلاقة الخطية يستخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى العادية OLS في تقدير نموذج الدراسة حيث تمتاز هذه الطريقة بدقة تقدير المعلمات بعد تحقق إفتراضتها لكي يتم الحكم على جودة النموذج المقدر، وتتمثل فيما يلي:

1- الأخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي (Normality).

2- تجانس تباين حدود الخطأ بمعنى ثبات تباين حد الخطأ (Heteroskedasticity).

3- إستقلال حدود الخطأ بمعنى عدم وجود إرتباط ذاتي في حدود الخطأ (Autocorrelation).

4- عدم وجود إرتباط بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity).

5- أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.

وإذا تحققت جميع الشروط السابقة يمكن إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ، وبذلك يمكن الحصول على أفضل تقدير للنموذج القياسي حيث يبنى على التقدير بناء القرارات الاقتصادية المناسبة سواءً على مستوى الدولة أو مستوى المؤسسات. (الجبوري وعبد الرازق، 2012). ويستخدم الباحث اختبار الأداء العام للنموذج وهو اختبار F وكذلك إختبار دلالة كل متغير

باستخدام الدلالة المعنوية اختبار T عند الاحتمالية 5% .

بعد كل ذلك يمكن الخروج بنموذج قياسي سليم يمكن أن تعمم نتائج هذا التحليل والتقدير على الاقتصاد الفلسطيني.

### 6.2.2 اختبارات السكون للسلاسل الزمنية:

يعتبر شرط السكون أساسياً لدراسة تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وتعبر السلسلة الزمنية ساكنة إذا تحققت فيها الشروط الآتية:(الزبيدي والفتلاوي، 2011).

1- ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن.

2- ثبات التباين عبر الزمن.

3- التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يجب عنده التغاير.

وهناك العديد من الاختبارات والطرق الإحصائية المستخدمة في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ونذكر من هذه الاختبارات ما يلي:

### 6.2.3 اختبار جذر الوحدة:

من الأساليب التي تستخدم في تحديد إستقرار السلسلة الزمنية هو إختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، حيث تكون بوسط حسابي ($\mu=0$) وثبات التباين ($\sigma^2=1$) والتغاير $cov(X_i,X_j)=0 \quad i \neq j$ وعندما تكون ($\rho=1$) مقبولة إحصائياً، فإن ذلك يدل على عدم الاستقرار وأن البيانات تعاني من الجذر الأحادي ، ولذلك لابد من معالجة السلسلة الزمنية غير المستقرة، وذلك بأخذ بصيغة الفروق للدرجة $d=1,2$ لجعلها مستقرة، وبذلك يمكن القول بأن السلسلة الزمنية متكاملة (intergraed) من الدرجة d، ويشار إليها $Y_t \sim i(d)$ .

وأهم الطرق المستخدمة في ذلك إختبار ديكي فولار الموسع ( Augmented Dickey Fuller ADF) وكذلك إختبار فيلبس برون (Philips Perron – pp) .

وسيتم تطبيق كلا من اختبار فيلبس برون (PP) للتأكد من سكون السلاسل الزمنية، حيث إن هذه الاختبارات تعتبر الأكثر استخداماً في مجال الدراسات الاقتصادية القياسية للكشف عن سكون السلاسل الزمنية. (عبد الرازق والجبوري، 2012).

### 6.2.4 اختبار التكامل المشترك:

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ويتطلب حدوث التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية أن تكون هذه السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها كل على حدة بمعنى أن تكون هذه السلاسل ساكنة من نفس الدرجة. ويستخدم اختبار جوهانسون (Johnasen test) للكشف عن التكامل المشترك، لأنه يعتبر أكثر الإختبارات شمولية في هذا المجال و يتم إستخدامه في حالة النماذج المتعددة، من خلال حساب قيمة إحصاء القيمة العظمى (Maximum) وإحصاء الأثر (Trace) حيث أن كلاهما يعطي نفس النتيجة لذا تم الإعتماد على نتائج إحصاء القيمة العظمى لإختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات نموذج الدراسة. (عطية، ص670، 2005).

### 6.3 بيانات ومتغيرات النموذج:

## النموذج الاول

### 6.3.1 صياغة نموذج الدراسة:

قام الباحث ببناء النموذج القياسي للدراسة (أثر السياسات التجارية على أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الزمنية 1994-2012م)، وذلك على النحو الآتي:

$$GDP = f(C, I, M, X, S, L, D_1, D_2)$$

### 6.3.2 تعريف متغيرات نموذج الدراسة:

يستخدم الباحث عدة متغيرات لتطبيق نموذج الدراسة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) وسوف يستخدم الباحث تعريف المتغيرات في النموذج بناءً على **التعريفات الرسمية الصادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني** (دليل المصطلحات الاقتصادية، 2011).

❖ **المتغير التابع:**

- الناتج المحلي الإجمالي: **(GDP)**

هو إجمالي ما تم إنتاجه من السلع والخدمات خلال فترة زمنية محدودة.

❖ **المتغيرات المستقلة:**

- الاستهلاك النهائي الخاص:**(C1)**

هو مجموع الاستهلاك من السلع والخدمات من قبل الأسر المعيشية.

- الواردات السلعية:**(M)**

هي إجمالي السلع المستوردة للبلد عن طريق الموانئ البرية والبحرية والجوية، التي نقل ملكيتها لتغطية الاحتياجات المحلية للاستهلاك النهائي والوسيط وإعادة التصدير.

- الصادرات السلعية:**(X)**

هي إجمالي السلع التي يتم تصديرها خارج البلاد ويتم نقل ملكيتها إلى اقتصاد آخر من العالم.

- التكوين الرأسمالي الثابت:**(I)**

يعرف التكوين الرأسمالي لمؤسسة أو قطاع ما حيازته من أصول جديدة أو مستعملة مخصوماً من تكاليف أصول جديدة أو مستعملة.

- الادخار: (S)

الادخار هو اقتطاع جزء من الدخل الجاري بغية استخدامه وقت الحاجة.

- العمالة التامة:**(L)**

هم جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة.

- D1 :

متغير وهمي يمثل السياسات الإسرائيلية في حالة وجودها (الإغلاق للمعابر وتأخذ القيمة 1، والقيمة 0 في حال عدم وجودها).

- D2 :

متغير وهمي يمثل ضعف أداء السلطة التنفيذية والتشريعية في رسم السياسات التجارية الملائمة للخصوصية الاقتصادية الفلسطينية (في حال وجودها تأخذ القيمة 1، وفي حالة عدم وجودها تأخذ القيمة 0).

**مصادر بيانات الدراسة:**

إعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للإقتصاد الفلسطيني والتي تمثلت في البيانات الرسمية الصادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، لأعداد مختلفة من الفترة 1994-2012م.

- **معالجة البيانات:**

بعد الحصول على البيانات السنوية، للسلسلة الزمنية لمتغيرات النموذج من (1994-2012) (انظر ملحق رقم (1) وقام الباحث بتحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربعية بإستخدام برنامج التحليل الإقتصاد القياسي (EViews7.0) بطريقة Quadratic-match averge (انظر ملحق رقم(2)).

- **المنهج القياسي للدارسة والأساليب المستخدمة:**

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج القياسي لتقدير العلاقة وذلك باستخدام معادلة الانحدار بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وهي الطريقة الأكثر شيوعاً في التطبيق التي لها مساهمة كبيرة في بناء النموذج الاقتصادي السليم (صافي، النمروطي، 2012).

**الصيغة اللوغاريتمية (LOG):**

تعتبر الصيغة اللوغارتيمية ذات أهمية عالية في تقدير النماذج القياسية لأنها تتخلص من القيم الكبيرة وتعطي المرونات طويلة الأجل للمتغيرات الاقتصادية المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع.

$$\mathbf{Log(GDP) = \beta_0 + \beta_1 Log(C) + \beta_2 Log(M) + \beta_3 Log(X) + \beta_4 Log(I) + \beta_5 Log(S) + \beta_6 Log(L) + \beta_7 D_1 + \beta_8 D_2 + \varepsilon_t}$$

$$\mathbf{B_1 > 0 , B_2 < 0 , B_3 > 0 , B_4 > 0 , B_5 > 0 , B_6 > 0, B_7 < 0 , B_8 < 0}$$

حيث أن:

$\beta_0$: الحد الثابت.

$\beta_6, \beta_5 , \beta_4 , \beta_3, \beta_2, \beta_1$ : تعبر عن مرونات المتغيرات المستقلة بالنسبة للمتغير التابع.

$\beta_7, B_8$ : تعبر عن تأثير المتغيرات الوهمية فى المتغير التابع.

$\varepsilon_t$: الخطأ العشوائي.

## 6.4 إجراء التحليل والتقدير القياسي لنماذج الدراسة:

استخدم الباحث الطرق التالية لتقدير النموذج القياسي لمتغيرات الدراسة ، وتم تحويل البيانات إلى ربعيه، و تم إجراء إختبارات السكون للسلسلة الزمنية بالطريقة المناسبة وكذلك إختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية، بالإضافة لنتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والتحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر.

### 6.4.1 نتائج إختبار سكون السلاسل الزمنية:

بعد تحويل البيانات السنوية في السلسلة الزمنية إلى بيانات ربعية، وتم إجراء إختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية وتحديد التكامل لكل سلسلة زمنية.

-اختبار PP يفيد أن جميع المتغيرات أصبحت ساكنة في الفرق الأول (1stDifference)،عند مستوى معنوية 5%، ونستنتج من ذلك أن السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى.(انظر جدول محلق رقم(3))

**وسيتم الاعتماد عليه وأخذ الفرق الأول لمتغيرات النموذج عند إجراء التحليل.**

### 6.4.2 نتائج إختبار التكامل المشترك:

بعد التحقق من الشرط الأول وهو سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسة زمنية على حدة، والتأكد من أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، قام الباحث بإجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المذكورة الذى يعطينا قيمة Trace $\lambda$ عند الفرضيتين، وهما:

1- فرضية العدم $H_0:q=0$ وهي تفيد على أنه لا يوجد تكامل مشترك لمتجهات السلسلة.

2- فرضية البديل $H_1:q>0$ وهي تفيد على أنه يوجد تكامل مشترك على الأقل لمتجهات السلسلة.

**جدول رقم (6.1) اختبار التكامل المشترك للنموذج الاول**

| Trace Statistic | Critical value Sig Level = 0.05 | Prob 5% | النتيجة |
|---|---|---|---|
| 90.07 | 95.75 | 0.1153 | نقبل فرض العدم H0:q=0 |
| 63.45 | 69.81 | 0.1449 | نقبل فرض العدم H0:q=0 |
| 42.81 | 47.85 | 0.1373 | نقبل فرض العدم H0:q=0 |
| 24.30 | 29.79 | 0.1877 | نقبل فرض العدم H0:q=0 |
| 11.30 | 15.49 | 0.1934 | نقبل فرض العدم H0:q=0 |
| 4.02 | 3.84 | 0.0447 | نرفض العدم ونقبل البديل H1:q>0 |

مخرجات برنامج Ewiese7.0 جدول ملحق رقم (4)

بتحليل الجدول نلاحظ أن قيمة Trace $\lambda$ المحسوبة أكبر من قيمة الحرجة (الجدولية) عند مستوى معنوية 5% للمتغير الخامس لذلك فإننا نقبل فرضية البديل ونرفض فرضية العدم، لأن قيمة Trace $\lambda$ 4.02 > 3.84 Critical value مما يدلل بوجود متجه واحد على الأقل للتكامل المشترك r+1 وعلى وجود توليفة خطية مستقرة بين المتغيرات الاقتصادية.

### 6.4.3 نتائج تقدير معاملات النموذج القياسي.

بناءً على نتائج اختبارات السكون واختبارات التكامل المشترك السابقة تم إجراء تقدير أولي للنموذج القياسي بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في مستواها اللوغاريتمي وذلك للحصول على مرونات للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع .(انظر جدول محلق رقم(5))

وكانت النتائج التالية:

1- متغير العمالة غير دال احصائياً عند مستوي 5%

2- متغير الادخار غير دال احصائياً عند مستوي 5%

3- أن النموذج القياسي يعاني من مشكلة الإرتباط الذاتي وذلك من خلال إنخفاض قيمة إختبار **DW=0.75** لذلك لا يمكن الإعتماد على نتائج التقدير في ظل هذه المشكلة ، ولا بد من معالجتها بالطريقة المناسبة والسليمة.

*** معالجة الإرتباط الذاتي**

تمت معالجة الارتباط الذاتي باستخدام طريقة AR(1) وبقي متغير العمالة غير دال احصائياً عند مستوي 5% رغم معالجة مشكلة الارتباط الذاتي التي أصبحت DW=2.16 .(انظر جدول محلق رقم(6))

***حذف المتغير:**

قام الباحث بناءً على الاعتبارات القياسية ، ومن خلال الإطلاع على **sig** لمتغير العمل نجد أن قيمة sig= 0.73 للعمل أكبر من 0.05، لذلك قام الباحث بحذف متغير العمل غير الدال إحصائياً بإستخدام طريقة المربعات الصغري OLS .(انظر جدول محلق رقم(7))

وبعد حذف المتغير واجراء الانحدار و باستخدام طريقة **AR(1)** نجد أن قيمة الإرتباط الذاتي **DW=2.16** ، وكذلك قيمة **sig** للإدخار قد تحسنت وأصبحت ذات دلالة معنوية عند مستوى %5 sig(s)=%3 .

*معادلة الإنحدار

$$(LogGDP_t-0.662LogGDP_{t-1})=.001(1-0.662)+0.58(Log\ C1_t-0.66LogC1_{t-1})+0.06(LogI_t-0.662LogI_{t-1})+0.15(LogM_t-0.662LogM_{t-1})+0.09(LogX_t-0.662LogX_{t-1})+0.006(LogS_t-0.662LogS_{t-1})$$

-إجراء إنحدار قيمة(ρ) على المتغيرات المستقلة كما هو مبين في الجدول التالي

جدول رقم(6.2)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob |
|---|---|---|---|---|
| C | 0.000653 | 0.000838 | 0.779579 | 0.4384 |
| Log(C1)* | 0.582997 | 0.073923 | 7.886554 | 0.0000 |
| Log (I)* | 0.067397 | 0.026976 | 2.498361 | 0.0150 |
| Log (M)* | 0.158265 | 0.036170 | 4.375542 | 0.0000 |
| Log (X)* | 0.095415 | 0.024844 | 3.840621 | 0.0003 |
| Log (S)* | 0.006760 | 0.003085 | 2.191088 | 0.0320 |
| **R-squared=0.87** | | **Adjusted R-squared=0.86** | | **Durbin-Watson=2.16** |

مخرجات برنامج EViews7.0 حسب جدول ملحق رقم(8)

وبعد اجراء انحدار قيمة(ρ) على المتغيرات المستقلة كانت النتائج النهائية للنموذج هي التالي:

$y^*=y_t-\rho\wedge y_{t-1}$

$x^*_{int}=x^*_{int}-\rho\wedge x^*_{int-1}$

Log(**GDP**)* = **0.0006** + **0.58** Log(**C1**)* + **0.06** Log(**I**)* + **0.15** Log(**M**)*+ **0.09** Log(**X**)* + **0.006** Log(**S**)*

S.E = (**0.0008**) (**0.073**) (**0.026**) (**0.036**) (**0.024**) (**0.003**)

t = (7.88) (**2.49**) (**4.37**) (3.84) (**2.19**)

**Adj R-squared = 0.87 , DW = 2.16 , F= 89.29 , sig = 0.0000**

### 6.4.4 التحقق من افتراضات النموذج

في ظل إعتماد الباحث على طريقة المربعات الصغرى العادية وإستخدامها في تقدير نموذج الدراسة، يشترط التحقق من شروط طريقة التقدير المستخدمة، وذلك بهدف التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر لكي يتم الإعتماد على نتائج التقدير.

وللتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى تم إجراء الإختبارات اللازمة على النحو الآتي:

**1- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:**

للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque- Bera) فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي (J=5.77) باحتمال بلغ (P- value = 0.0557) ويتضح من ذلك قبول الفرض العدمي الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي كما في الشكل التالي

**شكل رقم (6.1) التوزيع الطبيعي للبواقي**

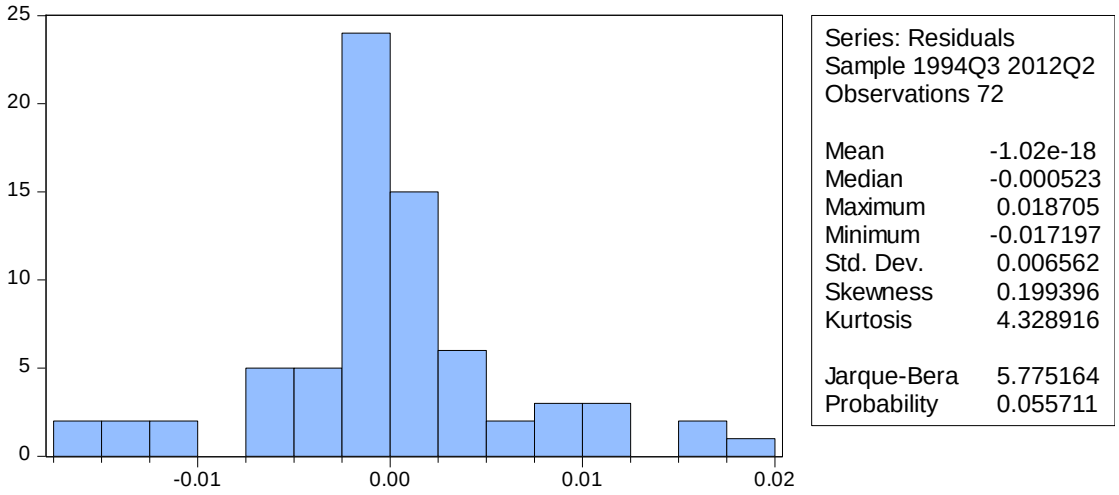


**2- اختبار شرط ثبات تباين حدد لخطأ (تجانس التباين):**

تم إستخدام إختبار (white) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ فكانت النتائج أن (N*R-squared= 12.46) والفرضية الاحتمالية (p-value = 0.0523) وذلك يدعم قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ .(انظر جدول محلق رقم(9))

**2- اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (عدم وجود ارتباط ذاتي):**

للتحقق من عدم وجود مشكلة إرتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر يمكن الإعتماد على قيمة (DW=2.16) مما تشير لخلو من النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.(انظر جدول محلق رقم(7))

**3- اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود ازدواج خطي):**

للتحقق من عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors – VIF)، حيث أنه

كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدت المشكلة وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم 5 على أنها انعكاس لاحتداد المشكلة (الجبوري، عبد الرازق، 2012).

وفي نموذج الدراسة تم حساب معامل التضخم لجميع متغيرات النموذج ،فكانت قيمة معامل التضخم لكل المتغيرات أقل من 5 وهذا مؤشر واضح على خلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطي ما يدل على جودة النموذج المقدر (انظر جدول محلق رقم(10))

ومن خلال ذلك قام الباحث بقياس معامل تضخم التباين (VIF) من خلال المعادلة التالية لكل متغير $VIF=1/1-R^2$ (studenmund, 2010) فكانت النتيجة كالتالي:

**جدول (6.3) نتائج اختبار VIF**

| Variable | VIF |
|---|---|
| **C** | NA |
| **Log(C1)** | 2.57 |
| **Log(I)** | 1.87 |
| **Log(M)** | 2.42 |
| **Log(X)** | 1.40 |
| **Log(S)** | 1.33 |

مخرجات برنامج EViews7.0 حسب جدول ملحق رقم(10)

مما يعني إنعدام وجود إرتباط خطي بين المتغيرات المستقلة لأنها أقل من VIF<5

**4- اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر:**

للتحقق من أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر قام الباحث بإجراء اختبار t وكانت النتائج تشير الي أن قيمة t-statistic=-7.48E-16 (تقريباً صفر) وأن قيمة الإحتمال Value Probability=1 وبالتالي لا يمكن رفض الفرضية القائلة بأن متوسط البواقي يساوي ، مما يدلل على أن الشرط المتعلق بإختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر قد تحقق. (انظر جدول محلق رقم(11))

## 6.5 جودة النموذج

**1- معامل التحديد المعدل:** $Adj-R^2$

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (Adj-R2 = 0.8615) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة (الإستهلاك والإستثمار والواردات والصادرات والإدخار) تفسر ما

نسبته86.15%) من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالى، أما النسبة المتبقية 13.86% فترجع ربما الي وجود متغيرات مستقلة أخري ، بالإضافة للخطأ العشوائي في التقدير. (انظر جدول محلق رقم(8))

### 2- إختبار F :

نلاحظ أن القيمة الإحتمالية (لإختبار F) هو (0.0000) وهو أقل من (0.05) ، وهذا يعني أن النموذج المقدر معنوي ، أي أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة(بالاستهلاك النهائي الخاص والاستثمار والصادرات والواردات والادخار) لها تأثير معنوي على المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي (انظر جدول محلق رقم(8))

### 3- إختبار T :

نلاحظ أن القيمة الإحتمالية (t) المحسوبة للمتغيرات المستقلة هي ذات دلالة معنوية لأنها أقل من 5% ، لذلك جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج هي دالة إحصائياً. (انظر جدول محلق رقم(8))

** من خلال ما سبق نلاحظ أن النموذج المقدر قد حقق جميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية وبدقة عالية ، وهذا دليل واضح على جودة النموذج المقدر وسلامته من أى خلل قياسي في ضوء طريقة المربعات الصغرى التي تعطي أفضل تقدير للمعلمات وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجها في التفسير بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي .

Log(**GDP**)* = **0.0006** + **0.58** Log(**C1**)* + **0.06** Log(**I**)* + **0.15** Log(**M**)* + **0.09** Log(**X**)* + **0.006** Log(**S**)*

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| S.E = | (**0.0008**) | (**0.073**) | (**0.026**) | (**0.036**) | (**0.024**) | (**0.003**) |
| t = | | (7.88) | (**2.49**) | (**4.37**) | (3.84) | (**2.19**) |

Adj R-squared = 0.87 , DW = 2.16 , F= 89.29 , sig = 0.0000

## 6.6 تفسير المرونات للمتغيرات المستقلة:

- بلغت مرونة الاستهلاك النهائي الخاص (0.58) وهذا يعني أنه كلما زاد الاستهلاك الخاص بنسبة 100% سوف يؤدي لزيادة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 58% مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع الأصول العلمية (النظرية الاقتصادية) في العلاقة الطردية وخاصة نظرية كينز فيما يتعلق بالطلب الفعال الذي يؤكد على أهمية

الاستهلاك الخاص في زيادة النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على حجم الناتج المحلى الإجمالي وهذا يتفق مع الحالة الفلسطينية.

- بلغت مرونة الاستثمار (0.06) وهذا يفيد أنه كلما زاد الاستثمار بسنبة 100% سوف يؤدي لزيادة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 6% مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية في العلاقة الطردية (نظرية آدم سميث)، حيث يعتبر سميث التراكم الرأسمالي شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية وكذلك مع دراسة (زبيدا،2009 وهشماتي2010 وربنسون 2007) علي أهمية الإستثمار في الأداء الإقتصادي .وهذه النسبة تدلل على ضعف الإستثمار في القطاعات الإنتاجية المختلفة.
- بلغت مرونة الواردات (0.15) مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى أى أن زيادة الواردات بنسبة 100% سوف يؤدي لزيادة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 15% مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وهي عكس (النظرية الاقتصادية) في العلاقة العكسية بين الواردات والنمو الاقتصادي، لأن الواردات تعمل على تفاقم العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات مما يتطلب توفير عملة صعبة على حساب مشاريع التنمية الاقتصادية، وظهرت النتيجة بالعلاقة الطردية بسبب اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على تغطية الطلب المحلي عن طريق الواردات،وقد بلغت عام 2012م حوالي 4.2 مليار دولار بنسبة 62.5% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي،وبلغت قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية والكمالية حوالي 69.6%.

** ولكن تتفق النتيجة بالعلاقة الطردية للواردات مع النمو الاقتصادي إذا كانت الواردات تشكل النصيب الأكبر من السلع الرأسمالية والوسيطة.

- بلغت مرونة الصادرات (0.09) وهذا يفيد أنه كلما زادت الصادرات بمقدار100% سوف تؤدي لزيادة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 9% مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية (نظرية التجاريين) لأن الصادرات تعمل على تشجيع الإنتاج وتطويره وبالتالي تؤدى إلى زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية للمجتمع وهي تتفق مع دارسة (عثمان وآخرون،2012). على أهمية الصادرات في النمو الإقتصادي.

ونلاحظ أن مرونة الصادرات الفلسطينية نسبتها ضعيفة ولا تشكل سوى 9% في التأثير على الأداء الاقتصادي مما يدلل على ضعف القدرة التصديرية للاقتصاد الفلسطيني.

- بلغت مرونة الإدخار (0.006) وهذا يشير إلى أنه كلما زاد الإدخار بنسبة 100% سوف يؤدي لزيادة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 0.6%مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى وهذه العلاقة الطردية جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية (نظرية آدم سميث) كلما زادت المدخرات للأفراد، زادت فرص تمويل المشاريع الإستثمارية وهي تؤدي إلى نمو إقتصادي. وهي تتفق مع دراسة(زبيدا،2009) على أهمية الإدخار في التنمية الاقتصادية.

- **إضافة المتغيرات الوهمية:**

وبعد الإنتهاء من عمل النموذج المقدر بشكله النهائي تمت إضافة المتغيرات الوهمية على النموذج وإجراء إنحدار لها لبيان مدى أثرها على الأداء الاقتصادي الفلسطيني وهي كالتالي:

$\mathbf{D_1}$ (IS): متغير وهمي يمثل السياسات الإسرائيلية.

$\mathbf{D_2}$(GV) : متغير وهمي يمثل أداء السلطة ممثلاً بالسياسات التجارية.

وتم وضع القيم بناءً على الدراسات والتقارير الصادرة من المؤسسات الحكومية والدولية حول الاقتصاد الفلسطيني، التي تتحدث عن سياسات الاحتلال الإسرائيلي ضد الاقتصاد الفلسطيني وكذلك أداء السلطة في رسم السياسات السليمة للاقتصاد الفلسطيني.
وبعد إدخال المتغيرات الوهمية نجد أنها غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%. (انظر جدول محلق رقم(12))

ولكن لها تأثير سلبي على أداء الاقتصاد الفلسطيني رغم أنها غير دالة إحصائياً.

## 6.7 بناء نموذج انحدار متغير(العمالة) على الناتج المحلي الإجمالي

سيتم إجراء إنحدار لمتغير (العمالة التامة) غير الدال في النموذج القياسي المتعدد السابق، على الناتج المحلي الإجمالي فقط لبيان أثره على الأداء الاقتصادي .
تشير نتائج التحليل القياسي أن متغير العمالة التامة دال إحصائياً عند مستوي أقل من 5% (حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.000).ولكن النموذج يعاني من إرتباط ذاتي حيث قيمة DW=0.85 وهي أقل من dL 1.60 du 1.65 (انظر جدول محلق رقم(13))

– معالجة الارتباط الذاتي بإستخدام طريقةAR(1) (انظر جدول محلق رقم(14))
تم إجراء إنحدار للنموذج وكانت النتائج التالية

– تقدير المعادلة

$$(LogGDP_t-0.57LogGDP_{t-1})=.009(1-0.57)+ 0.72(Log\ L_t-0.57LogL_{t-1})$$

– إجراء إنحدار(ρ) علي المتغير المستقل (انظر جدول محلق رقم(15))

Log(G)*=0.0041+0.72L*
SE=(0.12) F=6.42 Prob(0.0134)

نلاحظ أن عنصر العمل ذو دلالة معنوية عند مستوي 5% وقد بلغت قيمة المرونة لمعلمة متغير العمالة التامة 72.6% بمعني أنه كلما زادت العمالة بنسبة 100% زاد الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 72.6%.وهي تتفق مع دراسة(ربنسون ،2007) على أهمية العمالة في الأداء الإقتصادي.

*** بناء نموذج الإنحدار للمتغير الوهمي $D_1$ (GV)علي المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي**

نلاحظ أن المتغير الوهمي وهو السياسات التي إتبعتها السلطة في رسم السياسات التجارية غير مؤثر جداً ، لأن معامل التحديد المعدل 0.068 مما يعني إنعدام العلاقة بين المتغير الوهمي والمتغير التابع ويدلل بقوة توقع الباحث ضعف أداء السلطة الفلسطينية في رسم السياسات التجارية السليمة لصالح الإقتصاد الفلسطيني. (انظر جدول محلق رقم(16))

****بناء نموذج لانحدار المتغير الوهمي $D_2$ (IS)علي المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي**

نلاحظ أن المتغير الوهمي وهو السياسات الاسرائيلية ضد الاقتصاد الفلسطيني ذو دلالة معنوية عند مستوي معنوية(1%) لأن معامل التحديد المعدل بلغ 29.6% وهو مقبول إحصائياً، وكانت إشارة المتغير سالبة (0.036−) وجاءت حسب توقع الباحث لإشارة المتغير ، وهي تشير إلي تأثير السياسات الإسرائيلية بالسلب ضد الاقتصاد الفلسطيني، وهي تتفق مع جميع الدراسات الاقتصادية حول الاقتصاد الفلسطيني. (مقداد(2011)، ومقداد وآخرون(2004) ،زعرب(2005)،الجعفري وداوود(2011). (انظر جدول محلق رقم(17))

## النموذج لثاني

### 6.8 أثر السياسات التجارية علي القطاع الصناعي والزراعي

بعد أن قام الباحث بقياس أثر السياسات التجارية على الأداء الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي ، فقد آثر أن يوضح أثر السياسات التجارية على القطاع الصناعي كون دراسة الحالة عن القطاع الصناعي و بحكم أن القطاعات الإنتاجية مترابطة مع بعضها البعض بشكل أساسي، وأن هذه القطاعات هي عصب الإقتصاد القومي، فقد أضاف الباحث متغيرات للقطاع الزراعي في هذا النموذج لأن أي تطور ونمو في قطاع الزراعة سيؤدي إلي زيادة في القوة الشرائية المحلية، وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات الصناعية .

لذلك رأى الباحث أن يبني نموذج قياسي لقياس الأثر بشكل أدق على القطاعات الإنتاجية والذي يعطي نتائج مهمة في رسم السياسات التجارية. **وتتكون متغيرات النموذج من التالي**

الناتج المحلي الإجمالى (المتغير التابع)**Gdp** :

المتغيرات المستقلة

1 - إنتاج القطاع الزراعي **Agr**

2- العاملين بالقطاع الزراعي **Wgr**

3- الصادرات الصناعية **Xld**

4- العاملين بالقطاع الصناعي **Wld**

5- التسهيلات الإئتمانية للقطاع الزراعي **Fgr**

6- التسهيلات الإئتمانية للقطاع الصناعي **Fid**

**الصيغة اللوغاريتمية (LOG):**

تعتبر الصيغة اللوغارتيمية ذات أهمية عالية في تقدير النماذج القياسية لأنها تتخلص من القيم الكبيرة وتعطي المرونات طويلة الأجل للمتغيرات الاقتصادية المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع.

$$\mathbf{Log(GDP) = \beta_0 + \beta_1 Log(AGR) + \beta_2 Log(WGR) + \beta_3 Log(XID) + \beta_4 Log(FGR) + \beta_5 Log(FID) + \varepsilon_t}$$

$$\mathbf{B_1 > 0 , B_2 < 0 , B_3 > 0 , B_4 > 0 , B_5 > 0}$$

حيث أن:

$\beta_0$: الحد الثابت.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$: تعبر عن مرونات المتغيرات المستقلة بالنسبة للمتغير التابع.

$\varepsilon_t$: الخطأ العشوائي.

### 6.8.1 معالجة البيانات:

تم تحويل البيانات إلي بيانات ربعية وذلك بإستخدام برنامج EViews7.0 للسلسلة الزمنية من (1994-2012) (انظر جدول محلق رقم(18)) **- نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية :**

تم إستخدام إختبار جذر الوحده للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الإقتصادية في الدراسة لمعرفة ما اذا كانت مستقرة أم لا وسوف يعتمد الباحث في هذه الدراسة على إختبار( PP) وتشير النتائج الاحصائية التي تم الحصول عليها من تطبيق إختبار PP عند المستوى وعند الفرق الأول والفرق الثاني ، وتبين النتائج أن متغيرات السلاسل الزمنية غير مستقرة في مستواها ولا في الفرق الأول ولكنها أستقرت عند الفرق الثاني وتكون متكامله من الدرجة الثانية بمستوي معنوية 5%. (انظر جدول محلق رقم(19))

**2- اختبار التكامل المشترك**

بعد التحقق من الشرط الأول وهو سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسة زمنية على حدة، والتأكد من أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، حيث تم بإجراء إختبار جوهانسون للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المذكورة الذي يعطينا قيمة Trace $\lambda$ عند الفرضيتين وهما:

- فرضية العدم $H_0:q=0$ وهي تفيد أنه لا يوجد تكامل مشترك لمتجهات السلسلة.
- فرضية البديل $H_1:q>0$ وهي تفيد أنه يوجد تكامل مشترك على الأقل لمتجهات السلسلة.

جدول رقم(6.4) نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون) لمتغيرات النموذج

| Trace Statistic | Critical value Sig Level = 0.05 | Prob 5% | النتيجة |
|---|---|---|---|
| **166.3329** | 125.6154 | 0.0000 | نقبل الفرض البديل$H_1$:q>0 |
| **115.1275** | 95.75366 | 0.0012 | نقبل الفرض البديل$H_1$:q>0 |
| **89.14968** | 69.81889 | 0.0007 | نقبل الفرض البديل$H_1$:q>0 |
| **66.98704** | 47.85613 | 0.0003 | نقبل الفرض البديل$H_1$:q>0 |
| **48.54589** | 29.79707 | 0.0001 | نقبل الفرض البديل$H_1$:q>0 |
| **30.63350** | 15.49471 | 0.0001 | نقبل الفرض البديل$H_1$:q>0 |
| **14.94973** | 3.841466 | 0.0001 | نقبل الفرض البديل$H_1$:q>0 |

مخرجات برنامج EViews7.0 حسب جدول ملحق رقم(20)

بتحليل الجدول نلاحظ أن قيمة Trace $\lambda$ المحسوبة أكبر من قيمة الحرجة (الجدولية) عند مستوى معنوية 5% لجميع المتغيرات لذلك فإننا نقبل فرضية البديل ونرفض فرضية العدم، بوجود متجه للتكامل المشترك r+1 مما يدلل على وجود توليفة خطية مستقرة بين المتغيرات الاقتصادية.

**<u>اجراء الانحدار</u>**

– بعد اختبار استقرار السلسلة الزمنية ووجود التكامل المشترك تم اجراء عملية الانحدار لمتغيرات النموذج بإستخدام طريق المربعات الصغري OLS

وكانت نتائج الإختبار تشير على أن جميع المتغيرات ذات دلالة معنوية عند مستوي 5% ومعامل الإرتباط 80% ومعامل التحديد المعدل 78%.(انظر جدول محلق رقم(21))

### 6.8.2 إختبارات النموذج

**1–الإرتباط الذاتي**

نجد أن قيمة DW=2.253 مما يدلل على عدم إرتباط ذاتي لأن قيمة $d_{U=1.8}$ $d_{L=1.46}$(انظر جدول محلق رقم(21))

**2- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي**

للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم إستخدام إختبار ( Jurque-Bera)

فكانت النتيجة تشير إلى أن قيمة الاختبار تساوي (J=4.82) باحتمال بلغ (P- value = 0.0896) ويتضح من ذلك قبول الفرض العدمى الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي كما في الشكل رقم(6.2)

شكل رقم(6.2) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج القياسي

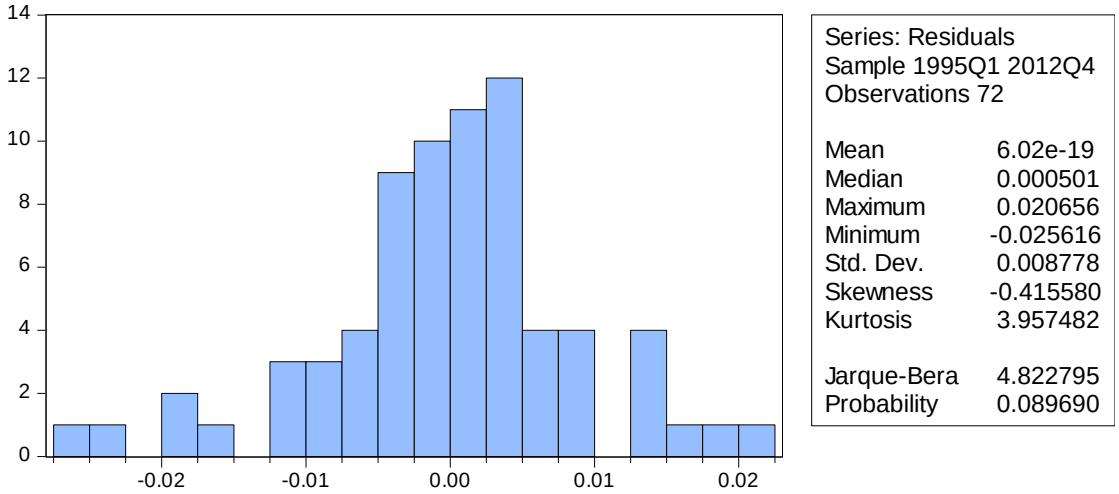


- اختبار الإرتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة

قام الباحث بقياس معامل تضخم التباين (VIF) من خلال المعادلة التالية لكل متغير $VIF=1/1-R^2$ (studenmund, 2010) فكانت النتيجة كالتالي:

جدول رقم (6.5) نتائج اختبار VIF

| Variable | VIF |
|---|---|
| C | NA |
| Log(AGR) | 1.68 |
| Log(WGR) | 1.45 |
| Log(XID) | 2.97 |
| Log(WID) | 1.64 |
| Log(FGR) | 3.69 |
| Log(FID) | 1.93 |

مخرجات برنامج EViews7.0 حسب جدول ملحق رقم(22)

نتائج اختبار VIF تؤكد عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي لأنها أقل من VIF<5

**4- اختبار شرط ثبات تباين حدد لخطأ (تجانس التباين):**

للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ (البواقى) استخدم الباحث إختبار (Godfrey) فكانت النتائج أن (N*R-squared= 7.207) والفرضية الاحتمالية (p-value = 0.302)

وقيمة الاختبار باستخدام الدالة (f) تساوي (1.204) بقيمة إحتمالية(p-value=0.3149) وهذه النتيجة تشير لقبول الفرضية الصفرية التي تفترض أن حدود الخطأ متجانسة. (انظر جدول محلق رقم(23))

**5- اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر:**

للتحقق من أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر قام الباحث بإجراء اختبار t وكانت النتائج تشير إلى أن قيمة t-statistic=4.55E-17 (تقريباً صفر) وأن قيمة الإحتمال Value Probability=1 وبالتالي لا يمكن رفض الفرضية القائلة بأن متوسط البواقي يساوي صفر، مما يدلل على أن الشرط المتعلق بإختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر قد تحقق. (انظر جدول محلق رقم(24))

## 6.9 جودة النموذج:

**1-معامل التحديد المعدل:** $Adj\text{-}R^2$

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ($Adj\text{-}R^2 = 0.7885$) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة (انتاج القطاع الزراعي والعاملين بالزراعة والعاملين بالصناعة والصادرات الصناعية والتمويل للقطاع الزراعي والتمويل للقطاع الصناعي ) تفسر ما نسبته (78.85%) من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالى، أما النسبة المتبقية (21.15%) فترجع إلى وجود متغيرات مستقلة أخرى ، بالإضافة للخطأ العشوائي في التقدير (انظر جدول محلق رقم(21)).

**2- إختبار F :**

نلاحظ أن القيمة الإحتمالية (لأختبار F) هو (0.0000) وهو أقل من (0.05) ، وهذا يعني أن النموذج المقدر معنوى،أى أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة(انتاج القطاع الزراعي والعاملين بالزراعة والعاملين بالصناعة والصادرات الصناعية والتمويل للقطاع الزراعي والتمويل للقطاع الصناعي) لها تأثير معنوى على المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي. (انظر جدول ملحق رقم(21))

**3- إختبار T :**

من خلال النموذج وعند قياس قيمة (t) المحسوبة للمتغيرات المستقلة يتضح أن جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية عند 5%.(انظر جدول محلق رقم(21))

**من خلال ما سبق نلاحظ أن النموذج المقدر قد حقق جميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية وبدقة عالية ، وهذا دليل واضح على جودة النموذج المقدر وسلامته من أى مشاكل قياسية في ضوء طريقة المربعات الصغرى التي تعطي أفضل تقدير للمعلمات وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجها في التفسير بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي .

## 6.10 تقدير المعادلة وفق جدول رقم(6.6)

**جدول رقم (6.6)**

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob |
|---|---|---|---|---|
| C | 0.000552 | 0.001099 | 0.502333 | 0.6171 |
| Log(Agr) | 0.092487 | 0.026504 | 3.489599 | 0.0009 |
| Log(Wgr) | -0.228881 | 0.036814 | -6.217214 | 0.0000 |
| Log(XId) | 0.091284 | 0.042643 | 2.140644 | 0.0360 |
| Log(WId) | 0.283700 | 0.044216 | 6.416199 | 0.0000 |
| Log(Fgr) | 0.015868 | 0.006218 | 2.551795 | 0.0130 |
| Log(Fid) | 0.086869 | 0.034343 | 2.529441 | 0.0138 |
| **R-squared=0.80** | | **Adjusted R-squared=0.78** | | **Durbin-Watson=2.25** |

مخرجات برنامج EViews7.0 حسب جدول ملحق رقم(21)

**Log(GDP) = 0.00055 + 0.092 Log(AGR) - 0.22 Log(WGR) + 0.09Log(XID) + 0.015 Log(FG)+ 0.088 Log(FID)**
**S.E = (0.0010) (0.026) (0.036) (0.042) (0.0062) (0.034)**
**t = (0.502) (3.48) (-6.21) (2.14 (2.55) (2.52)**

Adj R-squared = 0.78 , DW = 2.25 , F= 45.74 , sig = 0.0000

## 6.11 تفسير المرونات للمتغيرات المستقلة:

- بلغت مرونة انتاج القطاع الزراعي (0.09) وهذا يفيد أنه كلما زاد الانتاج الزراعي بنسبة 100% سوف يؤدي لزيادة في الناتج المحلي الإجمالى بنسبة (9%) مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية في العلاقة الطردية ما بين الانتاج الزراعي والناتج المحلي الاجمالي. وهذه النسبة تدلل على ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الأداء الاقتصادي.
- بلغت مرونة العاملين بالزراعة (0.22−) وهي تفيد أنه كلما زاد العاملين في القطاع الزراعي بنسبة 100% سوف يؤدي لانخفاض في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (22%−) مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخري.

- بلغت مرونة الصادرات الصناعية (0.09) وهذا يشير إلى أنه كلما زادت الصادرات الصناعية بنسبة 100% سوف يؤدي لزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (9%) مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى،وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية وتتفق مع دراسة(عثمان وآخرون ،2012)
- بلغت مرونة العاملين بالقطاع الصناعي (0.28) وهي تشير على أنه كلما زاد العاملين بنسبة 100% سوف يؤدي لزيادة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (28%) .
- بلغت مرونة التسهيلات الائتمانية للقطاع الزراعي (0.015)، وهي تفيد أنه كلما زاد التمويل والتسهيلات المصرفية بنسبة 100% سوف يؤدي لزيادة في الناتج المحلي الإجمالى بنسبة (1.5%)،وهي تتفق مع دراسة(الفرا،2012) على أهمية التسهيلات الائتمانية في الأداء الإقتصادي. وهذه نسبة متدنية جداً في توفير الدعم المالي والتغطية للمشروعات الزراعية
- بلغت مرونة التسهيلات الائتمانية للقطاع الصناعي (0.08)،وهي تشي أنه كلما زاد التمويل المصرفي بنسبة 100% سوف يؤدي لزيادة في الناتج المحلي الإجمالى بنسبة(8%) ، وهي تتفق مع دراسة(الفرا،2012) على أهمية التسهيلات الائتمانية في الأداء الاقتصادي، وهي نسبة متدنية جداً في توفير الدعم المالي والتغطية للمشروعات الصناعية .

## 6.12 خلاصة الفصل السادس

تناول هذا الفصل التحليل القياسي لأثر السياسات التجارية على أداء الاقتصاد الفلسطيني وعلى القطاع الصناعي و كان التالي:

- أنه تم استخدام السلسلة الزمنية لمتغيرات النماذج من (1994-2012)
- تم استخدام طريقة المربعات الصغري OLS لتقدير العلاقة الخطية بين متغيرات النماذج.
- جودت النماذج قد تحققت بعد استيفاء كافة شروط OLS.
- المتغيرات المستقلة للنموذج الأول ، وهو أثر السياسات التجارية على أداء الاقتصاد الفلسطيني وهي(الاستهلاك النهائي الخاص، الاستثمار، الواردات، الصادرات، الادخار) جميعها ذات دلالة معنوية في المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالى
- أن النتائج القياسية في النموذج توافقت مع فرضية الباحث بضعف أثر السياسات التجارية على الأداء الاقتصادي.
- النتائج القياسية للمتغير الوهمي في النموذج الأول توافقت مع فرضية الباحث بالأثر السلبي لسياسات الاحتلال الاسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني.
- المتغيرات المستقلة للنموذج الثاني ، وهو أثر السياسات التجارية على أداء القطاع الصناعي وهي(إنتاج القطاع الزراعي ، العاملين في القطاع الزراعي ، الصادرات الصناعية، التسهيلات الائتمانية للقطاع الزراعي، التسهيلات الائتمانية للقطاع الصناعي ) جميعها ذات دلالة معنوية في المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالى .
- النتائج القياسية في النموذج الثاني توافقت مع فرضية الباحث بضعف أثر السياسات التجارية على القطاع الصناعي والزراعي.
- نتائج الدراسة القياسية توافقت مع عدد من الدراسات السابقة .

# الفصل السابع

# النتائج والتوصيات

**النتائج الوصفية**

**النتائج القياسية**

**التوصيات**

**مقترحات لدراسات مستقبلية**

## 7.1: النتائج الوصفية

هدفت هذه الدراسة لقياس أثر السياسات التجارية الفلسطينية على أداء الاقتصاد الفلسطيني بشكل كلي وبأثر هذه السياسات على القطاع الصناعي بشكل خاص ، وقد قامت هذه الدراسة بدراسة وبتحليل مكونات التجارة الخارجية الفلسطينية وطبيعتها واتجاهاتها والمؤشرات الكلية للإقتصاد الفلسطيني ، دراسة القطاعات الانتاجية وخاصة القطاع الصناعي ، وذلك باستخدام التحليل الوصفي والتحليل الكمي وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج على المستوى الوصفي والكمي وهي كالتالي :

**النتائج الوصفية:**

1- أن الاحتلال الاسرائيلي منذ سيطرته على الأراضي الفلسطينة قد عمد على تدمير الاقصاد الفلسطيني بكافة قطاعاته المختلفة ، خاصة القطاع الصناعي والزراعي فقد كانت تتبع سياسات ممنهجه افقدت هذه القطاعات على النمو والتطور وأصبحت بدائية.

2 – أصبح الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة ما قبل ما بعد 1994م ، يعتمد بشكل أساسي على التجارة الاسرائيلية في تغطية الطلب المحلي من خلال المنافذ الاسرائيلية .

3- الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل شبه كلي على تغطية الطلب المحلي من خلال الاستيراد ، فقد بلغت قيمة الواردات حوالي 4218 مليون دولار مقارنة 739مليون للصادرات لعام 2012م.

4- لم تسهم السياسات التجارية الفلسطينية في تحسين الأداء التصديري والإنتاجي للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

5- السياسات التجارية التي طبقتها السلطة الفلسطينية أدت إلى فتح باب الاستيراد بشكل مطلق ، مما أثر بشكل سلبي على الصناعات المحلية وخروجها من السوق لعدم القدرة على منافسة السلع الأجنبية الرخيصة.

6- كان هناك قصور لدى السلطة الفلسطينية بتقديم الدعم وتشجيع الإنتاج المحلي من خلال تقديم الحوافز المالية والتشجيعية للصناعات المحلية، حيث لم تتجاوز قيمة موازنة القطاع الصناعي 1.5 % من الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية.خلال السنوات (1994-2012)

7- لم تراعِ السياسات التجارية الفلسطينية الخصوصية ، التي يمر بها المجتمع الفلسطيني الناشئ من توفير سبل الحماية لمنتجاته لبناء القاعدة الاقتصادية.

9- ضعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط حوالي7.5% للفترة (1994-2012).

## 7.2: النتائج القياسية للنموذج الأول

1- أوضحت نتائج الاختبار القياسي أن هناك علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة ممثلة( الاستهلاك الخاص والادخار والاستثمار والصادرات والواردات السلعية ) مع المتغير التابع وهو الأداء الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالى وهي تتوافق مع النظرية الاقتصادية.

2- أظهرت النتائج القياسية أن المتغيرات المستقلة تؤثر 86% في الأداء الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالى والباقي 14% لعوامل أخرى.

3- دلت النتائج القياسية أن جميع المتغيرات المستقلة هي ذات دلالة معنوية في النموذج القياسي عند مستوى 5%.

4- تشير النتائج أن مرونة الاستهلاك تسهم بنسبة 58% في الأداء الاقتصادي ، مما يدلل على أهمية الاستهلاك للطلب الفعال في النمو الاقتصادي، وزيادة حركة الإنتاج المحلي لتغطية الطلب وهو ذو أهمية عندما يكون الاستهلاك من السلع المنتجه محلياً وليس من السلع المستوردة ، التي بسبب عجزاً في الميزان التجاري .

5- تشير النتائج القياسية أن مرونة الاستثمار تسهم بنسبة 6% في الأداء الاقتصادي . وهي نسبة ضعيفة بسبب عدم الإستقرار السياسي والاقتصادي وعدم وجود بيئة اقتصادية موائمة للاستثمار،وكذلك صعوبة التسهيلات الائتمانية للمشاريع الاستثمارية من البنوك العاملة ،

وارتفاع مستوي التكاليف والتشغيل في الضفة قطاع غزة ، وعدم الاهتمام الكافي من قبل القطاع العام بتشجيع الاستثمار وتقديم التسهيلات اللازمه له .

6- دلت النتائج القياسية أن مرونة الواردات تسهم بنسبة 15% في الأداء الاقتصادي ، وهي تكون فعالة عندما تكون السلع المستوده ذات طبيعية رأسمالية أو وسيطه تساهم في الانتاج المحلي.

7- دلت النتائج القياسية أن مرونة الصادرات مساهمتها في الاداء الاقتصادي 9% وهي نسبة ضعيفة بسبب ضعف الاستثمار في القطاعات الانتاجية وعدم توسيع القاعدة الانتاجية .

8- دلت النتائج القياسية أن مرونة مرونة الادخار مساهمتها في الأداء الاقتصادي هي0.06% وهي نسبة ضعيفة جداً بسبب عدم وجود استثمارات آمنه ، وكذلك عدم الثقة في القطاع المصرفي بسبب السياسات المختلفة التي يتبعها مع العملاء في إدارة الأموال.

## 7.3 النتائج القياسية لمنوذج أثر السياسات التجارية على القطاع الصناعي

1- دلت جميع النتائج أن المتغيرات المستقلة وهي(إنتاج القطاع الزراعي والعاملين بالزراعة والصناعة والصادرات الصناعية والتسهيلات الائتمانية لقطاع الزراعة والصناعة ) هي دالة في النموذج القياسي عند مستوى معنوية 5% ممثلا بالناتج المحلي الاجمالي ما عدا العاملين في القطاع الزراعي حيث تفسر هذه المتغيرات ما نسبته 78% من القطاع الزراعي والصناعي في الأداء الاقتصادي و22% لعوامل أخرى.

2- توضح النتائج القياسية أن مرونة إنتاجية القطاع الزراعي بلغت مساهمتها 9% في الأداء الاقتصادي وهي نسبة ضعيفة بسبب سيطرة الاحتلال على نسبة كبيرة من الاراضي والموارد المائية وكذلك عدم وجود سياسه واضحه من قبل السلطة الفلسطينية للاهتمام بالمزارع الفلسطيني.

3- توضح النتائج القياسية أن مرونة مساهمة العاملين في القطاع الزراعي بلغت 0.22-. في الأداء الاقتصادي .

4- توضح النتائج القياسية أن مرونة مساهمة الصادرات الصناعية بلغت 19% في الأداء

الإقتصادي، وهي نسبة متدنية مقارنة بالدول المجاورة وهذا التدني يعود لعدم وجود قاعدة انتاجية متطورة ، وعدم توفير الدعم الكافي لتشجع الصادرات .

5- دلت النتائج القياسية أن مرونة مساهمة العاملين في القطاع الصناعي بلغت 28% وهي تشير إلى ضرورة الاهتمام بالقطاع الصناعي، وتطويره لأنه يستوعب أكبر قدر من العمالة للحد من البطالة والفقر.

6- دلت النتائج القياسية أن مرونة مساهمة التمويل المالي للقطاع الزراعي بلغت 0.015% وهي نسبة متدنية جداً بسبب إحجام البنوك عن توفير الدعم لهذا القطاع بحجة درجة المخاطرة العالية .

7- دلت النتائج القياسية أن مرونة مساهمة التمويل المالي للقطاع الصناعي بلغت8% ، وهي نسبة لا تتفق مع نظريات التنمية الاقتصادية وخاصة للقطاع الصناعي في تطوير وبناء الاقتصاد القومي .

## 7.4: التوصيات

**أولاً: للسلطة الفلسطينية**

1- ضرورة تنفيذ الخطط الاقتصادية التي يتم وضعها لبناء الاقتصاد الفلسطيني بشكل سليم من أجل الاعتماد على الذات في توفير السلع والخدمات.

2- أن تتبنى السلطة الفلسطينية سياسات تجارية تتواءم مع الواقع الفلسطيني الخاص به

3- ضرورة تبني سياسة دعم وتشجيع المنتج المحلي، باتباع سياسة الحماية المؤقتة للصناعات الناشئة من أجل النمو والتطور وخاصة للسلع التي تتوفر لها موارد طبيعة وبشرية.

4- أن تتبني السلطة الفلسطينية سياسة الاعتماد على الذات بتقليل الاستهلاك والحد من المصروفات بدعم كافة القطاعات الانتاجية لتوفير الأمن الغذائي للمجتمع الفلسطيني.

5- زيادة موازنة القطاعات الإنتاجية في الموازنة العامة من أجل النهوض والتطوير خاصة للقطاع الصناعي والزراعي.

6- ضرورة تقليص العجز في الميزان التجاري من خلال الحد من استيراد السلع الاستهلاكية غير الضرورية، وتشجيع استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية.

7- القيام بحملة توعية إعلامية متكاملة حول ضرورة إستهلاك المنتج المحلي بدلاً من المنتج الأجنبي مع الرقابة على المنتج المحلي في الجودة والنوعية.

8- إعتماد نظام المشتريات الحكومية من المنتجات المحلية كسياسة عامة من قبل السلطة من خلال إصدار قانون المشتريات الحكومية .

9- مراجعة الاتفاقيات التجارية كافة التي تم توقيعها والعمل على تعديلها بما يتواءم مع الواقع الفلسطيني الخاص.

10- العمل على آلية للتنسيق مع الدول العربية وخاصة المجاورة من أجل السماح بحرية الاستيراد والتصدير.

11- التنسيق مع الدول العربية والإسلامية لفتح اسواقها أمام المنتج الفلسطيني

**ثانياً:للقطاع الخاص**

1- العمل على تطوير الصناعات المحلية وفق معايير الجودة الشامله .

2- الاستثمار في القطاعات الإنتاجية واستخدم أفضل الاساليب الحديثة في الإنتاج لتطوير الكفاءة النوعية الإنتاجية.

3- القيام بحملات إعلامية مكثفة حول المنتج المحلى ، و التعاون مع المؤسسات والجامعات لنشر ثقافة الإستهلاك المحلي.

## 7.5: مقترحات لدراسات مستقبلية

1- دور تنمية رأس المال البشري في تطوير الإنتاج المحلي.

2- دور سياسة تشجيع الصادرات في النمو الاقتصادي.

3- أهمية التجارة في النمو الاقتصادي.

4- دور الدعم الحكومي في زيادة الكفاءة للقطاعات الإنتاجية.

# المراجع

# المراجع

## أولاً: الكتب العربية


- القرآن الكريم.
- الإمام أحمد في: المسند (ج5)، (ص269).دار الحديث،الرياض.
- البوصيري، أحمد بن أبي بكر (1420هـ) (الجامع الصغير) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، دار الوطن، الطبعة الأولى، الرياض .
- أبو شرار، عبد الفتاح ،(2010) الطبعة الثانية الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر، الأردن.
- أحمد، عبد الخالق،(2004) التبادل الدولي، كلية شرطة دبي، دبي.
-أبو شرار، عبد الفتاح ،(2007) الطبعة الأولى الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر، الأردن.
- أمين، جلال، (2007) كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، دار الشروق القاهرة، 2007.
- أحمد، عبد الرحمن،تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
-أبو ظريفه ، سامي و العكش ،(1992) محددات وآفاق التصنيع في قطاع غزة، الملتقي الفكري العربي، القدس.
- البراوي، راشد ، (1976)تطور الفكر الاقتصادي، دار النهضة، مصر.
- الحجار، بسام ،(2003) العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية، لبنان.
- السواعي، خالد ، (2006) التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر، الأردن.
- الحبيب، فايز ،(1988) نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود، السعودية.
- العرب، مصطفى،(1988) سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، لبنان
-العبادي، عبد الناصر،(1999) منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار صفاء للنشر الأردن.
-اللوزي ، أحمد وآخرون (2001)، المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية في مصر، مصر.
- السيد، عاطف ، الجات والعالم الثالث، مطبعة رمضان، القاهرة،1999.
-السالوسي،علي ومحمد شحاته،(2007)التجارة الدولية في ضوء الفقه الاسلامي،دار الفكر الجامعي،دمشق.
-الراعي،محمد،(2003) الصناعات التحويلية في فلسطين (تحليل ورؤية نقدية) ، وزارة الاقتصاد الوطني.
-النقيب،فضل وعطياني، (2003)واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية – الإسرائيلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية.

– النقيب، فضل (2002) نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، معهد دراسات التنمية، جامعة بيرزيت،رام الله.

– الجعفرى، محمود والعارضة ، (2002)السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، رام الله.

–العودة ، صلاح وأحمد،(2008) البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، الغرفة التجارية، رام الله.

– الزبيدي،حسن والفتلاوي،(2011) القياس الاقتصادي : النظرية و التحليل ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن.

– الصرن ، رعد،(2000) أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية، ط1، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، دمشق.

– تودارو، ميشل ، (2009)التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، السعودية.

– جامع، أحمد ، (1979) العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، مصر،1979.

– حشيش، عادل ، (1982)الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر.

–حجازي ، أحمد وآخرون (2001)، المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية في مصر، مصر.

–حسن، أشرف،(2012) التجارة الدولية من منظور الفقه الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، عمان.

– خربوش، محمد وآخرون، (2001)المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان.

– زعرب، عبد المعطي،(2005) التجارة الخارجية الفلسطينية"واقعها وآفاقها المستقبلية ، وزارة الاقتصاد الوطني.

– سليمان، معتصم ، (2002)فلسطين ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، رام الله.

– صبيح ، ماجد ، (2005)القوى العاملة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات، مركز الإحصاء الفلسطيني.

– صالح، محمد ، (2009)التخطيط الاستراتيجي القومي، مكتبة النيل الدولية، القاهرة.

– صبري، نضال ،(2008) تمويل القطاع الزراعي الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، رام الله.

–صبري ، سلوي،(2012) سياسة إحلال الواردات ، المؤتمر الاقتصادي، جامعة القدس المفتوحة.

– عبد الله، سمير،(2004) إعادة ربط الاقتصاد الفلسطيني بمحيطه العربي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، رام الله.

- عبد السلام، رضا،(2007)العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية، مصر.
- عوض الله، زينب، (2003)العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الفتح للطباعة، مصر.
- عوض، فؤاد ،(1975)التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، مصر
- عوض الله، زينب، (2004)العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، الجامعية الجديدة، مصر.
- عجمية ، محمد ،إيمان عطية ناصف ،(2001) التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقه، مكتبة الإسكندرية.
- عابد، محمد ،(2004) التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع، القاهرة.
- عبد اللطيف، محمد ،(2000)الاتجاهات المعاصرة في إدارة المرافق العامة الاقتصادية، دار النهضة العربية.
- عبد الحميد، عبد المطلب ،(2006) العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- عطية، عبد القادر ،(2005) الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق ، مكتبة الإسكندرية، مصر.
- عبد العزيز، سمير،(1998) التمويل العام، مكتبة الإشعاع، مصر.
- عبد الرازق، عمر،(2002)متطلبات تطوير العلاقات الاقتصادية الفلسطينية – العربية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ، رام الله.
- عبد الرازق، عمر ،(2002)تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، رام الله.
- فرسخ، ليلي ، (1999)البنود المتعلقة بالعمل في بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومنظمة التحرير، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، رام الله.
- فليح ،خلف، (2001) العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن.
- مكحول ، باسم ، (2004)دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية .
- معروف، هوشيار، (2005)استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.
- نصر، محمد،(2002) دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية .
- هيكل، عبد العزيز،(1986) أساليب التحليل الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة.
- هنطش ،إبراهيم، (2012) سبل زيادة حصة المنتجات الفلسطينية في الأسواق المحلية والخارجية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، رام الله.

## الكتب بدون مؤلف


- المجلس التشريعي الفلسطيني، كتاب القوانين، غزة، 2005.
- المهام المطلوبة من السلطة الوطنية الفلسطينية لتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ،رام الله، 2005.
- الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية،1999.
- التعرفة الجمركية المنسقة، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع، 1994م.
- الاستهلاك المنفلت وتقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة، معهد التنمية البشرية، جامعة بيرزيت،1998م.
- البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني، المجلد الثاني، منظمة التحرير الفلسطينية 1993.
- مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني، بكدار، رام الله،2007.
- واقع المصارف في فلسطين ودورها في تنمية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية،(2007) مركز الميزان.
- تقرير التنمية البشرية ، الامم المتحده،2012.


## ثانياً: المواقع الالكترونية:


1- http://www.wafainfo.ps/
2- http://unctad.org/en/Pages/Statistics.aspx
3- http://www.moa.gov.ps/
4- http://www.paltrade.org/en/


## ثالثاً: الدوريات والأيام الدراسية


- إبراهيم ،أحمد،(2008) أهمية التجارة الخارجية في خدمة التنمية الاقتصادية في الوطن العربي (1994-2002)، العدد السبعون، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- أبو جامع ،نسيم والاغا،(2012)استراتجية التنمية في فلسطين، مجلة جامعةالازهر،المجلد12.
- أبو جامع، نسيم،(2012) الإغراق ومدى انطباقه على السوق الفلسطينية، مجلة جامعة الازهر-غزة ، سلسلة العلوم الانسانية ، المجلد 14، العدد1 .
- أبو ظريف، سامي ، (2003)المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي ودور وزارة الاقتصاد الوطني في دعم المنتج الوطني، اليوم الدراسي، وحدة البحوث التجارية، الجامعة الإسلامية.

– أبوعيده، عمر،(2012) قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء الدين العام الخارجي، مجلة جامعة القدس المفتوحة، العدد السابع والعشرون.

– إعادة صياغة دور الدولة في الاقتصاد الوطني في ظل الأزمة العالمية،جامعة الاسكندرية،2009.

– الاسكوا،(2009) تقييم اتجاهات السياسة التجارية وأثرها على الأداء الاقتصادي في منطقة الاسكوا، الامم المتحده.

– الجعفري، محمود والعارضه، (2002)السياسات التجارية الفلسطينية الخيارات والبدائل، معهد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، رام الله.

– الجعفري، محمود وداوود،(2011) "إعادة بناء قطاع التجارة الخارجية لتحقيق الانتعاش وتكوين الدولة الفلسطينية، الاونتكاد،الامم المتحده.

– الصوراني، غازي، (2004) إمكانية تطبيق سياسة إحلال الواردات "الواقع الراهن وآفاق المستقبل"، وحدة البحوث التجارية، الجامعة الإسلامية.

– الكواز، أحمد، (2008)التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، مجلة جسر التنمية، العدد الثالث والسبعون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت.

– تومي،أحمد وشقيق،(2004)النمذجة القياسية لقطاع التجارة في الجزائر خلال الفترة (1970–2002)، مجلة الباحث،العدد الرابع، جامعة الجزائر.

– روبنسون،ادوار،(2007) الإطار السياسي للنمو الاقتصادي.

– زروق،جمال،(2002)واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية ،صندوق النقد العربي.

– زعرب،عبد المعطي،(2005) التجارة الخارجية الفلسطينية واقعها وافاقها المستقبيلية،وزارة الاقتصاد الوطني، غزة.

– زيبدا،(2009) السياسة التجارية من أجل التنمية ،الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية .

– شعبان، عبد الحميد ،(2012) فاعلية السياسات الاقتصادية في تعزيز تنافسية المنتج الفلسطيني، المؤتمر الاقتصادي لجامعة القدس المفتوحة، القدس.

– صافي والنمروطي،(2012) بناء نموذج انحدار لوجستي لتحديد المحددات الرئيسة للفقر في فلسطين، مجلة الجامعة الاسلامة، العدد20.

– عبدوس،عبد العزيز،(2010) سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة،مجلة الباحث،العدد الثامن، جامعة بشار، الجزائر.

– غبس، مواري، (2007)السياسة التجارية،الامم المتحده.

– محمد،حشماوي،(2006)الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظلال العولمة الاقتصادية، جامعة الجزائر،الجزائر .

– مقداد، محمد،(2011)أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين–دراسة حالة قطاع غزة: مجلة الجامعة الإسلامية ،المجلد التاسع عشر، العدد الأول.

– مقداد،محمد والنمروطي والرفاتي والبلعاوي،(2004)آليات إحلال السلع المستوردة من إسرائيل،الجامعة الاسلامية ،غزة.

– نصر الله، عبد الفتاح ،(2003)التجارة الخارجية – تحليل رؤية نقدية، وزارة الاقتصاد الوطني،غزة .

– نصر، ربيع ، (2004) رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

– عوده، سيف الدين،(2006)التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفاعليتها في تنمية القطاعات الاقتصادية في فلسطين، مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب، الجامعة الإسلامية غزة.

– مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي،(2008) الإطار القانوني المنظم للاقتصاد الفلسطيني، مركز بال تريد،رام الله .

–عبد الرازق، كنعان والجبوري،(2012) دراسة مقارنة تقدير انحدار التكامل المشترك، المجلة العراقية الاقتصادية ، العدد33.

## رابعاً: التقارير الرسمية

– التقرير الاقتصادي السنوي ، منظمة المؤتمر الإسلامي، تركيا،2011.

– الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، 2008–2010م.

– الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، أداء الاقتصاد الفلسطيني،2012.

– الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (تقارير التجارة الفلسطينية 1994–2012).

– الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (تقارير مسح القوي العاملة الفلسطينية 1994–2012).

– الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (تقارير المسح السكاني، 2012).

– الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (تقارير المسح الصناعي 1994–2012).

– مركز الإحصاء الأردني، نشرة المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي الأردني، 2013م.

– تقرير لجنة النمو والتنمية المستدامة، إستراتيجية النمو المطرد والتنمية الشاملة، البنك الدولي،2008.

– سلطة النقد الفلسطينية (2011)، التقرير السنوي.

– سلطة النقد الفلسطينية (2012)، التقرير السنوي.

– وزارة المالية ، إجمالى الدين العام، 2012, رام الله.

## خامساً : الرسائل الجامعية غير المنشوره

- الهدهد، سوسن ،(2010)التسرب المالي لدى خزينة السلطة الفلسطينية وعلاقته بالمستوردات غير المباشرة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح.

- الشريف، أحمد، (1994)سياسة التجارة الخارجية في الاقتصاد الإسلامي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أم القرى.

- القريناوي، جبر،(2006) قدرة قطاع الصناعات الغذائية على إحلال الواردات دراسة حالة قطاع غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية.

- أبو صلاح ، نعيم، (2013)مدى عدالة السياسة الجمركية على السلع والمنتجات في فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح.

-الفرا، مرام ، (2012)دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية،(رسالة ماجستير غير منشورة)،الجامعة الاسلامية غزة.

## سادساً :المقابلات والصحف

-مقابلة رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي الفلسطيني أ.د عاطف عدوان.

-مقابلة مع رئيس اتحاد صناعة الملابس والنسيج والصناعات الجدلية في قطاع غزة محمد ابو شنب.

## الصحف

-جريدة الحياة الجديدة، الاثنين 19 آذار (26 ربيع الثاني) 2012م، العدد 5882، رام الله.

## سابعاً: المراجع الاجنبية

- Almas(2010) Heshmati, International Trade and its Effects on Economic Growth in China, IZA Discussion Paper No. 5151.
- Amooti(2006) , Koojo, Using the Integrated Assessment and Planning Model , Kampala,Uganda..
- Douglas(2002) A. Irwin , A Brief History of International Trade Policy, , (Princeton University Pressand Against the Tide.
- Derosa ,(1992) Dean, Increasing Export Diversification in Commodity Exporting Countries/ IMF Stqff Paper Vol. 39.
-Zepeda,(2009), Eduardo, Timothy A. Wise, and Kevin P. Gallagher, Rethinking Trade Policy for Development: Lessons From Mexico Under nafta, carngie,Carnegie endowment for international peace
- Fouda(2012) Regine ,Protectionism and Free Trade: A Country‘s Glory or Doom? International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 3, No. 5
- Hesse ,(2008), Export Diversification and Economic Growth, world bank.
- Brander James , (1995), Strategic trade polic, national bureau of economic R esersh, canda
- Krugman(2009), P.R. Obstfeld, International Economics: Theory and Policy, 8th Edition, Pearson Addison-Wesley
- K rugman,paul(2009) , A Brief History of Trade Polic,yworld bank..
- Levine,(1995), Mel , Palestinian Economic Progress Under the Oslo Agreements, Fordham International Law Journal Volume 19, Issue 4 Article 5
- Melvin, Stephen,(2007), International economics 7 edition, addison Wesley.
- Panza, Laura,(2008), Palestinian foreign trade: Current situation and future prospects, , iuss, france
- Rodrk, daun,(2000),trade policy and economic growth ,askeptic's gudie to the cross- national evidnce, University of Maryland and Harvard University.
- Sally, Razeen(2008), Trade Policy, New Century, The Institute of economic affairs Britain,
-Thomas and others,(2000), Overview of Palestine economic policy and foreign trade regime London school economic
- Unctad , (2012) , A Practical Guide to Trade Policy Analysis, , WTO .
- Unctad,(2012), The Palestinian economy: Macroeconomic and trade policymaking under occupation.
- Usman or other,(2012), Impact of Exports on Economic Growth- A Case of Luxemburg, Information Management and Business Review, Vol. 4, No. 1,
-.

# الملاحق

## ملحق جدول رقم (1)

| GV | IS | I | S * | S | C1 | L | X | M | GDP | obs |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 0 | 943.3 | 727.6 | 127.6 | 3048.7 | 61.9 | 320.542 | 1254 | 3038.4 | 1994 |
| 0 | 0 | 955.5 | 863.3 | 263.3 | 3084.2 | 60.7 | 394.177 | 1685 | 3212.4 | 1995 |
| 0 | 0 | 1037.9 | 807.4 | 207.4 | 3086.6 | 64.3 | 339.467 | 2016 | 3292.8 | 1996 |
| 1 | 0 | 1173.4 | 805.1 | 205.1 | 3512.4 | 70.3 | 382.423 | 2238 | 3744 | 1997 |
| 1 | 0 | 1386.7 | 996.6 | 396.6 | 3843.6 | 74.1 | 394.846 | 2375 | 4197.7 | 1998 |
| 0 | 0 | 1857.4 | 964.8 | 364.8 | 4196.3 | 82.8 | 372.148 | 3007 | 4534.9 | 1999 |
| 0 | 0 | 1386.7 | 839.4 | 239.4 | 3981.3 | 80.6 | 400.857 | 2382 | 4146.7 | 2000 |
| 0 | 1 | 992.3 | 669.9 | 69.9 | 3884.5 | 70.7 | 290.349 | 2033 | 3810.8 | 2001 |
| 0 | 1 | 841.7 | 601.1 | 1.1 | 3589.7 | 64.4 | 240.867 | 1515 | 3301.4 | 2002 |
| 0 | 1 | 1063 | 278.4 | -321.6 | 4088.9 | 68.1 | 279.68 | 1800 | 3800.8 | 2003 |
| 0 | 0 | 1022.3 | 149.6 | -450.4 | 4400.3 | 66.8 | 312.688 | 2373 | 4198.4 | 2004 |
| 0 | 0 | 1265.7 | 1041.3 | 441.3 | 4467.5 | 69.9 | 335.445 | 2667 | 4559.5 | 2005 |
| 0 | 0 | 1347.2 | 1245.6 | 645.6 | 4197.5 | 68.3 | 366.706 | 2785 | 4322.3 | 2006 |
| 0 | 1 | 1122.9 | 1837.3 | 1237.3 | 4591.3 | 70.3 | 512.979 | 3284 | 4554.1 | 2007 |
| 0 | 1 | 1060.5 | 2769.8 | 2169.8 | 4851.9 | 66.5 | 558.446 | 3446 | 4878.3 | 2008 |
| 0 | 1 | 1137.3 | 1594.2 | 994.2 | 5229.4 | 69.6 | 518.355 | 3600 | 5239.3 | 2009 |
| 0 | 0 | 1090.5 | 1182.1 | 582.1 | 5204.2 | 69.2 | 575.512 | 3958 | 5724.5 | 2010 |
| 1 | 0 | 1066.8 | 420 | -180 | 5713 | 71.4 | 719.589 | 4221 | 6421.4 | 2011 |
| 1 | 0 | 1074.2 | 25.1 | -574.9 | 6436.8 | 70.1 | 739.1 | 4218 | 6797.5 | 2012 |

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

## ملحق جدول رقم (2)

| IS | GV | X | I | S | M | L | C1 | GDP | time |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | 1 | 264.8534 | 954.0813 | 634.8 | 1070.5 | 63.4 | 3028.147 | 2952.675 | 1994Q1 |
| 0 | 1 | 307.3268 | 943.9688 | 704.65 | 1197 | 62.2 | 3043.228 | 3013.725 | 1994Q2 |
| 0 | 1 | 341.7787 | 938.2437 | 762.525 | 1317.25 | 61.3 | 3056.241 | 3068.925 | 1994Q3 |
| 0 | 1 | 368.209 | 936.9063 | 808.425 | 1431.25 | 60.7 | 3067.184 | 3118.275 | 1994Q4 |
| 0 | 0 | 386.6178 | 939.9563 | 842.35 | 1539 | 60.4 | 3076.059 | 3161.775 | 1995Q1 |
| 0 | 0 | 397.005 | 947.3938 | 864.3 | 1640.5 | 60.4 | 3082.866 | 3199.425 | 1995Q2 |
| 0 | 0 | 399.3706 | 959.2188 | 874.275 | 1735.75 | 60.7 | 3087.603 | 3231.225 | 1995Q3 |
| 0 | 0 | 393.7147 | 975.4313 | 872.275 | 1824.75 | 61.3 | 3090.272 | 3257.175 | 1995Q4 |
| 0 | 0 | 344.7229 | 998.7031 | 819.9875 | 1908.906 | 62.575 | 3019.544 | 3204.7125 | 1996Q1 |
| 0 | 0 | 337.1496 | 1022.622 | 809.3625 | 1984.844 | 63.625 | 3046.606 | 3247.9875 | 1996Q2 |
| 0 | 0 | 335.6803 | 1049.859 | 802.0875 | 2053.969 | 64.825 | 3100.131 | 3314.4375 | 1996Q3 |
| 0 | 0 | 340.3152 | 1080.416 | 798.1625 | 2116.281 | 66.175 | 3180.119 | 3404.0625 | 1996Q4 |
| 0 | 0 | 371.0853 | 1110.431 | 775.6813 | 2168.031 | 67.6125 | 3367.506 | 3574.4094 | 1997Q1 |
| 0 | 0 | 379.916 | 1149.169 | 787.2188 | 2218.219 | 69.2875 | 3468.044 | 3687.3656 | 1997Q2 |
| 0 | 0 | 386.8383 | 1192.769 | 810.8688 | 2263.094 | 71.1375 | 3562.669 | 3800.4781 | 1997Q3 |
| 0 | 0 | 391.8524 | 1241.231 | 846.6313 | 2302.656 | 73.1625 | 3651.381 | 3913.7469 | 1997Q4 |
| 0 | 1 | 395.675 | 1266.494 | 959.6781 | 2246.281 | 76.59688 | 3716.041 | 4045.7656 | 1998Q1 |
| 0 | 1 | 396.5857 | 1335.906 | 993.5969 | 2311.469 | 78.47813 | 3800.184 | 4151.9094 | 1998Q2 |
| 0 | 1 | 395.3013 | 1421.406 | 1013.559 | 2407.594 | 80.04063 | 3885.672 | 4250.7719 | 1998Q3 |
| 0 | 1 | 391.8219 | 1522.994 | 1019.566 | 2534.656 | 81.28438 | 3972.503 | 4342.3531 | 1998Q4 |
| 0 | 0 | 372.6274 | 1827.981 | 991.35 | 2966.406 | 82.33438 | 4152.741 | 4521.7938 | 1999Q1 |
| 0 | 0 | 370.1658 | 1886.819 | 977.55 | 3045.844 | 82.89063 | 4205.434 | 4560.7562 | 1999Q2 |
| 0 | 0 | 370.9172 | 1886.819 | 957.9 | 3046.719 | 83.07813 | 4222.647 | 4554.3812 | 1999Q3 |
| 0 | 0 | 374.8815 | 1827.981 | 932.4 | 2969.031 | 82.89688 | 4204.378 | 4502.6687 | 1999Q4 |
| 1 | 0 | 411.8438 | 1551.291 | 893.3156 | 2573.25 | 82.62813 | 4043.456 | 4284.1031 | 2000Q1 |
| 1 | 0 | 410.32 | 1438.384 | 859.2094 | 2434.25 | 81.59688 | 3997.094 | 4190.3219 | 2000Q2 |
| 1 | 0 | 400.0951 | 1330.247 | 822.3469 | 2312.5 | 80.08438 | 3958.119 | 4099.8094 | 2000Q3 |
| 1 | 0 | 381.1692 | 1226.878 | 782.7281 | 2208 | 78.09063 | 3926.531 | 4012.5656 | 2000Q4 |
| 1 | 0 | 322.2542 | 1102.106 | 717.7281 | 2190.281 | 73.85 | 3951.738 | 3963.8719 | 2001Q1 |
| 1 | 0 | 298.4413 | 1018.744 | 681.6469 | 2092.469 | 71.6 | 3915.163 | 3869.0531 | 2001Q2 |
| 1 | 0 | 278.4426 | 950.6188 | 651.8594 | 1984.094 | 69.575 | 3866.213 | 3763.3906 | 2001Q3 |
| 1 | 0 | 262.2579 | 897.7313 | 628.3656 | 1865.156 | 67.775 | 3804.888 | 3646.8844 | 2001Q4 |
| 1 | 0 | 245.6267 | 840.0656 | 666.5719 | 1583.781 | 65.2 | 3576.188 | 3334.8 | 2002Q1 |
| 1 | 0 | 238.7746 | 825.6594 | 633.5031 | 1504.469 | 64.25 | 3552.113 | 3270.5 | 2002Q2 |
| 1 | 0 | 237.441 | 834.4969 | 584.5656 | 1475.344 | 63.925 | 3577.663 | 3269.25 | 2002Q3 |
| 1 | 0 | 241.6258 | 866.5781 | 519.7594 | 1496.406 | 64.225 | 3652.838 | 3331.05 | 2002Q4 |
| 0 | 0 | 266.0322 | 1020.95 | 369.1156 | 1648.125 | 67.49375 | 3931.044 | 3629.4313 | 2003Q1 |
| 0 | 0 | 275.3726 | 1059.9 | 300.5594 | 1737.375 | 68.10625 | 4044.106 | 3747.9188 | 2003Q2 |
| 0 | 0 | 284.3502 | 1082.475 | 244.1219 | 1844.625 | 68.40625 | 4145.431 | 3860.0438 | 2003Q3 |
| 0 | 0 | 292.965 | 1088.675 | 199.8031 | 1969.875 | 68.39375 | 4235.019 | 3965.8063 | 2003Q4 |
| 0 | 0 | 301.9117 | 993.1719 | 38.44688 | 2201.719 | 66.6 | 4321.681 | 4055.0031 | 2004Q1 |
| 0 | 0 | 309.523 | 1000.753 | 70.02813 | 2327.531 | 66.55 | 4384.269 | 4152.1219 | 2004Q2 |

**الملاحق**

| IS | GV | X | I | S | M | L | C1 | GDP | time |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | 0 | 316.4937 | 1026.091 | 165.3906 | 2435.906 | 66.775 | 4431.594 | 4246.9594 | 2004Q3 |
| 0 | 0 | 322.8236 | 1069.184 | 324.5344 | 2526.844 | 67.275 | 4463.656 | 4339.5156 | 2004Q4 |
| 0 | 0 | 325.5824 | 1199.722 | 814.3187 | 2584.25 | 69.47188 | 4494.988 | 4517.5719 | 2005Q1 |
| 0 | 0 | 331.8031 | 1250.453 | 994.2812 | 2646.75 | 69.95313 | 4490.713 | 4570.4531 | 2005Q2 |
| 0 | 0 | 338.5554 | 1291.066 | 1131.281 | 2698.25 | 70.14063 | 4465.363 | 4585.9406 | 2005Q3 |
| 0 | 0 | 345.8391 | 1321.559 | 1225.319 | 2738.75 | 70.03437 | 4418.938 | 4564.0344 | 2005Q4 |
| 1 | 0 | 337.0125 | 1364.419 | 1108.456 | 2681.219 | 68.3375 | 4195.031 | 4337.9688 | 2006Q1 |
| 1 | 0 | 352.016 | 1365.681 | 1183.744 | 2734.531 | 68.1625 | 4169.019 | 4307.9813 | 2006Q2 |
| 1 | 0 | 374.2078 | 1347.831 | 1283.244 | 2811.656 | 68.2125 | 4184.494 | 4307.3063 | 2006Q3 |
| 1 | 0 | 403.5878 | 1310.869 | 1406.956 | 2912.594 | 68.4875 | 4241.456 | 4335.9438 | 2006Q4 |
| 0 | 0 | 473.8776 | 1181.716 | 1562.163 | 3149.531 | 70.45625 | 4464.438 | 4452.7375 | 2007Q1 |
| 0 | 0 | 504.1454 | 1135.759 | 1731.388 | 3253.219 | 70.59375 | 4554.563 | 4516.4625 | 2007Q2 |
| 0 | 0 | 528.1129 | 1099.922 | 1921.913 | 3335.844 | 70.36875 | 4636.363 | 4585.9625 | 2007Q3 |
| 0 | 0 | 545.7801 | 1074.203 | 2133.738 | 3397.406 | 69.78125 | 4709.838 | 4661.2375 | 2007Q4 |
| 0 | 0 | 554.7643 | 1062.15 | 2749.503 | 3386.5 | 66.84688 | 4735.909 | 4750.975 | 2008Q1 |
| 0 | 0 | 560.7837 | 1055.25 | 2850.872 | 3426.5 | 66.32813 | 4808.366 | 4834.325 | 2008Q2 |
| 0 | 0 | 561.4557 | 1057.05 | 2820.484 | 3466 | 66.24063 | 4888.128 | 4919.975 | 2008Q3 |
| 0 | 0 | 556.7803 | 1067.55 | 2658.341 | 3505 | 66.58438 | 4975.197 | 5007.925 | 2008Q4 |
| 0 | 0 | 518.1941 | 1127.813 | 1915.753 | 3510.375 | 68.98438 | 5150.759 | 5084.5188 | 2009Q1 |
| 0 | 0 | 514.2494 | 1139.288 | 1669.572 | 3561.625 | 69.54063 | 5219.966 | 5182.5313 | 2009Q2 |
| 0 | 0 | 516.3826 | 1143.038 | 1471.109 | 3625.625 | 69.87813 | 5264.003 | 5288.3063 | 2009Q3 |
| 0 | 0 | 524.5939 | 1139.063 | 1320.366 | 3702.375 | 69.99688 | 5282.872 | 5401.8438 | 2009Q4 |
| 0 | 0 | 540.4969 | 1104.441 | 1391.325 | 3838.594 | 68.94375 | 5130.212 | 5509.4719 | 2010Q1 |
| 0 | 0 | 560.2186 | 1094.184 | 1266.425 | 3922.156 | 69.00625 | 5157.287 | 5644.0031 | 2010Q2 |
| 0 | 0 | 585.3729 | 1085.372 | 1119.65 | 3999.781 | 69.23125 | 5217.737 | 5791.7656 | 2010Q3 |
| 0 | 0 | 615.9596 | 1078.003 | 951 | 4071.469 | 69.61875 | 5311.562 | 5952.7594 | 2010Q4 |
| 0 | 0 | 685.0236 | 1070.828 | 648.4125 | 4163.938 | 71.12187 | 5488.606 | 6210.1875 | 2011Q1 |
| 0 | 0 | 713.2574 | 1066.847 | 480.8375 | 4213.063 | 71.45312 | 5629.244 | 6364.3625 | 2011Q2 |
| 0 | 0 | 733.7059 | 1064.809 | 336.2125 | 4245.563 | 71.56562 | 5783.319 | 6498.4875 | 2011Q3 |
| 0 | 0 | 746.3691 | 1064.716 | 214.5375 | 4261.438 | 71.45937 | 5950.831 | 6612.5625 | 2011Q4 |
| 0 | 0 | 751.2468 | 1066.566 | 115.8125 | 4260.688 | 71.13437 | 6131.781 | 6706.5875 | 2012Q1 |
| 0 | 0 | 748.3392 | 1070.359 | 40.0375 | 4243.313 | 70.59062 | 6326.169 | 6780.5625 | 2012Q2 |
| 0 | 0 | 737.6462 | 1076.097 | -12.7875 | 4209.313 | 69.82812 | 6533.994 | 6834.4875 | 2012Q3 |
| 0 | 0 | 719.1678 | 1083.778 | -42.6625 | 4158.688 | 68.84687 | 6755.256 | 6868.3625 | 2012Q4 |

**المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني**

**جدول محلق رقم (3)**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Sample (adjusted): 1995Q1 2012Q2** | | | | |
| **Included observations: 70 after adjustments** | | | | |
| **Trend assumption: Linear deterministic trend** | | | | |
| **Series: G5 C5 T5 M5 X5 S5** | | | | |
| **Lags interval (in first differences): 1 to 2** | | | | |
| **Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)** | | | | |
| **Hypothesized** | | **Trace** | **0.05** | |
| **No. of CE(s)** | **Eigenvalue** | **Statistic** | **Critical Value** | **Prob.**** |
| **None** | **0.316368** | **90.07793** | **95.75366** | **0.1153** |
| **At most 1** | **0.255407** | **63.45439** | **69.81889** | **0.1449** |
| **At most 2** | **0.232261** | **42.81015** | **47.85613** | **0.1373** |
| **At most 3** | **0.169526** | **24.30873** | **29.79707** | **0.1877** |
| **At most 4** | **0.098744** | **11.30563** | **15.49471** | **0.1934** |
| **At most 5 *** | **0.055919** | **4.028032** | **3.841466** | **0.0447** |

**جدول ملحق رقم (4)**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level** | | | | |
| *** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level** | | | | |
| ****MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values** | | | | |
| **Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)** | | | | |
| **Hypothesized** | | **Max-Eigen** | **0.05** | |
| **No. of CE(s)** | **Eigenvalue** | **Statistic** | **Critical Value** | **Prob.**** |
| **None** | **0.316368** | **26.62353** | **40.07757** | **0.6594** |
| **At most 1** | **0.255407** | **20.64424** | **33.87687** | **0.7106** |
| **At most 2** | **0.232261** | **18.50141** | **27.58434** | **0.4540** |
| **At most 3** | **0.169526** | **13.00311** | **21.13162** | **0.4519** |
| **At most 4** | **0.098744** | **7.277596** | **14.26460** | **0.4568** |
| **At most 5 *** | **0.055919** | **4.028032** | **3.841466** | **0.0447** |
| **Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level** | | | | |
| *** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level** | | | | |
| ****MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values** | | | | |

مخرجات برنامج EViews7.0

**جدول ملحق رقم (5)**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Dependent Variable: G** | | | | |
| **Method: Least Squares** | | | | |
| **Date: 06/09/13 Time: 11:46** | | | | |
| **Sample (adjusted): 1994Q2 2012Q2** | | | | |
| **Included observations: 73 after adjustments** | | | | |
| **Variable** | **Coefficient** | **Std. Error** | **t-Statistic** | **Prob.** |
| **C** | **0.001391** | **0.001241** | **1.121320** | **0.2662** |
| **C1** | **0.649578** | **0.076516** | **8.489438** | **0.0000** |
| **I** | **0.063937** | **0.032554** | **1.964039** | **0.0537** |
| **M** | **0.131267** | **0.031501** | **4.167094** | **0.0001** |
| **X** | **0.063618** | **0.025009** | **2.543762** | **0.0133** |
| **S** | **0.005173** | **0.003677** | **1.406903** | **0.1641** |
| **L** | **0.105120** | **0.087654** | **1.199271** | **0.2347** |
| **R-squared** | **0.877028** | **Mean dependent var** | | **0.011388** |
| **Adjusted R-squared** | **0.865849** | **S.D. dependent var** | | **0.024986** |
| **S.E. of regression** | **0.009151** | **Akaike info criterion** | | **-6.458831** |
| **Sum squared resid** | **0.005527** | **Schwarz criterion** | | **-6.239198** |
| **Log likelihood** | **242.7473** | **Hannan-Quinn criter.** | | **-6.371304** |
| **F-statistic** | **78.45148** | **Durbin-Watson stat** | | **0.750654** |
| **Prob(F-statistic)** | **0.000000** | | | |

مخرجات برنامج EViews7.0

**جدول ملحق رقم(6)**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Dependent Variable: G** | | | | |
| **Method: Least Squares** | | | | |
| **Date: 08/21/13 Time: 20:33** | | | | |
| **Sample (adjusted): 1994Q3 2012Q2** | | | | |
| **Included observations: 72 after adjustments** | | | | |
| **Convergence achieved after 8 iterations** | | | | |
| **Variable** | **Coefficient** | **Std. Error** | **t-Statistic** | **Prob.** |
| **C** | **0.001971** | **0.002517** | **0.782833** | **0.4366** |
| **C1** | **0.572109** | **0.081868** | **6.988150** | **0.0000** |
| **i** | **0.063250** | **0.030262** | **2.090093** | **0.0406** |
| **M** | **0.161743** | **0.038281** | **4.225201** | **0.0001** |
| **X** | **0.092459** | **0.026646** | **3.469855** | **0.0009** |
| **S** | **0.006661** | **0.003166** | **2.103786** | **0.0393** |
| **L** | **0.027996** | **0.082836** | **0.337974** | **0.7365** |
| **AR(1)** | **0.661051** | **0.091817** | **7.199662** | **0.0000** |
| **R-squared** | **0.929248** | **Mean dependent var** | | **0.011262** |
| **Adjusted R-squared** | **0.921510** | **S.D. dependent var** | | **0.025138** |
| **S.E. of regression** | **0.007043** | **Akaike info criterion** | | **-6.969237** |
| **Sum squared resid** | **0.003174** | **Schwarz criterion** | | **-6.716274** |
| **Log likelihood** | **258.8925** | **Hannan-Quinn criter.** | | **-6.868532** |
| **F-statistic** | **120.0820** | **Durbin-Watson stat** | | **2.162261** |
| **Prob(F-statistic)** | **0.000000** | | | |
| **Inverted AR Roots** | **.66** | | | |

مخرجات برنامج EViews7.0

## جدول محلق رقم(7)

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Dependent Variable: G** | | | | |
| **Method: Least Squares** | | | | |
| **Date: 06/09/13 Time: 11:52** | | | | |
| **Sample (adjusted): 1994Q3 2012Q2** | | | | |
| **Included observations: 72 after adjustments** | | | | |
| **Convergence achieved after 7 iterations** | | | | |
| | | | | |
| **Variable** | **Coefficient** | **Std. Error** | **t-Statistic** | **Prob.** |
| | | | | |
| **C** | **0.001937** | **0.002510** | **0.771909** | **0.4430** |
| **C1** | **0.582998** | **0.074495** | **7.825981** | **0.0000** |
| **I** | **0.067397** | **0.027441** | **2.456092** | **0.0167** |
| **M** | **0.158265** | **0.036559** | **4.328983** | **0.0001** |
| **X** | **0.095415** | **0.025034** | **3.811396** | **0.0003** |
| **S** | **0.006760** | **0.003131** | **2.159298** | **0.0345** |
| **AR(1)** | **0.662741** | **0.090661** | **7.310121** | **0.0000** |
| | | | | |
| **R-squared** | **0.929123** | **Mean dependent var** | | **0.011262** |
| **Adjusted R-squared** | **0.922580** | **S.D. dependent var** | | **0.025138** |
| **S.E. of regression** | **0.006994** | **Akaike info criterion** | | **-6.995236** |
| **Sum squared resid** | **0.003180** | **Schwarz criterion** | | **-6.773894** |
| **Log likelihood** | **258.8285** | **Hannan-Quinn criter.** | | **-6.907119** |
| **F-statistic** | **142.0126** | **Durbin-Watson stat** | | **2.162158** |
| **Prob(F-statistic)** | **0.000000** | | | |
| | | | | |
| **Inverted AR Roots** | **.66** | | | |

مخرجات برنامج EViews7.0

## جدول ملحق رقم(8)

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Dependent Variable: G-0.662741*G(-1)** | | | | |
| **Method: Least Squares** | | | | |
| **Date: 06/09/13 Time: 11:54** | | | | |
| **Sample (adjusted): 1994Q3 2012Q2** | | | | |
| **Included observations: 72 after adjustments** | | | | |
| | | | | |
| **Variable** | **Coefficient** | **Std. Error** | **t-Statistic** | **Prob.** |
| | | | | |
| **C** | **0.000653** | **0.000838** | **0.779579** | **0.4384** |
| **C5-0.662741*C5(-1)** | **0.582997** | **0.073923** | **7.886554** | **0.0000** |
| **I-0.662741*I(-1)** | **0.067397** | **0.026976** | **2.498361** | **0.0150** |
| **M-0.662741*M(-1)** | **0.158265** | **0.036170** | **4.375542** | **0.0000** |
| **X-0.662741*X(-1)** | **0.095415** | **0.024844** | **3.840621** | **0.0003** |
| **S-0.662741*S(-1)** | **0.006760** | **0.003085** | **2.191088** | **0.0320** |
| | | | | |
| **R-squared** | **0.871211** | **Mean dependent var** | | **0.003711** |
| **Adjusted R-squared** | **0.861454** | **S.D. dependent var** | | **0.018648** |
| **S.E. of regression** | **0.006941** | **Akaike info criterion** | | **-7.023014** |
| **Sum squared resid** | **0.003180** | **Schwarz criterion** | | **-6.833292** |
| **Log likelihood** | **258.8285** | **Hannan-Quinn criter.** | | **-6.947485** |
| **F-statistic** | **89.29326** | **Durbin-Watson stat** | | **2.162158** |
| **Prob(F-statistic)** | **0.000000** | | | |

مخرجات برنامج EViews7.0

**جدول محلق رقم (9)**

| Heteroskedasticity Test: White | | | |
|---|---|---|---|
| | | | |
| F-statistic | 2.268534 | Prob. F(6,65) | 0.0476 |
| Obs*R-squared | 12.46650 | Prob. Chi-Square(6) | 0.0523 |
| Scaled explained SS | 16.91138 | Prob. Chi-Square(6) | 0.0096 |

مخرجات برنامج EViews7.0

**جدول محلق رقم(10)**

| Variance Inflation Factors | | | |
|---|---|---|---|
| Date: 06/09/13 Time: 11:56 | | | |
| Sample: 1994Q1 2012Q4 | | | |
| Included observations: 72 | | | |
| | Coefficient | Uncentered | Centered |
| Variable | Variance | VIF | VIF |
| C | 7.02E-07 | 1.049733 | NA |
| C1 | 0.005465 | 2.684846 | 2.574900 |
| I | 0.000728 | 1.873207 | 1.872644 |
| M | 0.001308 | 2.468066 | 2.421846 |
| X | 0.000617 | 1.413406 | 1.406361 |
| S | 9.52E-06 | 1.346440 | 1.338130 |

مخرجات برنامج EViews7.0

**جدول ملحق رقم (11)**

| Hypothesis Testing for RESID | | |
|---|---|---|
| Date: 10/04/13 Time: 20:46 | | |
| Sample (adjusted): 1994Q4 2012Q4 | | |
| Included observations: 72 after adjustments | | |
| Test of Hypothesis: Mean = 0.000000 | | |
| Sample Mean = = -5.90e-19 | | |
| Sample Std. Dev. = 0.006692 | | |
| Method | Value | Probability |
| t-statistic | -7.48E-16 | 1.0000 |

مخرجات برنامج EViews7.0

**جدول ملحق رقم(12)**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Dependent Variable: G** | | | | |
| **Method: Least Squares** | | | | |
| **Date: 06/09/13 Time: 12:01** | | | | |
| **Sample (adjusted): 1994Q3 2012Q2** | | | | |
| **Included observations: 72 after adjustments** | | | | |
| **Variable** | **Coefficient** | **Std. Error** | **t-Statistic** | **Prob.** |
| | | | | |
| **C** | **0.001442** | **0.001062** | **1.358376** | **0.1791** |
| **C1** | **0.588221** | **0.074507** | **7.894815** | **0.0000** |
| **I** | **0.067331** | **0.027146** | **2.480325** | **0.0158** |
| **M** | **0.151736** | **0.036815** | **4.121554** | **0.0001** |
| **X** | **0.093001** | **0.024762** | **3.755839** | **0.0004** |
| **S** | **0.006615** | **0.003125** | **2.116533** | **0.0382** |
| **IS** | **-0.003721** | **0.002271** | **-1.638187** | **0.1063** |
| **GV** | **-0.000687** | **0.002099** | **-0.327198** | **0.7446** |
| | | | | |
| **R-squared** | **0.876403** | **Mean dependent var** | | **0.003711** |
| **Adjusted R-squared** | **0.862885** | **S.D. dependent var** | | **0.018648** |
| **S.E. of regression** | **0.006905** | **Akaike info criterion** | | **-7.008610** |
| **Sum squared resid** | **0.003052** | **Schwarz criterion** | | **-6.755647** |
| **Log likelihood** | **260.3100** | **Hannan-Quinn criter.** | | **-6.907905** |
| **F-statistic** | **64.83049** | **Durbin-Watson stat** | | **2.284542** |
| **Prob(F-statistic)** | **0.000000** | | | |

مخرجات برنامج EViews7.0

**جدول محلق رقم(13)**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Dependent Variable: G** | | | | |
| **Method: Least Squares** | | | | |
| **Date: 06/09/13 Time: 23:36** | | | | |
| **Sample (adjusted): 1994Q2 2012Q4** | | | | |
| **Included observations: 75 after adjustments** | | | | |
| **Variable** | **Coefficient** | **Std. Error** | **t-Statistic** | **Prob.** |
| **C** | **0.010342** | **0.002192** | **4.718083** | **0.0000** |
| **L** | **0.831502** | **0.114995** | **7.230764** | **0.0000** |
| **R-squared** | **0.417324** | **Mean dependent var** | | **0.011256** |
| **Adjusted R-squared** | **0.409342** | **S.D. dependent var** | | **0.024660** |
| **S.E. of regression** | **0.018952** | **Akaike info criterion** | | **-5.067468** |
| **Sum squared resid** | **0.026221** | **Schwarz criterion** | | **-5.005669** |
| **Log likelihood** | **192.0301** | **Hannan-Quinn criter.** | | **-5.042792** |
| **F-statistic** | **52.28394** | **Durbin-Watson stat** | | **0.852143** |
| **Prob(F-statistic)** | **0.000000** | | | |

مخرجات برنامج EViews7.0

**جدول محلق رقم (14)**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Dependent Variable: G** | | | | |
| **Method: Least Squares** | | | | |
| **Date: 06/09/13 Time: 23:37** | | | | |
| **Sample (adjusted): 1994Q3 2012Q4** | | | | |
| **Included observations: 74 after adjustments** | | | | |
| **Convergence achieved after 7 iterations** | | | | |
| **Variable** | **Coefficient** | **Std. Error** | **t-Statistic** | **Prob.** |
| **C** | **0.009783** | **0.004271** | **2.290866** | **0.0249** |
| **L** | **0.726426** | **0.126817** | **5.728122** | **0.0000** |
| **AR(1)** | **0.576564** | **0.095771** | **6.020245** | **0.0000** |
| | | | | |
| **R-squared** | **0.618525** | **Mean dependent var** | | **0.011132** |
| **Adjusted R-squared** | **0.607779** | **S.D. dependent var** | | **0.024805** |
| **S.E. of regression** | **0.015535** | **Akaike info criterion** | | **-5.451797** |
| **Sum squared resid** | **0.017134** | **Schwarz criterion** | | **-5.358388** |
| **Log likelihood** | **204.7165** | **Hannan-Quinn criter.** | | **-5.414535** |
| **F-statistic** | **57.55987** | **Durbin-Watson stat** | | **2.104197** |
| **Prob(F-statistic)** | **0.000000** | | | |

مخرجات برنامج EViews7.0

**جدول محلق رقم (15)**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Dependent Variable: G** | | | | |
| **Method: Least Squares** | | | | |
| **Date: 06/09/13 Time: 23:38** | | | | |
| **Sample (adjusted): 1994Q3 2012Q4** | | | | |
| **Included observations: 74 after adjustments** | | | | |
| **Variable** | **Coefficient** | **Std. Error** | **t-Statistic** | **Prob.** |
| **C** | **0.004143** | **0.001795** | **2.307885** | **0.0239** |
| **L** | **0.726426** | **0.125488** | **5.788803** | **0.0000** |
| **R-squared** | **0.317602** | **Mean dependent var** | | **0.004593** |
| **Adjusted R-squared** | **0.308124** | **S.D. dependent var** | | **0.018546** |
| **S.E. of regression** | **0.015426** | **Akaike info criterion** | | **-5.478824** |
| **Sum squared resid** | **0.017134** | **Schwarz criterion** | | **-5.416552** |
| **Log likelihood** | **204.7165** | **Hannan-Quinn criter.** | | **-5.453982** |
| **F-statistic** | **33.51023** | **Durbin-Watson stat** | | **2.104196** |
| **Prob(F-statistic)** | **0.000000** | | | |

مخرجات برنامج EViews7.0

**جدول محلق رقم(16)**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Dependent Variable: G** | | | | |
| **Method: Least Squares** | | | | |
| **Date: 08/21/13 Time: 20:44** | | | | |
| **Sample (adjusted): 1994Q2 2012Q4** | | | | |
| **Included observations: 75 after adjustments** | | | | |
| **Variable** | **Coefficient** | **Std. Error** | **t-Statistic** | **Prob.** |
| **C** | **0.007199** | **0.003181** | **2.263133** | **0.0266** |
| **GV** | **0.016016** | **0.006320** | **2.534338** | **0.0134** |
| **R-squared** | **0.080869** | **Mean dependent var** | | **0.011256** |
| **Adjusted R-squared** | **0.068278** | **S.D. dependent var** | | **0.024660** |
| **S.E. of regression** | **0.023803** | **Akaike info criterion** | | **-4.611672** |
| **Sum squared resid** | **0.041362** | **Schwarz criterion** | | **-4.549872** |
| **Log likelihood** | **174.9377** | **Hannan-Quinn criter.** | | **-4.586996** |
| **F-statistic** | **6.422869** | **Durbin-Watson stat** | | **0.725046** |
| **Prob(F-statistic)** | **0.013410** | | | |

**جدول محلق رقم (17)**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Dependent Variable: G** | | | | |
| **Method: Least Squares** | | | | |
| **Date: 08/21/13 Time: 20:46** | | | | |
| **Sample (adjusted): 1994Q2 2012Q4** | | | | |
| **Included observations: 75 after adjustments** | | | | |
| **Variable** | **Coefficient** | **Std. Error** | **t-Statistic** | **Prob.** |
| **C** | **0.017169** | **0.002606** | **6.587720** | **0.0000** |
| **IS** | **-0.036953** | **0.006515** | **-5.671623** | **0.0000** |
| **R-squared** | **0.305868** | **Mean dependent var** | | **0.011256** |
| **Adjusted R-squared** | **0.296359** | **S.D. dependent var** | | **0.024660** |
| **S.E. of regression** | **0.020686** | **Akaike info criterion** | | **-4.892438** |
| **Sum squared resid** | **0.031237** | **Schwarz criterion** | | **-4.830638** |
| **Log likelihood** | **185.4664** | **Hannan-Quinn criter.** | | **-4.867762** |
| **F-statistic** | **32.16731** | **Durbin-Watson stat** | | **0.829838** |
| **Prob(F-statistic)** | **0.000000** | | | |

مخرجات برنامج EViews7.0

**جدول محلق رقم (18)**

| FID | FGR | WID | WGR | AGR | GDP | TIME |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 155 | 2 | 18.7 | 12.7 | 361.2 | 3038.4 | 1994 |
| 156 | 6 | 18 | 12.7 | 372.9 | 3212.4 | 1995 |
| 195 | 7 | 16.8 | 14.2 | 435.3 | 3292.8 | 1996 |
| 129.4 | 37.8 | 16.4 | 13.1 | 383 | 3744 | 1997 |
| 108.7 | 14.9 | 15.9 | 12.1 | 430.7 | 4197.7 | 1998 |
| 105.92 | 15.87 | 15.5 | 12.6 | 422 | 4534.9 | 1999 |
| 109.86 | 20.99 | 14.2 | 14.1 | 356.1 | 4146.7 | 2000 |
| 112.51 | 14.05 | 13.8 | 12.2 | 297.1 | 3810.8 | 2001 |
| 101.1 | 16.25 | 12.7 | 15.3 | 209.1 | 3301.4 | 2002 |
| 92.63 | 16.4 | 15.2 | 16.2 | 249.6 | 3800.8 | 2003 |
| 98.3 | 18.45 | 12.6 | 16.4 | 296.7 | 4198.4 | 2004 |
| 104.6 | 14.6 | 12.9 | 15 | 236.2 | 4559.5 | 2005 |
| 105.8 | 10.2 | 12.3 | 16.7 | 240.3 | 4322.3 | 2006 |
| 120 | 30 | 12.5 | 16.1 | 252.2 | 4554.1 | 2007 |
| 152.7 | 33.9 | 12.3 | 14.1 | 286.1 | 4878.3 | 2008 |
| 184.8 | 38.6 | 12.1 | 11.8 | 293.2 | 5239.3 | 2009 |
| 259.7 | 45.3 | 11.4 | 11.8 | 287.8 | 5724.5 | 2010 |
| 302 | 34.8 | 11.8 | 11.9 | 380.6 | 6421.4 | 2011 |
| 239 | 31.5 | 11.9 | 11.5 | 332.2 | 6797.5 | 2012 |

**المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني**

جدول ملحق رقم(19)

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Date: 06/09/13 Time: 11:11 | | | | |
| Sample (adjusted): 1995Q3 2012Q4 | | | | |
| Included observations: 70 after adjustments | | | | |
| Trend assumption: Linear deterministic trend | | | | |
| Series: GDP AGR WGR XID WID FGR FID | | | | |
| Lags interval (in first differences): 1 to 2 | | | | |
| | | | | |
| Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace) | | | | |
| | | | | |
| | | | | |
| Hypothesized | | Trace | 0.05 | |
| No. of CE(s) | Eigenvalue | Statistic | Critical Value | Prob.** |
| | | | | |
| | | | | |
| None * | 0.518816 | 166.3329 | 125.6154 | 0.0000 |
| At most 1 * | 0.310033 | 115.1275 | 95.75366 | 0.0012 |
| At most 2 * | 0.271385 | 89.14968 | 69.81889 | 0.0007 |
| At most 3 * | 0.231600 | 66.98704 | 47.85613 | 0.0003 |
| At most 4 * | 0.225774 | 48.54589 | 29.79707 | 0.0001 |
| At most 5 * | 0.200728 | 30.63350 | 15.49471 | 0.0001 |
| At most 6 * | 0.192302 | 14.94973 | 3.841466 | 0.0001 |

جدول ملحق رقم(20)

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Trace test indicates 7 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level | | | | |
| * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level | | | | |
| **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values | | | | |
| | | | | |
| Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue) | | | | |
| | | | | |
| | | | | |
| Hypothesized | | Max-Eigen | 0.05 | |
| No. of CE(s) | Eigenvalue | Statistic | Critical Value | Prob.** |
| | | | | |
| | | | | |
| None * | 0.518816 | 51.20540 | 46.23142 | 0.0136 |
| At most 1 | 0.310033 | 25.97785 | 40.07757 | 0.7039 |
| At most 2 | 0.271385 | 22.16264 | 33.87687 | 0.5950 |
| At most 3 | 0.231600 | 18.44114 | 27.58434 | 0.4588 |
| At most 4 | 0.225774 | 17.91239 | 21.13162 | 0.1332 |
| At most 5 * | 0.200728 | 15.68378 | 14.26460 | 0.0296 |
| At most 6 * | 0.192302 | 14.94973 | 3.841466 | 0.0001 |
| | | | | |
| | | | | |
| Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level | | | | |
| * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level | | | | |
| **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values | | | | |

مخرجات برنامج EViews7.0

**جدول ملحق رقم(21)**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Dependent Variable: Gdp** | | | | |
| **Method: Least Squares** | | | | |
| **Date: 06/04/13 Time: 10:14** | | | | |
| **Sample (adjusted): 1994Q4 2012Q4** | | | | |
| **Included observations: 73 after adjustments** | | | | |
| **Variable** | **Coefficient** | **Std. Error** | **t-Statistic** | **Prob.** |
| **C** | **0.000552** | **0.001099** | **0.502333** | **0.6171** |
| **Log(Agr)** | **0.092487** | **0.026504** | **3.489599** | **0.0009** |
| **Log(Wgr)** | **-0.228881** | **0.036814** | **-6.217214** | **0.0000** |
| **Log(XId)** | **0.091284** | **0.042643** | **2.140644** | **0.0360** |
| **Log(WId)** | **0.283700** | **0.044216** | **6.416199** | **0.0000** |
| **Log(Fgr)** | **0.015868** | **0.006218** | **2.551795** | **0.0130** |
| **Log(Fid)** | **0.086869** | **0.034343** | **2.529441** | **0.0138** |
| **R-squared** | **0.806137** | **Mean dependent var** | | **-0.000181** |
| **Adjusted R-squared** | **0.788513** | **S.D. dependent var** | | **0.020274** |
| **S.E. of regression** | **0.009324** | **Akaike info criterion** | | **-6.421529** |
| **Sum squared resid** | **0.005738** | **Schwarz criterion** | | **-6.201896** |
| **Log likelihood** | **241.3858** | **Hannan-Quinn criter.** | | **-6.334001** |
| **F-statistic** | **45.74111** | **Durbin-Watson stat** | | **2.253306** |
| **Prob(F-statistic)** | **0.000000** | | | |

مخرجات برنامج EViews7.0

**جدول ملحق رقم (22)**

| | | | |
|---|---|---|---|
| **Variance Inflation Factors** | | | |
| **Date: 06/09/13 Time: 11:06** | | | |
| **Sample: 1994Q1 2012Q4** | | | |
| **Included observations: 73** | | | |
| | **Coefficient** | **Uncentered** | **Centered** |
| **Variable** | **Variance** | **VIF** | **VIF** |
| **C** | **1.21E-06** | **1.014813** | **NA** |
| **AGR** | **0.000702** | **1.638164** | **1.636617** |
| **WGR** | **0.001355** | **1.450965** | **1.450964** |
| **XID** | **0.001818** | **2.971846** | **2.956191** |
| **WID** | **0.001955** | **1.648978** | **1.648974** |
| **FGR** | **3.87E-05** | **3.692344** | **3.689647** |
| **FID** | **0.001179** | **1.937722** | **1.934074** |

مخرجات برنامج EViews7.0

**جدول ملحق رقم(23)**

| Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.204965 | Prob. F(6,66) | 0.3149 |
| Obs*R-squared | 7.207104 | Prob. Chi-Square(6) | 0.3021 |
| Scaled explained SS | 8.718892 | Prob. Chi-Square(6) | 0.1900 |

مخرجات برنامج EViews7.0

**جدول ملحق رقم (24)**

| Hypothesis Testing for RESID | | | |
|---|---|---|---|
| Date: 10/04/13 Time: 20:49 | | | |
| Sample (adjusted): 1994Q4 2012Q4 | | | |
| Included observations: 73 after adjustments | | | |
| Test of Hypothesis: Mean = 0.000000 | | | |
| Sample Mean = 4.75e-20 | | | |
| Sample Std. Dev. = 0.008927 | | | |
| | | | |
| Method | | Value | Probability |
| t-statistic | | 4.55E-17 | 1.0000 |
| | | | |
| | | | |

مخرجات برنامج EViews7.0